مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

متابعات إفريقية

العدد (١٨) صفر ١٤٤٣هـ - سبتمبر ٢٠٢١م

تحرير: الدكتور محمد السبيطلي

- د. محمد بتير جوب
- د. ياسر محمد العبيد
- د. منى حواس
- د. محمد الأمين مغاسوبا
- د. فاطمة عمر العاقب علي
- د. علي الشابي
- مريم عبد السلام أحمد موسى

متابعات إفريقية

العدد (١٨)

المحتويات

متابعات إفريقية

سلسلة أوراق متخصصة يضمها تقرير شهري يصدر عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض. تناقش السلسلة الملفات والقضايا السياسية والاقتصادية والأمنية المختلفة التي تهم سُكّان القارة الإفريقية وانعكاساتها الإقليمية والدولية من خلال مقاربات متعددة التخصصات وزوايا النظر.

للتواصل: afrstudies@kfcris.com

- **الإصلاح المؤسسي للاتحاد الأفريقي: مستوى الإنجاز وعقدة التحدي**
د. محمد بشير جوب، باحث متخصص في الشؤون الأفريقية، دكار. ٨

- **أشكال الصراع القبلي والإثني وأثرها في استقرار السودان**
د. ياسر محمد العبيد، مدير المركز السوداني المستقل للدراسات الاقتصادية والاجتماعية، الخرطوم. ١٨

- **النفوذ الروسي في منطقتي الساحل الأفريقي والصحراء الكبرى: الأدوات، والمآلات**
د. منى حواس، باحثة في العلاقات الدولية، القاهرة. ٢٩

- **الصين وأفريقيا، نحو نهج جديد للتكامل في مجال الاستثمارات: جمهورية غينيا نموذجًا**
د. محمد الأمين مغاسوبا، أكاديمي غيني مختص في قانون الاستثمار الدولي وتسوية نزاعاته، بروكسل. ٣٩

- **التأثير الإقليمي للتغيير السياسي في تشاد في دول الجوار: السودان وليبيا**
د. فاطمة عمر العاقب علي، جامعة الزعيم أزهري، الخرطوم. ٤٩

- **الاقتصاد الكلي التونسي: بين الأزمة المزمنة، وضعف الأداء المؤسسي**
د. علي الشابي، أستاذ الاقتصاد بجامعة تونس الأولى، تونس..... ٥٩

- **الوجود التركي في غربي أفريقيا: جمهورية النيجر نموذجًا**
مريم عبد السلام أحمد موسى، مدرس مساعد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة..... ٦٨

هيفاء المطوع

تحرير

مساعد العتيبي

مراجع لغوي

إخلاء مسؤولية

تعكس هذه المقالات ومحتوياتها تحليلات الكاتب وآراءه، ولا ينبغي أن تُنسب وجهات النظر والآراء الواردة فيها إلى مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، والكاتب وحده هو المسؤول عما يرد فيها من استنتاجات أو إحصاءات أو أخطاء.

كلمة المحرر

كشفت المحاولة الانقلابية الفاشلة التي أُعلن عنها صبيحة يوم ٢١ سبتمبر عام ٢٠٢١م، عمق الأزمة التي يمر بها مسار بناء الدولة في السودان، وهذه -في الواقع- حال دول افريقية أخرى. إن تعثر بناء الدولة الوطنية في أفريقيا، لا يتمظهر في الانقلابات الناجحة أو الفاشلة فحسب، ولا في الحروب الأهلية التي تندلع ولا تنتهي. ولنا في أثيوبيا أوضح مثال على ذلك. ولكن تعثر بناء الدولة الوطنية يظهر أيضًا، في صعوبة إنجاز شرعيات شعبية جديدة، نابعة من انتخابات شفافة، ذات مصداقية تكفلها المؤسسات التشريعية، والمثال على ذلك -في المرحلة الراهنة- نجده في: ليبيا، والصومال، وغيرهما. إن هموم أفريقيا السياسية لا تمثل –وحدها- الملف الرئيس الذي يشد انتباه الباحثين والمتابعين للشأن الأفريقي، بل كذلك، الصعوبات الاقتصادية، وتحديات الأمن والسلام، ومشكلات التنمية المستديمة.

يتضمن هذا العدد من «متابعات أفريقية»، أوراقًا بحثية؛ تناولت بعض هذه الملفات الأفريقية. المتجلية –مثلًا- في: شبح تفكك الفيدرالية الأثيوبية، أو في استمرار التجاذبات المناطقية والقبلية في السودان. وفي ظل تعدد ما تعانيه أفريقيا عمومًا من أزمات عميقة، يحتدم التنافس الدولي على أراضيها؛ مستهدفًا ثرواتها. وفي هذا السياق، يتناول هذا العدد العلاقات الصينية الأفريقية، وطبيعة الوجود الصيني في كثير من الدول الأفريقية. مع التركيز في حالة غينيا، حيث يعمل عدد من الشركات الصينية في قطاعي: البنية التحتية، والتعدين واستغلال الموارد الطبيعية.

والصين ليست القوة الدولية الوحيدة التي تسعى إلى منافسة القوى التقليدية في أفريقيا. فروسيا تسعى جاهدة للعودة للقارة السمراء، بعد أن كانت فقدت كثيرًا من نفوذها بسقوط الاتحاد السوفييتي، الذي تهاوت بسقوطه كثير من الأنظمة الأفريقية الموالية له. واليوم، تعود روسيا ليس فقط من باب الاستثمارات، وبيع الأسلحة للحكومات في أفريقيا، ولكن أيضًا، عبر انتشار الشركات الأمنية، مثل: مجموعة «فاغنر».

وفي هذه الأثناء، تعمل تركيا (بوصفها من القوى الناشئة) على التوسع في مجالات وصعد مختلفة، مستثمرة المرجعيات الثقافية والتاريخية، التي تربطها بشعوب القارة وحكوماتها. ومع تعاظم نشاطات تركيا، في المجالات: التجارية، والبنى التحتية، أو الاتفاقيات الأمنية والعسكرية، إلا إنها تبقى بعيدة عن منافسة القوى الاستعمارية التقليدية، أو القوى الدولية الصاعدة، مثل: الصين.

وفي ظل الصعوبات الاقتصادية التي يمر بها عدد من الدول الأفريقية -لأسباب هيكلية أو ظرفية- فإن الخلافات والتجاذبات السياسية ستُفاقم أوضاعها سوءًا، أي: ستزيد من وطأة الصعوبات الاقتصادية، وبالتالي، ستفتح الباب على مصراعيه، أمام مزيد من التبعية لقوى مؤثرة خارج الحدود، عبر مؤسسات التمويل الدولية مثلًا، وبالتالي، مزيدًا من الارتهان السيادي للخارج. ولعل الورقة الخاصة بالاقتصاد التونسي، تلقي الضوء على مثل هذه الحالات.

الإصلاح المؤسسي للاتحاد الأفريقي: مستوى الإنجاز وعقدة التحدي

د. محمد بشير جوب، باحث متخصص في الشؤون الأفريقية، دكار.

الكلمات المفتاحية:

(بول كاغامي، الوحدة الأفريقية، الاتحاد الأفريقي، أجندة ٢٠٦٣، الإصلاح المؤسسي، نيباد)

ينظر إلى نشأة منظمة الوحدة الأفريقية (الاتحاد الأفريقي في الوقت الراهن)، على أنها محاولةٌ لتمكين القارة الأفريقية، وجعلها قادرة على مواجهة التحديات التي تواجهها القارة، على مر العصور. من خلال تحقيق وحدة سياسية متكاملة، في ظل مؤسساتٍ قوية، تُلبي الواقع الأفريقي. ولقد حاولت منظمة الوحدة الأفريقية الاستجابة لظاهرة الاستعمار، التي كانت التحدي الأساسي للقارة في تلك الحقبة. ومع استقلال الدول الأفريقية كلها، التي كانت تحت عباءة الاستعمار الغربي، رأى المسؤولون الأفارقة، في ظل ظهور تحديات جديدة، أنه ينبغي تطوير المنظمة، وإعادة توجيه رسالتها وأهدافها؛ لمواكبة تلك التحديات، فتم استحداث أفكار ورؤى جديدة، أدت إلى تبني تغييرات في الإطار المفاهيمي والوظيفي للمنظمة، وأفرز ذلك، إنشاء الاتحاد الأفريقي.

ولقد توخى الزعماء الأفارقة، بهذا التطور النوعي، إحداث تغييرات موضوعية وشكلية؛ تهدف إلى تحقيق تكامل أفريقي شامل، يأخذ في الاعتبار الجوانب السياسية والاقتصادية والأمنية، بوصفها أبرز التحديات الماثلة أمام القارة. فأدخل الاتحاد الأفريقي في قانونه التأسيسي، مبادئ لم ترد في ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية؛ لمواكبة الواقع المحلي والدولي المعاصر، وللتكيف مع توجهات العولمة، ومقتضيات تعزيز المؤسسات الديمقراطية، وحقوق الإنسان، إضافة إلى التركيز في فكرة السيادة.

وبعد مرور أكثر من عقد على إنشاء الاتحاد الأفريقي، لاحظ القادة الأفارقة، عدم فعالية أداء المنظمة، الذي يرجع سببه، إلى البناء المؤسسي والهيكلي لها. فقرروا في عام ٢٠١٦م، إجراء إصلاحات مؤسسية عاجلة وضرورية، بالنظر إلى الدور المنتظر أن يؤديه الاتحاد الأفريقي،

وخصوصًا لتحقيق رؤية أجندة ٢٠٦٣ لأفريقيا؛ للنمو الاقتصادي الشامل والتنمية. ثم تم تقديم الخطوط العريضة لهذا الإصلاح، واعتمادها في قمة يناير عام ٢٠١٧م في أديس أبابا.
وبعد مرور خمس سنوات من العمل المتواصل؛ لتحقيق هذه الإصلاحات، نحاول في هذه الدراسة، البحث عن المجالات التي شملتها قضية الإصلاح المؤسسي للاتحاد الأفريقي، وعن الإنجازات المتحققة في هذه العملية حتى الآن، كما سنحاول عرض أهم التحديات، التي قد تعترض هذه الإصلاحات.

حدود الإصلاح المؤسسي للاتحاد الأفريقي

لم تكن هذه الإصلاحات، هي المرة الأولى التي يقوم بها المسؤولون الأفارقة بإعلان رغبتهم في إصلاح الاتحاد. وكانت المحاولة الأولى، عبارة عن مراجعات هيكلية؛ بناء على طلب مؤتمر رؤساء دول الاتحاد الأفريقي وحكوماته، في إعلان أكرا في يوليو عام ٢٠٠٧م. بينما حدثت المحاولة الثانية في عام ٢٠١٣م، وكانت عبارة عن مقترحات من «أولوسيجون أوباسانجو» رئيس نيجيريا، هدفت إلى البحث عن مصادر تمويلية للاتحاد. وجرت محاولة أخرى بعده، حول اعتماد أجندة ٢٠٦٣ الأفريقية في عام ٢٠١٥م، وأتاحت هذه المحاولة فرصة لإعادة هيكلة الاتحاد الأفريقي[١]. ويمكن اعتبار الأجندة أساسًا للتحول الاقتصادي والاجتماعي والتكاملي؛ طويل الأجل للقارة الأفريقية، وقد كلفت مفوضية الاتحاد الأفريقي بإعداد خطة تنفيذية، للسـنوات العشر الأولى لأجندة ٢٠٦٣ [٢]. ولم يكن معظم هذه المحاولات مختلفًا عن تلك المقترحة في جهود الإصلاح الراهنة.

ويفترض في هذه الإصلاحات الجديدة، أن يعيد الاتحاد الأفريقي التركيز في مهماته ذات الأولوية، فتم تحديد أربعة مجالات، لتكون بمثابة بوصلة للأجندة الجديدة، وهي: الشؤون السياسية، والسلام والأمن، والتكامل الاقتصادي، والتمثيل العام للقارة. ويمكن ملاحظة الحيز الكبير الذي تم تخصيصه لهذه الجوانب في أنشطة الاتحاد منذ نشأته، ولكن يبقى مستوى الأهداف التي تحققت على مسافة بعيدة من الغايات المعلنة للاتحاد. ولذلك، وضع القادة الأفارقة في الاعتبار، هذا المستوى الضعيف من إنجازات المنظمة. علمًا بأن العملية الإصلاحية، تحتاج إلى تشخيص دقيق لكل الجوانب المتعلقة بالمنظمة، وخلص التقرير النهائي «بول كاغامي» الرئيس الرواندي؛ المكلف بقيادة عملية الإصلاح المؤسسي للاتحاد، إلى تحديد أربعة أهداف رئيسة، هي:

(1) Yarik Turianskyi & Steven Gruzd, "The Kagame Reforms' of the AU: Will They Stick?," *Occasional Paper* 299, 2019, 6 https://media.africaportal.org/documents/Occasional-Paper-299-Gruzd-Turianskyi_2.pdf.

(٢) شيماء عبد الفتاح، «أجندة ٢٠٦٣ الإطار الإستراتيجي المشترك (المبادئ .. الأهداف .. الإستراتيجيات)،» الهيئة العامة للاستعلامات، ١، https://www.sis.gov.eg/UP/5-45.pdf.

١- تقليص أولويات الاتحاد الأفريقي المرهقة إلى أربع: السلام والأمن، والشؤون السياسية، والتكامل الاقتصادي، والتمثيل الدولي.
٢- إصلاح مؤسسات المنظمة؛ لتحقيق هذه الأولويات.
٣- اتخاذ خطوات لتحقيق الاكتفاء المالي الذاتي.
٤- إدارة الاتحاد الأفريقي بفعالية وكفاءة[٣].

كانت هذه بمثابة إعادة ترتيب جديد لأوليات الاتحاد، إضافة إلى محاولة خلق مناخ مناسب؛ لضمان نجاح الغاية من هذه الأولويات. وبدا أن قناعة القادة الأفارقة استقرت على أن الإصلاح المؤسسي هو حجر الزاوية لفاعلية المنظمة. وعليه، فبعد مشاورات مركزة، حدد التقرير توصيات؛ ركزت في المجالات الرئيسة التي ستشملها عملية الإصلاح المقترحة، وكانت على النحو الآتي:

إعادة تركيز عمل المنظمة: ويقتضي ذلك، ضمان عدم تشتت جهود الاتحاد، والتركيز في الأولويات، التي ستحدث فرقًا حقيقيًا للمواطنين الأفارقة. إضافة إلى تقسيم واضح للعمل: بين الاتحاد، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، والدول الأعضاء.

١- إعادة هيكلة الاتحاد: ويشمل هذا المجال، إعادة تنظيم هياكل مفوضية الاتحاد وأجهزتها، والوكالات الفنية المتخصصة؛ للتركيز في الأولويات المتفق عليها.
٢- الإصلاح الإداري: ويشمل ذلك: إنشاء لجنة فعالة ذات كفاءة، يعمل بها أفضل المهنيين الأفارقة، وتضمن الحصول على قيمة وتأثير حقيقيين من أجهزة الاتحاد، والوكالات الفنية المتخصصة. إضافة إلى تعزيز أساليب عمل قمة الاتحاد؛ من أجل تحسين جودة عملية صنع القرار وتأثيرها، وضمان تنفيذ قرارات المؤتمر في الوقت المناسب.
٣- الموارد المالية: ويشمل هذا المجال، تحقيق الاستقلال المالي، وتعزيز الإدارة المالية والمساءلة.

مسوغات الإصلاح المؤسسي للاتحاد الأفريقي

في مواجهة عدد من قضايا السلام والأمن، يجب على الاتحاد الأفريقي التركيز في الأزمات الأكثر خطورة في أفريقيا، وتلك التي يفترض أن تؤدي فيها المنظمة دورًا نشطًا. ولذا، فالشروع في هذه الإصلاحات يشكل معولًا أساسيًا، وعملية جذرية، يمكن أن تكون سببًا في النهوض بالمنظمة. ولقد ثبت أن مستوى أداء المنظمة يثير عدة مسوغات؛ اقتضت القيام بهذه الإصلاحات، ونورد هنا جملة من المسوغات الرئيسة لهذا الإصلاح المؤسسي:

(3) African Union, *The Imperative to Strengthen Our Union: Report on The Proposed Recommendations for The Institutional Reform of The African Union* (2017), 8, https://au.int/sites/default/files/pages/34915-file-report-20institutional20reform20of20the20au-2.pdf.

الثقل البيروقراطي

لم يكن الاتحاد الأفريقي قادرًا على معالجة الإرث الثقيل، الذي خلفه سلفه (المنظمة) بشكل حاسم وفعال. وتمثل أحد تحديات الاتحاد الأفريقي المعترف بها على نطاق واسع، في التنسيق بين مفوضية الاتحاد والدول الأعضاء فيه، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية (RECs). وهذا النقص في التنسيق، له آثار عميقة في تطوير السياسة القارية وتنفيذها. وشهد على حالة الشلل التي يعاني منها الاتحاد الأفريقي، التقرير الذي أدلى به «بول كاغامي» وفريقه؛ إذ ذكر التقرير، وجود توتر بين الذراع السياسية للاتحاد (القادة الذين يجتمعون ويصوتون على القرارات المتخذة في مؤتمرات القمة التي تعقد كل سنتين)، وذراعها الفني (مفوضية الاتحاد الأفريقي)، بجانب الهيئات المتعددة، التي يتمتع بها الاتحاد، مثل: مجلس السلم والأمن الأفريقي، والبرلمان الأفريقي. ولقد ظهر من ثنايا الإصلاحات الراهنة، أنه يوجد –حاضرًا– ثماني مديريات للمفوضية، و٣١ إدارة ومكتبًا، إضافة إلى ١١ جهازًا للاتحاد، و٣١ وكالة فنية متخصصة، و٢٠ لجنة رفيعة المستوى[٤]، وبدل أن يكون هذا التنوع في الأجهزة الإدارية للاتحاد عامل قوة يضمن فاعلية الاتحاد، أدى إلى تكدس الأذرع الإدارية للاتحاد؛ فثُقُلَ أداؤه.

غياب الإرادة السياسية

يشكل ضعف الإرادة السياسية إحدى أكبر العقبات أمام الاتحاد، ويصعب تحديد سبب واحد لهذه الظاهرة، التي لازمت نشأة الاتحاد الأفريقي في جميع مراحله، وهذه الشكوى نفسها، وردت في تصريح قائد هذه الإصلاحات «بول كاغامي»، فقال إنه: «في ظل غياب الإرادة السياسية، فإن عددًا من المشاريع، وعددًا من التقارير حول الإصلاحات، أصبحت ميتة عمليًا»[٥]. وتختلف التقديرات حول أسباب ضعف الإرادة السياسية من قبل الدول الأفريقية، ولكن الظاهر أن الرأي السائد لدى القادة الأفارقة، يربط هذه الظاهرة بضعف مستوى التمثيل الشعبي القاري في الاتحاد، ولعل هذا ما يفسر إدراج بند «الاتصال المباشر بالأفارقة»، ضمن البنود الرئيسة للإصلاح المؤسسي للاتحاد، وذلك؛ من أجل تعزيز دور الشباب والنساء، وتحديد حصص للشباب والنساء في جميع مؤسسات الاتحاد، وتحديد الطرائق والوسائل المناسبة؛ لضمان مشاركة القطاع الخاص[٦].

(4) Yayew Genet Chekol, "African Union Institutional Reform: Rationales, Challenges and Prospects," *Insight on Africa*, 12(1): 29–44, 2020, 36, https://journals.sagepub.com/doi/full/10.1177/0975087819899342.

(5) Stéphanie Aglietti, "Les Pays de l'Union Africaine se Penchent Sur la Réforme de L'institution À Kigali," *Jeune Afrique*, 2017, https://www.jeuneafrique.com/435999/politique/pays-de-lunion-africaine-se-penchent-reforme-de-linstitution-a-kigali/.

(6) African Union, *Report on the Implementation of the Decision on the Institutional Reform of the African Union* (2017), 2, https://au.int/sites/default/files/documents/33272-doc-au_reform_implementation_report_july_2017_final_v2.pdf.

التبعية المالية

يعتمد الاتحاد الأفريقي في تأمين ميزانيته على المانحين الأجانب، إذ يصل حجم المنح الأجنبية إلى أكثر من ٨٠٪ من ميزانية الاتحاد[٧]. والإفراط في الاعتماد على المانحين الخارجيين؛ جعل مؤسسة الاتحاد تتخلى عن المسؤولية تجاه الدول الأعضاء فيها، مما يشكل انفتاحًا واسعًا على المصالح الأخرى، غير المتسقة –أحيانًا– مع أهداف الدول المشكلة للاتحاد. وإضافة إلى هذه المعضلة، تغيب عن الاتحاد قواعد النزاهة والمساءلة، وقد يكون هذا التفسير الوحيد لعدم دفع أكثر من ٤٠٪ من الدول الأعضاء مساهماتها السنوية لمؤسسته. وفي هذه الحال، يواجه الاتحاد عجزًا في تمويل تكاليف عمليات السلام الخاصة بالقارة، ولذلك، قرر القادة في مؤتمر الرؤساء عام ٢٠١٥م، تمويل تكاليف عمليات السلام بنسبة تصل إلى ٢٥٪ فقط، ولتحقيق ذلك، قرر المؤتمر في العام التالي، منح صندوق سلام القارة مبلغ ٤٠٠ مليون دولار على أقساط، حتى عام ٢٠٢١م[٨]. هذه الثغرات الإدارية والسياسية والمالية، كانت كافية لضرورة إحداث إصلاحات مؤسسية للاتحاد، وهو ما كشفته التقارير المتكررة والمتعاقبة الخاصة بشؤون الاتحاد الأفريقي.

مستوى الإنجازات الراهنة

في قمة الرؤساء المنعقد بتاريخ يناير عام ٢٠١٧م، وضع القادة الأفارقة خطة عمل، شملت الجدول الزمني والموضوعي؛ لتنفيذ الإصلاحات المحددة مسبقًا. وورد في الخطة العملية، أنه يجب أن يكون الجزء الأكبر من تنفيذ الإصلاحات جاهزًا قبل القمة الثلاثين في يناير عام ٢٠١٨م، على أن يتم تسليم الباقي في القمة الحادية والثلاثين في يناير عام ٢٠١٩م.

وفي فبراير عام ٢٠٢١م، علق «بيير موكوكو مبونجو» وزير العلاقات الخارجية الكاميروني السابق، الذي يرأس وحدة تنفيذ الإصلاح المؤسسي في الاتحاد الأفريقي قائلا: «نحن في نهاية العملية التي بدأت في يونيو عام ٢٠١٦م»[٩]. وفي آخر قمة للاتحاد في فبراير عان ٢٠٢١م، رحب مؤتمر الرؤساء بالتقرير المرحلي، المقدم من الرئيس «بول كاغامي»، كما أشاد بالتقدم المحرز في هذا الصدد[١٠]. ودخل بعض نتائج الإصلاحات حيز التنفيذ مع بداية الدورة الثانية لرئيس المفوضية الراهن «محمد موسى الفقيه».

(7) Aglietti, "Les Pays de l'Union Africaine se Penchent Sur la Réforme de L'institution À Kigali."

(8) Nations Unies, *Conseil De Sécurité: Le Financement Des Opérations De Paix De l'Union Africaine, Au Cœur De Son Partenariat "Stratégique" Avec L'onu*, (2018), https://www.un.org/press/fr/2018/cs13428.doc.htm.

(9) Georges Dougueli, "Ce Que La Réforme De l'Union Africaine Va Changer," *Jeune Afrique*, 2021, https://www.jeuneafrique.com/1116815/politique/ce-que-la-reforme-de-lunion-africaine-va-changer/.

(10) African Union, *Decisions, Declaration, Resolution and Motion, Assembly of the Unİon Thirty-Four Ordinary Session* (Addis Ababa, Ethiopia: African Union, 2021), 1, https://au.int/sites/default/files/decisions/40231-assembly_au_dec_796_-_812_xxxiv_e.pdf.

كانت مجالات الإصلاح المؤسسي التي شملتها خطة العمل، التي تبنتها قمة الاتحاد في عام ٢٠٢١م، تشمل العناصر الآتية:

- التركيز في الأولويات الرئيسة في النطاق القاري.
- إعادة تنظيم مؤسسات الاتحاد الأفريقي.
- ربط الاتحاد الأفريقي بالمواطنين.
- إدارة أعمال الاتحاد الأفريقي بكفاءة وفعالية.
- تمويل الاتحاد الأفريقي بشكل مستديم.
- تنفيذ الإصلاح.

ولقد تم اعتماد أكثر من ٣٠ توصية منفصلة بشكل رسمي في هذا الصدد، وتم تجميعها في المجالات الخمس الرئيسة كما صرح بذلك «بول كاغامي»[١١]، و سنعرض -فيما يأتي- جملة من الإصلاحات المنجزة؛ بعض منها دخل بالفعل حيز التنفيذ، وبعضها الآخر ما يزال في مراحل التنفيذ الأخيرة.

تقليص عدد المفوضين

كجزء من الإصلاحات المؤسسية للاتحاد الأفريقي، تقلص عدد المفوضين، اعتبارًا من يناير عام ٢٠٢١م من ثمانية مفوضين إلى ستة، من خلال دمج دور مفوض السلام والأمن، مع الشؤون السياسية، ومفوض التنمية الاقتصادية، مع التجارة والصناعة[١٢].

التكافؤ الوظيفي بين الرجل والمرأة

من أقدم الاعتراضات التي لاحقت الاتحاد الأفريقي -منذ نشأته- ضعف التمثيل النسوي، واعتبر بعضهم هذه الظاهرة تهميشًا، كاد يصل إلى حد التمييز بين الرجل والمرأة داخل الاتحاد. وعليه، أخذت الإصلاحات المؤسسية الأخيرة هذه النقطة في الاعتبار، وفرضت أن يكون رئيس المفوضة أو نائبه امرأة؛ حفاظًا على تكافؤ الفرص بين الجنسين في الاتحاد.

(11) African *Union, Building A Stronger African Union: Unleashing Africa's Inner Strengths: Institutions, Policies, and Champions* (African Union, 2017), https://au.int/sites/default/files/documents/35364-doc-au_reforms_article_by_kagame_brookings_institute_.pdf.

(12) African Union, *Assembly of The African Union Eleventh Extraordinary Session: Decision on The Institutional Reform* (Addis Ababa, Ethiopia: African Union, 2018), https://au.int/en/node/36422.

الاكتفاء بقمة عادية سنوية واحدة

كانت القمة التي تجمع بين رؤساء الدول الأفريقية، التي تسمى: «قمة مؤتمر الرؤساء»، (أعلى مؤسسة في الاتحاد) تنعقد مرتين في السنة. لكن مع الإصلاحات الأخيرة، ستنعقد القمة مرة واحدة فقط؛ بينما القمة العادية السنوية، سيتم تحويلها إلى اجتماع تنسيقي بين الاتحاد وبين المنظمات الاقتصادية الإقليمية. والغرض من هذا التوجه، هو ضمان التعاون والانسجام بين الاتحاد والمنظمات الإقليمية الأفريقية؛ نحو الأهداف المشتركة لصالح القارة.

الضريبة الموحدة

حضر موضوع الاستقلالية المالية بقوة في أجندة الاصلاحات المؤسسية؛ نظرًا لخطورتها، ليس فقط لكونها حجر الزاوية لامتلاك المنظمة قرارها، بعيدًا عن أي تأثير خارجي؛ بل أيضًا؛ لضمان أمن القارة، من خلال تمويل تام للعمليات التشغيلية لأمن القارة واستقرارها. وفي يوليو عام ٢٠١٦م، تبنى القادة الأفارقة خطة لتمويل الاتحاد؛ بضريبة بنسبة ٠,٢٪ على الواردات المؤهلة للدول الأعضاء[١٣]، وهي الصيغة التي تم استخدامها بنجاح في المنظمات الإقليمية الأخرى. واعتبارًا من ١٦ يونيو عام ٢٠٢٠م، كانت ١٧ دولة فقط من أصل ٥٥ دولة، قد نفذت ضريبة ٠,٢٪ على الواردات، وهي التي تم تصميمها؛ لجعل الاتحاد أكثر اكتفاءً ذاتيًا من الناحية المالية[١٤].

إنشاء صندوق السلام

تم إنشاء صندوق السلام –رسميًا- في ٣٠ مايو عام ٢٠١٧م، كصندوق مستقل، وفقًا للمادة ٢١ من البروتوكول المتعلق بإنشاء مجلس السلم والأمن، التابع للاتحاد الأفريقي في ٩ يوليو عام ٢٠٠٢م[١٥]. وقرر مؤتمر الرؤساء، منح صندوق السلام ٣٢٥ مليون دولار في عام ٢٠١٧م، بحيث يرتفع إلى إجمالي قدره ٤٠٠ مليون دولار بحلول عام ٢٠٢٠م، من ضريبة الاستيراد بنسبة ٠,٢٪[١٦]، ولكن ما تم جمعه هو ٦٠

(13) African Union, *Decisions, Declaration, Resolution and Motion, Assembly of The Union Twenty-Eighth Ordinary Session* (Addis Ababa, Ethiopia: African Union, 2017), https://au.int/sites/default/files/decisions/32520-sc19553_e_original_-_assembly_decisions_621-641_-_xxviii.pdf

(14) Bruce Byiers and Luckystar Miyandazi, *Balancing Power and Consensus: Opportunities and Challenges for Increased African Integration* (Rome, IAI, 2021), 4, https://www.iai.it/en/pubblicazioni/balancing-power-and-consensus-opportunities-and-challenges-increased-african.

(15) African Union, *Instrument relating to the African Union Peace Fund* (2018), https://au.int/en/documents/20180118/instrument-relating-african-union-peace-fund.

(16) African Union, *Assembly of The Union Twenty-Seventh Ordinary Session: Decision On The Outcome of The Retreat of The Assembly of The African Union*, (Kigali, Rwanda: African Union 2016) https://au.int/sites/default/files/decisions/31274-assembly_au_dec_605-620_xxvii_e.pdf.

مليون دولار فقط -حتى الآن- من البلدان الأفريقية[١٧]. وكان الغرض المعلن من إنشاء الصندوق، هو تعبئة الموارد، وتجميعها من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والشركاء الآخرين؛ لتمويل أنشطة السلام والأمن التشغيلية للاتحاد الأفريقي، وأي أنشطة أخرى ذات صلة بمجال السلام والأمن في أفريقيا.

إنشاء هياكل دعم القرارات وتنفيذها

في يناير عام ٢٠١٧م، وكجزء من جهود الإصلاح المؤسسي، قرر مؤتمر الرؤساء، إنشاء هيكل ثلاثي، يجمع الرؤساء المنتهية ولايتهم، والموجودين -حاضرًا- في سدة الحكم، والرؤساء المقبلة ولايتهم؛ لضمان الاستمرارية، والتنفيذ الفعال للقرارات. وفي يناير عام ٢٠١٨م، قرر المؤتمر توسيع الهيكل، ليشمل المكتب الكامل للمفوضية. وفي مقابل ذلك، في عام ٢٠١٦م، تم استحداث مؤسسة أخرى، تكونت من عشرة وزراء مالية (F10) من الدول الأعضاء، ثم تم توسيعها -لاحقًا- إلى لجنة من خمسة عشر وزيراً (F15)؛ لتوفير الإشراف على ميزانية الاتحاد الأفريقي وتمويله.

دمج مؤسستي: «النيباد» ووكالة التخطيط والتنسيق (NPCA-NEPAD)

تم اتخاذ قرار دمج مؤسستي: «النيباد» ووكالة التخطيط والتنسيق (NPCA-NEPAD)، في القمة الحادية والثلاثين للاتحاد الأفريقي في نواكشوط، في عام ٢٠١٨م، وتحولت المؤسستان إلى «وكالة التنمية التابعة للاتحاد الأفريقي-نيباد (AUDA-NEPAD)[١٨]. وفي هذه الخطوة، توخى المسؤولون الأفارقة، دعم عملية التكامل الاقتصادي الأفريقي بآليات جديدة، ولا سيما بعد دخول منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية حيز التنفيذ رسميًا، مما يتيح إمكانية وجود سوق قارية متكاملة تضم ٥٥ دولة، و١,٢ مليار شخص، وبحسب التقديرات سيرتفع عددهم إلى ٢,٥ مليار بحلول عام ٢٠٥٠م[١٩].

عقدة التحديات

تعرض كل تجارب الإصلاح في الاتحاد الأفريقي لتحديات متشابهة، حالت من دون تحقيق الأهداف التي ينشدها قادة القارة. وسرعان ما يعود الأمر إلى المربع الأول، ويكون الاتحاد مغلول اليد أمام تحديات القارة. ويرجع السبب الرئيس في عدم نجاح الإصلاحات التي يطلقها القادة بين الفينة والأخرى، إلى التركيز في أمور

(17) "L'Union Africaine Adopte Certaines Des Réformes Proposées Par Paul Kagame," *Le Monde*, November 19, 2018, https://www.lemonde.fr/afrique/article/2018/11/19/l-union-africaine-adopte-certaines-des-reformes-proposees-par-paul-kagame_5385420_3212.html.

(18) African Union, *AUDA-NEPAD Annual Report 2019* (2020), 1, https://au.int/sites/default/files/documents/38048-doc-2019_auda-nepad_annual_report_en_final7_31.1.2020_web_version.pdf.

(19) Byiers and Miyandazi, *Balancing Power and Consensus: Opportunities and Challenges for Increased African Integration.*

يمكن اعتبارها فرعية، في مقابل تحديات رئيسة لم يتم حتى الآن التخلص منها، وهي التي تقف حجر عثرة أمام تحقق أهداف الاتحاد عمومًا، وتعيق نجاح أهداف الإصلاحات المتكررة من جانب آخر. ونورد هنا، عقدتين رئيسيتين، نعدُّهما أهم التحديات الماثلة أمام الاتحاد.

عقدة الثغرة القانونية

كان إنشاء الاتحاد الأفريقي محاولة لمجاراة لشكل الاتحاد الأوربي[٢٠]، حيث تعدُّ تجربة الاتحاد الأوربي نموذجًا متقدمًا في التمتع بسلطة قانونية فوق وطنية، فاستطاع الاتحاد الأوربي تشكيل كيان قانوني وسياسي؛ يتمتع هيكله المؤسسي باستقلال عن الدول الأعضاء. ويعمل هذا الهيكل على تحقيق أهداف المجتمعات الأوربية، وفقًا للتوجيهات الواردة في المعاهدات. ولتمكين هذا الكيان من أداء وظائفه وتحقيق أهدافه؛ تخلت الدول الأعضاء -طوعًا وبشكل دائم- عن جزء من سيادتها. إلا أن الاتحاد الأفريقي لم يتبنّ في قانونه التأسيسي اعتماد نص يوضح المعيار الأساسي لشخصية قانونية، لها صبغة فوق وطنية، تجعل قوانينها نافذة على الدول، وصولًا إلى ما يمكن أن نطلق عليه بـ«المبادئ الدستورية الأفريقية»، ولعل تمسك الآباء المؤسسين بمبدأ الحفاظ المطلق على سيادة الدول، قد حال من دون تحقيق هذا الهدف، وأحدث شللًا في مؤسسات الاتحاد.

وفي ضوء ما تقدم، يمكن أن نقول: إن الاتحاد الأفريقي؛ إذا أراد أن يتغلب على وضعه التقليدي، فيجب أن يتبع خطى الاتحاد الأوربي ويستفيد من تجربته، ويمنح مزيدًا من الصلاحيات لمؤسساته، ويجعل قانون الاتحاد سائدًا على قوانين الدول الأعضاء فيه.

عقدة الإرادة السياسية

تشكل الإرادة السياسية المنفردة للدول المُشكِّلة للاتحاد تحديًا رئيسًا، أمام إحداث نجاح حقيقي للمشروعات الإصلاحية. فعلى سبيل المثال (فيما يخص الإصلاحات الأخيرة المتعلقة بالإصلاح المالي)، أعربت الدول ذات المساهمة المالية المؤثرة، مثل: مصر، وجنوب أفريقيا؛ عن معارضتها -رسميًا- لتنفيذ قرار «كيغالي» بشكله الراهن. وعلى صعيد آخر، لا تنتخب الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي رئيس المفوضية فحسب، بل تنتخب بشكل مباشر -أيضًا- نائب رئيسها، والمفوضين جميعهم. وقد أدى ذلك، إلى تقويض سلطة رئيس المفوضية، الذي لم يكن لديه سلطة لتعيين أو لعزل المفوض. وتم تحديد هذا الوضع على

(20) Olufemi Babarinde, "*The EU as a Model for the African Union: The Limits of Imitation," Jean Monnet/Robert Schuman Paper Series* (7: 2, 2007, 8), http://aei.pitt.edu/8185/1/BabarindeEUasModellong07edi.pdf.

أنه إشكالي في عام ٢٠٠٧م، في تقرير وقعه النيجيري «أديبايو أديجي»، لكن استنتاجاته ظلت حبرًا على ورق. وفي القمة الاستثنائية في يونيو عام ٢٠١٨م، أثيرت المشكلة مرة أخرى في مقترح الإصلاح، لكن أغلبية الدول عارضت فكرة جعل رئيس المفوضية ذا سلطات واسعة، لتشمل سلطة تعيين المفوضين وإقالتهم؛ خوفًا من تحول رئيس المفوضية إلى مستبد بالسلطة، الأمر الذي قد يجعل سيادة الدول على المحك. ومثل هذه الاعتراضات -في الأغلب- لا توجد لها مبررات مقنعة، وهي في الأساس، تشكل تحديًا كبيرًا للاتحاد، وللدول الأعضاء فيه.

الخاتمة

الميزة التي تجعل مشروع الإصلاح المؤسسي الأخير مختلفًا عن سابقاته، هي الحماسة التي اتسم بها القادة الأفارقة هذه المرة. ولقد انعكس هذا في سرعة اعتماد بعض التوصيات المعنية بالمشروع الإصلاحي، ودخول بعضها حيز التنفيذ في أقل من سنتين. ولكن تبقى فرصة تحقيق الأهداف الطموحة لهذه الإصلاحات محل شك كبير. ذلك، لكون المشروع يتغافل عن جوانب نقص جوهرية في الاتحاد لم يُتطرَّق إليها، إضافة إلى وجود تحديات موضوعية وشكلية، تفرض على الاتحاد وعلى الدول الأعضاء التغلب عليها أولًا؛ لضمان نجاح أي عملية إصلاحية داخل الاتحاد. وعودًا على بدء، فإن المبررات نفسها، التي دفعت القادة الأفارقة إلى تحويل منظمة الوحدة الأفريقية إلى اتحاد أفريقي، هي المسوغات نفسها، الماثلة اليوم أمام الاتحاد الأفريقي، وهي التي تفرض على القادة الأفارقة –أيضًا- العمل على إيجاد سبل تطوير الاتحاد، من الناحية الموضوعية والشكلية؛ لتحقيق الأهداف التي أنشئ من أجلها.

أشكال الصراع القبلي والإثني وأثرها في استقرار السودان

د. **ياسر محمد العبيد**، مدير المركز السوداني المستقل للدراسات الاقتصادية والاجتماعية، الخرطوم.

الكلمات المفتاحية:

(دار فور، الصراع القبلي، جنوب كردفان، كسلا، النوبيين، البني عامر، المساليت، الحواكير)

ظل السودان -طوال تاريخه الحديث- يتنقل من أزمة إلى أخرى، ومن نزاع إلى نزاع آخر، وكأنما قدر السودانيين أن يتعايشوا مع الحروب الأهلية والنزاعات، وبعد أن وضعت إحدى أطول الحروب الأهلية في تاريخ القارة السمراء أوزارها، وأسفرت عن انقسامه دولتين: شمالية (السودان)، وجنوبية (جنوب السودان)، ها هو الصراع القبلي والإثني يتجدد في معظم ولاياته الحدودية، ورغم انفصال الجنوب عن الوطن الأم، إلا أن الصراع ما زال يتجدد في ولايات مثل: دارفور، والنيل الأزرق، وجنوب كردفان وشماله، ولم تسلم ولايات الشرق، التي شهدت أحداثًا دامية متكررة، خلال المدة الأخيرة. أما الاعتقاد الشائع بأن الصراع القبلي في السودان، هو وليد تفجر الحرب الأهلية في إقليم دارفور، أو لتمرد الحركات المسلحة فيه (التي بدأت قتالها ضد حكومة المركز في عام ٢٠٠٣م) ليس صحيحًا، بل إن ما تؤكده كثير من المعلومات التاريخية الحديثة، أن أول صراع قبلي قد اندلع في العام ١٩٣٢م، وكان بين: قبائل «الزيادية» و«الميدوب» من جهة، ضد قبائل «الكبابيش» و«الكواهلة» (قبائل عربية) من جهة أخرى؛ في منطقة شمال مدينة الفاشر (عاصمة شمال دارفور)[١]، وكذلك، تكرر الأمر في عام ١٩٥٧م، وفي عام ١٩٨٢م، وأيضًا في عام ١٩٩٧م، ويعزى سبب جميع هذه الصراعات؛ إلى التنافس على مصادر المياه والمراعي. بيد أن الصراع الحقيقي، بدأ في العام ١٩٨٢م، إبان موجة الجفاف والتصحر التي ضربت البلاد منذ أواخر سبعينيات وبداية ثمانينيات في القرن الميلادي العشرين المنصرم، وقد انعكس شح المياه وانحسار المراعي وضيق الرقعة الزراعية على نشوب الصراعات القبلية؛ نتيجة تداخل المصالح[٢].

(١) عثمان قسم السيد، «واقع الصراع القبلي في السودان،» الراكوبة، (١٤، مايو، ٢٠٢١م)، https://www.alrakoba.net/31562150/واقع-الصراع-القبلي-في-السودان/.

(٢) بلة عباس الزين، «التداخل القبلي بين دول الجوار: أساس الاستقرار السياسي في السودان،» (الخرطوم: شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، ٢٠٠٩م)، ٢٣٠.

من ناحية أخرى، يعد الصراع الإثني والقبلي من أهم مهددات السلم والأمن السياسي والاجتماعي في السودان، وهو الذي ينتقل بدوره من صراع حول موارد المياه والمراعي والكلأ، ليصبح الداعم الرئيس للحروب الأهلية المتكررة، والصراعات المتوالية، التي سقط ضحيتها الآلاف من القتلى؛ مما عمق روح العداء بين الإثنيات والقبائل المتناحرة، وبخاصة تلك التي تتشابك فيها المصالح وتتعدد أسباب الصراع (الأرض، والمرعى، والماء)، مثل: صراع «المساليت» والقبائل العربية في منطقة «الجنينة» وما حولها في ولاية غرب دارفور، وبين قبيلتي «الزغاوة» و«الماهرية» في شمال دارفور، وكذلك الحال في شرق السودان بين: قبائل «الهدندوة» والـ«بني عامر»، وبين الـ«بني عامر» و«الحباب» من جهة و«النوبيين» من جهة أخرى؛ في منطقة بورتسودان، ولا تختلف الحال في أشكال الصراع القبلي والإثني في ولاية جنوب كردفان، ومناطق جبال النوبة، حيث إن من أسبابه: التنازع حول الأرض والمرعى (كما في الحالات السالف ذكرها)، وقد تبين ذلك في: مناطق «الليري» و«قدير» و«أبو جبيهة» و«أبو كرشولا» و«هبيلا»، ومن أسبابه أيضًا، عمليات التنقيب عن الذهب، التي أضافت بعدًا اقتصاديًا آخر للنزاع[٣]. وتظل تداعيات الأحداث (تجدد الصراعات والاشتباكات القبلية)، سواء في دارفور أو في شرق السودان، أو في جنوب كردفان، مؤثرة في الاستقرار، وتمثل تحديًا تاريخيًا حقيقيًا، أمام كل الحكومات المركزية والجهوية، وتضاف إليها عدة عوامل تسهم في تأجيج اشتعال الفتنة القبلية في السودان، مثل: تجارة السلاح المزدهرة على امتداد حدود السودان الشرقية مع أرتريا وأثيوبيا[٤]، وكما هي الحال في الحدود الغربية مع دولة تشاد، التي تنشط فيها حركة تجارة السلاح وتهريبه إلى ولايات دارفور المختلفة، كذلك الأمر، عبر الحدود الجنوبية بين دولة جنوب السودان، وولاية جنوب كردفان.

الإثنية والقبلية في الولايات الحدودية محاولة للفهم والتفسير

لقد أضحت الصورة الذهنية، والقوالب الجامدة، التي كرستها كثير من الدوائر الدولية والمحلية، ترادف بين إقليم دارفور بولاياته الخمس، وبين حالة العنف والصراع الداخلي في ظل واقع بئيس، يزداد فيه تهميش الإنسان بشكل مستمر. واتساقًا مع هذا المفهوم، نحاول فهم ما يحدث من صراع انعكس على ولايات السودان الحدودية في: ولاية جنوب كردفان، وولايات شرق السودان؛ هل هو صراع قبلي إثني؛ مرتبط بخصوصية المكونات والتنوع القبلي والإثني في السودان، أم هو نزاع حول الموارد والأرض، أم هو أمر له جوانب داخلية

(٣) جمانة فرحات، «جنوب كردفان على خطى دارفور،» جريدة الأخبار، (١١، يونيو، ٢٠٠٩م)، https://al-akhbar.com/Arab/133771.

(٤) أحمد فضل، «أين تشتعل؟ وبين من؟ وما دوافعها؟.. حروب القبائل تدمي جسد السودان،» الجزيرة نت، (١٢، يوليو، ٢٠٢١م)، https://www.aljazeera.net/news/politics/2021/7/12/حروب-القبائل-أين-تشتعل-وما-دوافعها-؟.

وأخرى خارجية معقدة؟ وهل كل حالات الصراع القبلي والإثني في السودان، يمكن تفسيرها بحكم منهجي ومعياري واحد، وكذلك أسباب حدوثها؟[٥]. من جهة ثانية، ما أنماط هذه الصراعات والحروب القبلية التي تشهدها الولايات بين بعض المكونات القبيلة؟ مثل: صراع «المساليت» و«العرب»، في معظم نواحي دارفور المتفرقة، مثل: «فور برنقا»، و«بيضة» ذلك الصراع الذي تطور إلى أن وصل إلى داخل عاصمة الولاية، وكذلك، صراع النوبيين وبعض القبائل العربية في منطقة الجبال الشرقية بولاية جنوب كردفان، وكذلك، صراع «الحباب» والـ«بني عامر» والنوبيين في شرق السودان، الذي امتد فوصل إلى مدينة بورتسودان، إضافة إلى صراع «الحمر» و«الكبابيش» في شمال كردفان. وللإجابة عن مثل هذا التساؤل يجب أن نأخذ في الاعتبار: تحديد العلاقة بين العام والخاص، ومخاطر التعميم في البحث والحكم على كثير من الظواهر، وحدود دور الدولة والمركز في صراع القبائل والإثنيات، وما السياسة العامة التي تقلل من حدتها؛ كصراع قبلي مزمن؟ وما طبيعة أسباب الصراع؟ وما مستقبل الصراعات في هذه المناطق الحدودية الحساسة للدولة السودانية، التي تمس امنها القومي، ولا سيما أن الصراع الإثني والقبلي هو السمة السائدة في معظم صراعات ولايات دارفور، التي يحتدم فيها الصراع أكثر من الصراعات في المناطق الأخرى؛ لعدة أسباب، منها: التاريخ، والجغرافيا، والعنصر والتكوين والجذور، والنشاط. مما جعل الأقطاب فيها متنافرة إثنيًا وقبليًا، فعمم ذلك كحكم يطرح مباشرة لتفسير قضايا السلطة والحكم في المنطقة.

«الحواكير» وديار القبائل، وتأثيراتها في الصراع

تعدُّ ديار القبائل و«الحواكير» (الأرض) من أهم أسباب الصراعات والنزاعات بين القبائل في إقليم دارفور، خصوصًا وأنها جزء أصيل من الموروث الثقافي والاجتماعي، ولها قيمتها التاريخية وأبعادها السياسية والاقتصادية والأمنية. وتبدو هذه الحواكير والديار في شكل رقعة جغرافية من الأرض؛ تسمى باسم القبيلة، مثل: «دار فور»، و«دار هبانية»، و«دار مساليت»، و«دار رزيقات»، و«دار ميدوب». وبحسب الأعراف والتقاليد المتبعة، فإن الزعامة القبيلة تنتقل إلى الابن الأكبر من الأب والجد بالوراثة من دون منافسة، بحيث يتم اختيار السلطان والشيخ بالتناوب؛ لأن لأصحاب الدار الأصليين حقوقًا مكتسبة، لا ينافسهم فيها أحد، وليست محل نزاع وبخاصة من القادمين الجدد. وفي هذا الإطار، هناك قبائل أخرى صغيرة الحجم، ليس لها ديار أو حواكير، باتت تطالب اليوم بإلغاء نظام الحواكير وديار القبائل، وإلغاء نظام الإدارة الأهلية جملة وتفصيلًا[٦]. وفي المقابل، تقف القبائل التي تمتلك الحواكير بصلابة،

(٥) حمدي عبد الرحمن، «أفريقيا وتحديات عصر الهيمنة، أي مستقبل؟،» (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٦م)، ١٤٠.

(٦) الزين، «التداخل القبلي بين دول الجوار: أساس الاستقرار السياسي في السودان،» ٢٣٣ (مرجع سابق).

ضد كل دعوات التغيير لملكية الأرض والديار واحتكارها، بدعوى الحداثة والعدالة أو المساواة أو الإصلاح، وتطالب بعدم المساس بالعرف والتقاليد، التي هي جزء أصيل من ثقافاتها[٧]. ففي العام ١٩٩٥م، قامت حكومة ولاية غرب دارفور (المنطقة ذات النزاع القبلي الأشرس) بخلق إمارات للقبائل العربية، وبخاصة االمراحيل والرعاة داخل «دار المساليت»؛ مما أدى إلى حدوث عدد من النزاعات والصدامات الدامية؛ لأن قبائل «المساليت» المحتكرة للديار، عدَّت ذلك تعديًا على ثقافاتها وموروثها. وفي جنوب كردفان ظل صراع الأرض يمثل حيزًا كبيرًا، بوصفه جزءًا من مؤججات الصراع والنزاعات القبلية حول ملكية الأرض. كما يقاتل الأهالي من قبائل النوبة في سبيل استعادة أراضيهم المنتزعة من ملكيتهم، إذ تؤكد بعض الأبحاث أن: نسبة ١١٪ فقط من الأراضي الزراعية يملكها مواطنون محليون، بينما نصيب الأسد من الأراضي (أي: نحو ٧٢٪) تم تمليكه لرجال أعمال سودانيين من خارج منطقة النوبة، كما ذكر أحد التقارير أن: السودان يعدُّ إحدى الدول الرائدة في مصادرة الأراضي، بحسب البنك الدولي[٨]. وفي المدة بين عامي: ٢٠٠٤م و٢٠١٣م، تم نزع نحو ٤ ملايين هكتار من الأراضي من سكان محليين لصالح مستثمرين أجانب؛ بحجة عدم وجود مستندات ووثائق تفيد بملكية المحليين. ويرى التقرير أن: أكثر سكان السودان تضررًا من سياسات الحكومة، هم سكان ولاية جنوب كردفان؛ موطن شعب جبال النوبة، الذين يخوضون حربًا طويلة الأمد ضد المركز منذ العام ٢٠١١م[٩]. وظل صراع الأرض أحد أهم التحديات التي تواجه الحكومة المركزية، وهذا الأمر ليس أمرًا جديدًا، ولا المقاومة المسلحة لتلك المصادرة بالأمر الجديد أيضًا، خصوصًا في ولاية جنوب كردفان، وقد كان الصراع على الأرض وراء انضمام النوبة للحركة الشعبية، مع العلم، أن أراضي ولاية جنوب كردفان تعدُّ من أكثر أراضي ولايات السودان خصوبة، كما أن مناخها متنوع، وعادةَ، يتوارث النوبيون؛ كجماعات عرقية الأرض كغيرهم من قبائل السودان وإثنياته، دونما مستندات رسمية مسجلة في دواوين الدولة. أما شرق السودان، فيختلف الإمر فيه إلى حد ما، فتتزايد احتمالية حالات تجدد الحرب، وحدوث مزيد من الانفلاتات الأمنية؛ بسبب التهميش، وبسبب أهميته الإستراتيجية من حيث الموقع الجيوسياسي والموارد. وهو يتكون من ثلاث ولايات، هي: «القضارف»، و«البحر الأحمر»، و«كسلا»، وكلها ولايات حدودية مع: أثيوبيا، وأرتريا، وجمهورية مصر، كما يحدها البحر الأحمر، وهذا يفسر الحساسية والأهمية الجيوإسترتيجية، فبحكم موقعه، فشرق السودان مجال حيوي لدول الجوار، ومنطقة القرن الأفريقي؛ شديدة الحساسية. ومع ذلك، يظل الوضع في شرق السودان (الذي لم يشهد أي

(٧) الزين، «التداخل القبلي بين دول الجوار: أساس الاستقرار السياسي في السودان،» ٢٣٤ (مرجع سابق).

(٨) تقرير، «الأرض أهم أسباب الصراع في جنوب كردفان،» صوت الهامش، (٧، يونيو، ٢٠١٨م)، https://www.alhamish.com/الأرض-أهمّ-أسباب-الصراع-في-جنوب-كردفان_/.

(٩) «الأرض أهم أسباب الصراع في جنوب كردفان،» صوت الهامش (مرجع سابق).

نزاع دموي كبير، منذ إبرام اتفاق سلام شرق السودان في عام ٢٠٠٦م) أقل حدة من حيث حالات الاقتتال التي تطوق الحدود السودانية الأخرى، بيد أن الانفلات القبلي ما يزال يهدد بمزيد من الاقتتال، إذا وضعنا في الحسبان، حالات صراع «الهدندوة» والـ«بني عامر» و«الحباب» والنوبيين»، الذين دار فيما بينهم اقتتال سابق؛ راح ضحيته المئات[١٠].

أصل الصراع وأسبابه

شهدت أقاليم دارفور، وولايات الشرق، وكردفان -صراعات قبلية دامية بين الفينة والأخرى، ففي مناطق الشرق، تحاربت القبائل ضمن نطاق بورتسوان عاصمة ولاية البحر الأحمر، حيث الميناء الرئيس للبلاد، وجنوبًا في ولاية جنوب كردفان، حيث اشتعلت حرب أهلية عدة سنوات، وفي الغرب، نشطت موجة رابعة من المواجهات بين قبيلة «المساليت» والقبائل العربية في ولاية غرب دارفور. وتشير بعض الإحصائيات، أنه في العقد الأول من الألفية الثانية (٢٠٠٠م –٢٠١٠م)، اندلع ٢٥ صراعًا دمويًا كبيرًا، تلاها أكثر من ٣٠ نزاعًا مسلحًا، وقعت في المدة بين عامي: ٢٠١٠م و٢٠١٤م، وقد اتخذت تلك الصدامات المسلحة شكلًا عرقيًا، أي: صراع هوية؛ كما يصفه بعضهم. وفي هذا السياق، زادت الصراعات، وتعمقت النزاعات، وبدأ يترسخ -إضافة إلى الطابع الإثني- الطابع السياسي أيضًا، وهو الذي غذته القوى السياسية المختلفة، فمثلًا: استندت الحركتان المتمردتان الرئيسيتان في غرب دارفور على قاعدة قبلية اجتماعية، فحركة «تحرير السودان» اعتمدت على تحالف يتكون من ثلاث قبائل أفريقية أساسية هي: «الفور»، و«الزغاوة» و«المساليت»[١١]، بينما تستند حركة «العدل والمساواة» على أحد أفرع «الزغاوة»، وبذلك، أفرزت الأزمة في إقليم دارفور، ظهور متغيرين جديدين، هما: الإثنية المسيسة، واستخدام السلاح الثقيل فيما بين القبائل بعضها بعضًا، وتوجيه السلاح ضد الدولة ومؤسساتها، بعد أن كان الصراع في المراحل السابقة، محصورًا بين القبائل بعضها بعضًا؛ مما خلق مناخًا يسوده اللايقين وعدم الثقة بين فئات المجتمع المختلفة. ولا يختلف الأمر كثيرًا في ولاية جنوب كردفان، التي هدأت فيها الأوضاع نسبيًا، بموجب اتفاقية السلام الشامل عام ٢٠٠٥م (اتفاقية نيفاشا)، بعد أن كانت مسرحًا رئيسًا لمعارك حرب أهلية استمرت أكثر من نحو ٢٠ عامًا بين ابناء الوطن الواحد (شمال السودان وجنوبه). وتكتسب المنطقة أهميتها الإستراتيجية؛ من كونها جوار مباشر للدولة الوليدة (جنوب السودان)، ولمنطقة غرب دارفور، ولمنطقة «أبيي» (المتنازع

(١٠) سيدريك بارنيز، «الحفاظ على السلام في شرق السودان،» الشرق الأوسط، (١٠، ديسمبر، ٢٠١٣م)، https://aawsat.com/home/article/12650.

(١١) سميحة دعاس، «الصراعات والحروب الأهلية في السودان دارفور-أنموذجًا-،» (مذكرة مكملة لنيل درجة الماجستير في تخصص التاريخ المعاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ٢٠١٤م-٢٠١٥م).

عليها بين شمال السودان وجنوبه) الغنية بالنفط، التي ومن المتوقع أن تصدر محكمة العدل الدولية قرارًا يحسم السلطة عليها. وقد ظلت منطقة جنوب كردفان تتجدد فيها المواجهات القبلية، ومنها أحداث مايو عام ٢٠٢١م، التي تُعدُّ آخر أحداث في مناطق: «كالوقي»، و«التبولة»، و«القردود»، ومناجم الذهب في «باجون»، وأيضًا، ووقعت أحداث دامية في منطقة «قدير»، بين قبائل «كنانة» و«الكواهلة» و«النوبيين» من جانب، و«أولاد علي» و«الحوازمة» من جانب آخر، وسقط خلالها عشرات القتلى والجرحى، وتم إعلان حالة الطوارئ من قبل السلطات المحلية في ٦ محليات، هي: «تلودي»، والليري، و«أبو كرشولا»، و«هبيلا»، و«قدير»، و«أبو جبيهة»، وبعدها بنحو شهر، تجددت الاشتباكات في منطقة جنوب كردفان، وارتفعت وتيرة الانفلات الأمني والعنف في محلية «تلودي»، وامتد إلى محلية «قدير»؛ مما تسبب سقوط قتلى وجرحى بين صفوف المواطنين، كما قام مجموعة من المسلحين من قبيلة «الحوازمة» يرتدون زيًا عسكريًا بهجوم مسلح في ١٩ يونيو عام ٢٠٢١م، في مدينة «كالوقي»، فتصدى لهم أفراد من قبيلة «الكواهلة» بسلاحهم وعتادهم، مما أسفر عن سقوط ٦ قتلى من «الكواهلة»[١٢]. مع العلم، أن منطقة جنوب كردفان، في معظم محلياتها الست -السالف ذكرها- هي مسرح لأعمال التعدين واستخراج الذهب من طريق الأهالي؛ مما يؤجج النزاعات المستمرة في صراع المصالح وامتلاك الأرض بين القبائل، ولا سيما أنها إحدى الولايات التي تمرد جزء كبير من أبنائها في الحركة الشعبية. وعليه، تنذر الأوضاع المعقدة في ولاية جنوب كردفان بمزيد من الاشتباكات؛ جراء تقاطع المصالح بين القبائل. ويحذر كثير من المراقبين من تطور الأوضاع في الولاية، إلى ما يشبه حالة إقليم دارفور، انطلاقًا من كون الاضرابات والأوضاع الأمنية والاشتباك القبلي، تشبه -إلى حد كبير- المراحل التي مر بها الصراع في إقليم دارفور، قبل تفجر الأزمة فيه في عام ٢٠٠٣م[١٣]. والصراع في شرق السودان شكل من أشكال النزاع القبلي، بشقيه: الاجتماعي، والاقتصادي؛ فهو تارة صراع بين سكان الإقليم الأصليين أنفسهم على الموارد الشحيحة، التي تعاني بعض مناطق الشرق ندرتها، وتارة أخرى، تكون بين السكان المحليين والوافدين، وهذا الصراع له أبعاده التاريخية، ففي الولايات الثلاث: «كسلا»، و«القضارف»، و«البحر الأحمر»؛ اتخذ الصراع بعدًا إثنيًا بين مكونات الإقليم وقبائله. وتتجدد الأحداث باستمرار، ففي شهر مايو من عام ٢٠١٩م، اندلعت اشتباكات دموية بين «النوبيين» والـ«بني عامر»؛ أدت إلى سقوط عدد من القتلى والجرحى، وقد أفلحت السطات المحلية في التوصل إلى توقيع اتفاقية بين الطرفين المتنازعين، نصت على أهمية التعايش السلمي، وتجدد الصراع في ولاية «كسلا» بين الـ«بني عامر» والنوبيين» أنفسهم، راح ضحيته عدد من القتلى والمصابين؛ في إثر مشاجرة بين فردين من كلا

(١٢) أحمد فضل، «أين تشتعل؟ وبين من؟ وما دوافعها؟.. حروب القبائل تدمي جسد السودان،» (مرجع سابق).

(١٣) أدم الزين محمد، الطيب إبراهيم أحمد وداي، النزاعات القبلية في السودان، (الخرطوم، معهد الدراسات الأفريقية والأسيوية، ١٩٩٨م)، ١٢.

الفئتين، فاستنصر كلاهما بقبيلته (كما يحدث -عادةً- في كل الصراعات القبلية في السودان)، ثم انتقل الصراع إلى مدينة بورتسودان، وراح ضحيته (بحسب لجنة أطباء السودان المركزية) نحو ٢٥ قتيلًا، بينما بلغ إجمالي المصابين نحو ٨٧ فردًا، إضافة إلى حرق عشرات المنازل والمتاجر[١٤]. وحدث هذا بعد أقل من عام واحد على توقيع الاتفاق الأهلي بين القبيلتين، المعروف باتفاق «القلد»، الذي وقعه الطرفان في شهر سبتمبر عام ٢٠١٩م، بحضور نائب رئيس مجلس السيادة الانتقالي[١٥].

أما ولاية شمال كردفان، التي تعدُّ -تاريخيًا- من الولايات الآمنة، فقد وقع صراع بين قبيلتي: «الحمر»، و«الكبابيش»، في شهر أبريل عام ٢٠١٧م، وكان شديد الضراوة، وقد أودت الأحداث بحياة كثيرين، وتمخضت عن أكبر مأساة تشهدها بادية كردفان منذ زمن بعيد، فبحسب البيانات الصادرة عن القبيلتين («الكبابيش» و«الحمر»)، كانت المحصلة، سقوط أكثر من ٥٢ قتيلًا من الطرفين[١٦].

فشل احتواء صراع القبائل ... تحدٍ مستديم

قد يتطور شجار بين فردين من قبيلتين مختلفتين، أو حتى من بطنين مختلفين من قبيلة واحدة، إلى صراع قبلي واسع النطاق، وأحيانا يتطور إلى حرب بين القبائل، ثم يظل الصراع تحديًا مستديمًا، تعجز السلطات الرسمية عن احتوائه، بأي شكل من أشكال العهود والمواثيق، وتفشل الدولة في بسط هيبتها. وكان الحكم المركزي سابقًا، يعالج الأمور، بصورة أهلية، ويتم حسمها عبر زعماء العشائر والقبائل والإدارة الأهلية، ولا سيما أن وجود السلطة الرسمي ضعيف في القرى والأرياف، وبعد حل الإدارات الأهلية، زادت وتيرة إذكاء روح العصبية القبلية، ورغم إعادة العمل بنظام الإدارة الاهلية بصورة مسيسة، وليس كنظام اجتماعي ناتج عن قوة دفع المجتمع التقليدي في تطوره الطبيعي، إلا أنه عجز (بشكله الجديد) عن احتواء الأزمات القبلية. كذلك، أدى التدخل السياسي من قبل مؤسسات الدولة، وبعض الأحزاب السياسية -إلى إضعاف قوة الإدارة الأهلية وتأثرها؛ كنظام اجتماعي قانوني أهلي، الأمر الذي قاد إلى تدهور عناصر الضبط الاجتماعي، فكانت النتيجة فراغًا مؤسسيًا وأمنيًا؛ أدى إلى حدوث مزيد من الاقتتال والاحتراب القبلي والإثني[١٧]. وفي ظل المناخ السياسي المضطرب، وانتشار السلاح في امتداد ولايات السودان الحدودية، تحول النزاع على الأرض والمراعي إلى صراع مسلح. فالتركيبة القبلية،

(١٤) أحمد يونس، «صراع القبائل السياسي في السودان يهدد الفترة الانتقالية،» الشرق الأوسط، (٢٢، أغسطس، ٢٠٢٠م)، https://www.aawsat.com/home/article/2462121/صراع-القبائل-السياسي-في-السودان-يهدد-الفترة-الانتقالية.

(١٥) أحمد يونس، «صراع القبائل السياسي في السودان يهدد الفترة الانتقالية،» (مرجع سابق).

(١٦) قرشي عوض، «صراع الكبابيش والحمر: مؤشرات انفلات أمني في بادية كردفان،» التغيير، (٢، مايو، ٢٠١٨م)، http://www.altaghyeer.info/ar/2017/05/02/صراع-الكبابيش-والحمر-مؤشرات-انفلات-ام/.

(١٧) عثمان قسم السيد، «واقع الصراع القبلي في السودان،» (مرجع سابق).

والنزاع على الموارد الطبيعية -على قلتها وشحها- أججت مشاعر التوجس والتربص بين القبائل المتنازعة، وكانت وراء أغلب النزاعات[١٨]. وقد تضافرت معظم عناصر الأزمة الذاتية الداخلية في معظم ولايات إقليم دارفور، وولايات شرق السودان، ومنطقة جبال النوبة في ولاية جنوب كردفان، مع عدة عوامل أخرى، منها: البعد الإقليمي، وخصوصية الحدود، والجوار الإقليمي، والبعد الدولي أحيانًا، وهو الذي ظلت تتأثر به هذه الولايات، فتعاظم صراع النفوذ والسيطرة في إقليم دارفور. وكذلك الأمر في جنوب كردفان، وشرق السودان، فشكلت أزمة عميقة للدولة السودانية، شكلت ضغطًا سياسيًا وأمنيًا على حكومة الفترة الانتقالية الهشة، التي ورثت من النظام السابق تركته المتمثلة بفرض نظام الإسلام السياسي. فالأزمة تشكلت مساراتها على الأرض، وعجزت محاولات المركز -على مر الزمن- عن احتوائها، أو ابتكار حلول لمعالجة الوضع بين المكونات القبلية في معظم أنحاء السودان، ولا سيما أن هناك عوامل عديدة بينها قاسم مشترك واحد، وهو عدم الاستقرار، وغياب الوعي التاريخي والظرفي داخل الكيانات القبيلة والإثنيات المتحاربة، وهذا منشؤه طيف من العوامل، أهمها: الجهل، والفقر، والتخلف التنموي، والندرة. فكان غياب الوعي مسيطرًا، وعدم إدراك عواقب الأفعال التي قد تبدأ صغيرة وتؤدي إلى نزاعات قبلية شاملة، بمعنى آخر، ثمة نقاط لا يخترقها جهاز معلومات الدولة ولا يستطيع التنبؤ بها[١٩]. فحساب المخاطر لدى الكيانات القبلية غير موجود؛ لغياب المعرفة، والوعي بعواقب ما تحدثه الأزمات، فساد مناخ مؤيد ومشجع على الخلاف والنزاع، مع وجود عوامل كثيرة تدعم استدامة الصراع، سواء أكانت متغيرة أو ثابتة، وسواء أكانت مستقلة أو تابعة، مع تعاضد قوى ضغط محلية وإقليمية -وأحيانًا- دولية، في منطقة بؤرة الصراع، مما يفاقم الأمور، فتنفجر المواقف التي قد تبدأ بمشاجرة شخصية محدودة، إلى قتال وتناحر طويل الأمد بين القبائل، تغذيه عناصر الأزمة السالف ذكرها، فينتهي بنا المطاف، ونحن أمام مواجهات قبلية دامية، تحصد المئات من القتلى وتشرد المدنيين، وتؤدي -أحيانًا- إلى موجات نزوح ولجوء خارج حدود البلاد. وقد أصبح الصراع يتجدد بصورة رتيبة في ولايات الشرق -مثلًا- مما يراكم مع الزمن عوامل تجدده، ويصعب من جهود حله، وأسباب النزاع تتراكم، وإن بقيت بعض النعرات القبلية حاضرة، فتحضر القبيلة التي تظل هي السند الرئيس لأطراف النزاع، الذي ما يلبث أن يتحول إلى اقتتال بسرعة البرق، فلا تستطيع السلطات المحلية ولا حتى المركزية تدارك الأمر قبل حدوثه، إضافة إلى عدم وجود تدابير احترازية وغياب قدرة على التنبؤ من قبل السلطات والأجهزة الامنية[٢٠].

(١٨) نصير مطر الزبيدي، ادارة الولايات المتحدة للازمات الدولية، (عمان: دار الجنان للطباعة والنشر، ٢٠١١م)، ٢٣-٢٤.

(١٩) الزبيدي،» إدارة الولايات المتحدة للأزمات الدولية،» (مرجع سابق).

(٢٠) الزبيدي، «إدارة الولايات المتحدة للأزمات الدولية،» (مرجع سابق).

حيازة السلاح غير المقننة؛ بوصفها مهددًا للأمن القومي

تعدُّ تجارة السلاح وتهريبه، عبر حدوده الغربية إحدى أكبر المهددات[٢١]، مما يسمح بحيازته غير المقننة من قبل المواطنين السودانيين، وحتمًا سيصل السلاح المنفلت إلى أيدي القبائل الحدودية، مما يوفر ذخيرة مادية، وترسانة ترفد فتيل الصراع في ولايات دارفور الخمس، وبالتحديد ولاية غرب دارفور، التي تصل إليها الأسلحة بسهولة ويسر عبر حدود السودان الغربية، وهذا انعكاس طبيعي لحالة انعدام الأمن المتأتية من الفوضى في دول الجوار، مثل: حالة ليبيا، التي ساهمت في انتعاش تجارة السلاح المنفلت فيها وفي دول الجوار عبر التهريب، ووصوله إلى مناطق النزاع عبر الحدود مع دولة تشاد، ثم إلى ولاية غرب دارفور، التي تمثِّل ممراً ومقرًا نشطًا لأسواق السلاح في الوقت نفسه، مما زاد حجم الكميات المتداولة من الأسلحة، وسهل الوصول إليها. وامتدت إمدادات السلاح إلى ولايات السودان الأخرى، مثل: جنوب كردفان، وشمال كردفان، وغرب كردفان، وأصبح امتلاك السلاح أمرًا عاديًا بين القبائل، وخصوصًا في ولاية جنوب كردفان، التي تحدُّ ولاية غرب دارفور، وتحدُّ دولة جنوب السودان الوليدة، التي تشهد بدورها صراعًا قبليًا محمومًا منذ استقلالها عن دولة السودان، وهي من مصادر وصول السلاح إلى جنوب كردفان. وباتت تجارة السلاح في المنطقة –عمومًا– مصدرًا اقتصاديًا مهمًا لكثير من الجماعات والأفراد، الأمر الذي ساهم في زيادة حدة الصراع والعنف المسلّح بين القبائل المختلفة، وبخاصة القبائل التي تقطن المناطق المحاذية لدول جوار السودان. بينما في ولايات شرق السودان، التي تشهد صراعًا تغذيه النعرات القبلية، فإن التشابك السكاني الحدودي يسهل تداول السلاح، لأن الصراعات القبلية عابرة للحدود، مثل: الصراعات القبلية في دولة أرتيريا، والحرب في إقليم التيغراي بدولة أثيوبيا بين الحكومة الفيدرالية وقومية التيغراي، فبحكم الجوار بين إقليم التيغراي وولايات شرق السودان ممثلة في ولايتي: «القضارف»، و«كسلا»؛ تنامى في الصراع والرغبة العارمة في الاستحواذ على السلاح والذخائر بكل الوسائل، وتسهيل مرورها أو تصديرها إلى الجماعات المسلحة، فهي تجارة مربحة للمتعاملين بها، وخصوصًا الأسلحة الخفيفة، التي يسهل تداولها وتهريبها، فنشطت جماعات محلية وأجنبية وسماسرة السلاح في توريد السلاح وتهريبه إلى الداخل السوداني. وعليه، فتوافر السلاح أدي إلى سيولة أمنية، زادت نتيجة لها وتيرة تهريب السلاح، لتصل لأيدي القبائل المتنازعة في ولايات الشرق، الأمر الذي جعله يصبح أحد مهددات الأمن القومي السوداني، وإضافة إلى تهريب الأسلحة بمختلف أنواعها، يتم أيضًا تهريب وسائل الدعم اللوجستي، وعربات الدفع الرباعي والسيارات المسروقة، التي أصبحت بدورها، من الظواهر التي تهدد السلم والأمن الداخلي، بما تكفله من تسهيل لحركة الأطراف المتنازعة، فأصبحت سمة الصراع؛ حالة دائبة متواصلة من الاقتتال بين القبائل بعضها بعضًا، وبات الجميع يجد نفسه في

(٢١) أدم يوسف موسى، تدخلات الجيش التشادي في أفريقيا/ الأثار والتداعيات، (السودان: رفيقي للطباعة والنشر، ٢٠١٩م)، ١١٦– ١١٧.

وضع المواجهة المستمرة مع الأطراف الأخرى. ومع غياب الوعي الاجتماعي والوعي الأمني في امتلاك السلاح واستخدامه؛ زاد الطلب على الأسلحة من قِبل القبائل للدفاع عن نفسها وعن مصالحها، وكذلك بعض الجماعات المتمردة في الدول المجاورة، وسماسرة السلاح، وساهمت الحالة الأمنية تتسم بعدم الاستقرار؛ بسبب مخلفات الصراع في دول الجوار، في إيجاد مناخ ملائم لتغذية الصراع والاقتتال وزيادة حدته، وأمكن توصيف هذه الظروف بـ الظروف المواتية لتعميم الفوضى والانفلات ونشرهما، تمامًا كما ينتشر السلاح الخفيف والسيارات الرباعية الدفع المجهزة بمدافع ذاتية الحركة وبطاريات سام المضادة للطائرات، كما في حالة ولايات دارفور، وبخاصة غربها المجاور لدولة تشاد، الأمر الذي جعل الحكومة المركزية تواصل حملتها الواسعة بمعاونة حكومات الولايات في إقليم دارفور لضبط نحو مليوني قطعة سلاح وسيارات دفع رباعي غير مرخصة، والسعي لإنهاء مظاهر الانفلات كافة، التي نتجت عبر غياب سلطة الدولة -عبر الزمن- فحمل المواطنون السلاح غير المقنن حتى في الأماكن العامة، الأمر الذي جعل مشروع جمع السلاح في إقليم دارفور يواجه صعوبات كبيرة؛ بفعل الحدود المفتوحة مع الدول غير المستقرة (ليبيا، وتشاد، وأفريقيا الوسطى، وجنوب السودان). فضلًا عن غياب الثقة بتوافر الأمن بعد سنوات من العنف بين الحكومة من والحركات المسلحة من جهة، والصراعات القبلية البينية من جهة أخرى، وبحسب تقارير أمنية، شهدت المدة بين عامي: ٢٠٠٧م و٢٠١٧م، أكثر من ٧٣٠ معركة قبلية في إقليم دارفور وحده؛ سقط في إثرها المئات بين قتيل وجريح، إضافة إلى هجرة أعداد كبيرة من المواطنين ونزوحهم[٢٢].

الخاتمة

اصبح النزاع القبلي والصراع حول الموارد في إقليم دارفور، وفي ولايات كردفان، وفي مناطق شرق السودان، من أكبر مهددات الأمن القومي السوداني، وسمة مستديمة لتجدد الصراع، بما فيه من تشابك لعوامل مختلفة؛ محلية، وإقليمية، ودولية؛ بسبب توافر كل عناصر الصراع السلبية، التي تؤجج الريبة والشك بين قبائل الصراع، مع سهولة تدفق السلاح بأشكاله كافة من داخل السودان ومن دول الجوار، وسهولة تكوين المليشيات، وتنامي ظواهر النهب المسلح، إضافة إلى تردي الأحوال في دول الجوار، التي تعيش حالة من عدم الاستقرار والتوتر الأمني المشابه للحالة السودانية، وتعاني بدورها، من تسرب السلاح والعتاد وسيارات الدفع الرباعي، الذي ساعد كثيرًا في تغذية الاحتراب والاقتتال بين معظم قبائل السودان الحدودية، فوصل

(٢٢) محمد عبد العزيز، «جمع السلاح،» صحيفة الوطن، (٣، سبتمبر، ٢٠١٧م)، https://www.al-watan.com/news-details/id/94902/d/20170902 .

الأمر إلى تفتيت النسيج الاجتماعي بين أبناء الوطن الواحد، والإقليم الواحد، من ولايات دارفور، إلى ولاية جنوب كردفان، إلى ولاية النيل الأزرق، وغيرها. مع تركز أسباب النزاع في الصراع على الموارد، التي تزخر بها المناطق السالف ذكرها، وكذلك، ولايات الشرق، وغيرها، والموارد إما سطحية أو في باطن الأرض، إضافة إلى الصراع على الأرض نفسها، التي تحتل موقعًا مركزيًا في ساحة النزاع. ويحتاج حل النزاعات إلى سياسات راشدة؛ باستئصال نظام الأراضي الإقطاعية، وتطهير علاقات الإنتاج من جميع أشكال الاستغلال، ولا سيما أن التحركات السكانية نحو مواقع الموارد (الماء، والكلأ، والغذاء، ومصادر الدخل) أصبحت حتمية، ومسالة وجود مصيرية. فوجود حلول حكيمة لاحتياجات الناس، كفيل بنزع الفتائل، وإن تعددت مغذيات الصراع من عوامل أخرى خارج دائرة الطبيعة، مثل: صراع السياسة والمراكز، إضافة الى صراع المذاهب والأيدولوجيات من حركات مسلحة وأحزاب سياسية ودينية، التي قد تزيد تعقيد الأوضاع في الساحة وتنعكس على السلم والأمن المحليين.

النفوذ الروسي في منطقتي الساحل الأفريقي والصحراء الكبرى: الأدوات، والمآلات

د. منى حواس، باحثة في العلاقات الدولية، القاهرة.

الكلمات المفتاحية:

(الساحل الأفريقي، الصحراء الكبرى، النفوذ الروسي، البوكسيت، التعاون العسكري، قمة سوتشي)

يتزايد النفوذ الروسي في منطقتي الساحل الأفريقي والصحراء الكبرى، وخصوصًا، بعد الأحداث والتطورات العديدة التي تشهدها المنطقة في الآونة الأخيرة، مثل: مقتل الرئيس التشادي، في أبريل عام ٢٠٢١م، والانقلاب العسكري في مالي في مايو من العام نفسه، وهو الحدث الذي اتُّهمت فيه روسيا، بأنها دبرته وخططت له، وكذلك، الانقلاب العسكري في غينيا مطلع شهر سبتمبر عام ٢٠٢١م، مما جعل روسيا تخشى على مصالح شركاتها التي تعمل في التنقيب هناك، فدعاها ذلك، إلى السعي لحماية مصالحها، وتعزيز نفوذها بشكل أكبر في المنطقة. وخصوصًا، أن منطقة الساحل والصحراء، تمثل أهمية جيو إستراتيجية لروسيا. ولذا، تسعى إلى استثمار أدواتها كافة، عبر إستراتيجيات عسكرية وأمنية واقتصادية؛ لزيادة دورها في المنطقة، واستغلال الأحداث والصراعات الناشئة فيها.

وفي ضوء ذلك، يتناول هذا المقال ويرصد عدة محاور، أولها: عوامل تنامي النفوذ الروسي في منطقة الساحل والصحراء وأدواته. وثانيها: أهم التحديات التي تواجه التوسع الروسي في المنطقة. ويختتم المقال، بتحليل مستقبل العلاقات بين روسيا ودول منطقتي الساحل والصحراء الكبرى، والسيناريوهات المتوقعة والمآلات.

أولاً: أدوات تنامي النفوذ الروسي في الساحل الأفريقي والصحراء الكبرى

تستخدم روسيا عدة أدوات؛ لدعم نفوذها في المنطقة على المستويات: السياسية والدبلوماسية والاقتصادية، وكذلك، التعاون العسكري والأمني.

١- الأداة السياسية والدبلوماسية

لم يكن لروسيا تجارب استعمارية في القارة الأفريقية. بل إنها ساهمت في دعم حركات التحرر الوطني في بعض دولها. لذا، فإن وجود عامل الثقة بين الطرفين كان محفزًا لتوسّع الدور الروسي.

وتوسّع الدور السياسي الروسي في أفريقيا يشمل أيضًا، تقليص مساحة أدوار القوى الدولية الأخرى، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، باعتبار أن كل تقدم تحرزه روسيا في المنطقة الأفريقية، سيكون على حساب تقليص مساحة القوى الأخرى. ويأتي متسقًا مع إستراتيجيتها، القائمة على أن تصبح روسيا «قوة توازن رئيسة».

وفيما يعرف بدبلوماسية المؤتمرات، استضاف مجلس الدوما الروسي وفودًا من عدة دول أفريقية في يوليو عام ٢٠١٩م، ضمن المنتدى البرلماني الدولي، الذي خصّص يومًا كاملاً للعلاقات الروسية الأفريقية.

وتعدُّ قمة سوتشي المنعقدة في أكتوبر عام ٢٠١٩م، علامة فارقة في التعاون الدبلوماسي بين روسيا والدول الأفريقية، حيث حضر ممثلو ٥٤ دولة أفريقية، بما في ذلك، ٤٠ من رؤساء دول أفريقيا، وأسفرت عن توقيع نحو ٥٠ عقدًا واتفاقية ومذكرة تفاهم في جميع المجالات: الاقتصادية، والعسكرية، والبيئية، والنووية؛ بقيمة تقدر بنحو ١٢,٢ مليار دولار. كما شهدت القمة إسقاط ديون روسية على الدول الأفريقية، تقدر بنحو ٢٠ مليار دولار[١].

ويبدو أن هذه الأداة قد حققت قبولاً كبيرًا لدى النخب الأفريقية، وكان لها صدىً إيجابي في الإستراتيجية الروسية، تجاه أفريقيا الصحراء والساحل. فمثلاً، دعا رئيس بوركينا فاسو في قمة سوتشي روسيا؛ للمشاركة في قمة المنظمة الإقليمية لتجمع دول الساحل الخمس لمواجهة الإرهاب. كما أشاد الرئيس الموريتاني، في أثناء وجوده هناك، بروسيا؛ لانتهاجها سياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية الأفريقية، ودعا إلى تشكيل تكتل روسي أفريقي؛ لمواجهة النزعات التدخلية في النظام الدولي[٢].

٢- الأداة الاقتصادية

يحتل عدد من الشركات الروسية العاملة في مجال التعدين في أفريقيا موقع الصدارة؛ فمثلاً: تعمل شركة «ألروزا» (Alrosa)، وهي واحدة من أكبر الشركات العالمية في إنتاج الألماس، في عدة مناجم في أنغولا. وقد وقعت مذكرة تفاهم مع الحكومة الأنغولية في أبريل عام ٢٠١٩م؛ لتوسيع أنشطتها، وإجراء

(1) Ahmed Elbassoussy, "The Growing Russian Role in Sub-Saharan Africa: Interests, Opportunities and Limitations," *Journal of Humanities and Applied Social Sciences*, April 6, 2021, https://www.emerald.com/insight/content/doi/10.1108/JHASS-11-2020-0210/full/html.

(٢) حمدي عبد الرحمن، «عودة الدب الروسي: روسيا وأفريقيا واقترابات القوة البديلة»، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، (٣٠، أغسطس، ٢٠٢١م)، http://www.futureuae.com/arAE/Mainpage/Item/6559.

استكشافات مشتركة جديدة مع شركات بريطانية في: بوتسوانا، وزيمبابوي؛ للتنقيب عن مزيد من الألماس. كما أن شركة «روسال» (Rosal)، التي تعدُّ واحدة من أكبر منتجي الألمنيوم في العالم؛ تعمل في عمليات تعدين البوكسيت في غينيا. وكذلك، شركة «نورد جولد» (NordGold)، التي تعمل في عدد من البلدان الأفريقية، أبرزها: بوركينا فاسو، وغينيا. وكذلك، هناك حضور قوي لشركة «أورالشيم» (Uralchem) الروسية، المختصة بإنتاج الفوسفات في جنوب القارة، وبخاصة في: زامبيا، وزيمبابوي. وتنتشر عمليات شركة «نورليسك نيكل» (Norilsk Nickel) لتعدين النيكل وصهره؛ في عدد من البلدان الأفريقية.

وقد تم التعبير عن الاتجاه الروسي في أن يكون لها وجود قوي في أفريقيا في عام ٢٠١٥م، عندما فازت الشركة المملوكة للدولة «روستك» (Rostec) بمناقصة بقيمة ٤ مليار دولار؛ لبناء مشروع مصفاة في أوغندا وتمويله. كما برز ذلك أيضًا في سعي شركة «غازبروم» (Gas Broom) الروسية المملوكة للدولة، إلى المشاركة في إنشاء خط أنابيب نقل الغاز الطبيعي من نيجيريا؛ عبر دول أفريقية أخرى إلى أوربا.

وتستند روسيا في ذلك، إلى كونها أحد أهم الدول الرائدة عالميًا في تنمية الموارد الطبيعية واستكشافها، لامتلاكها شركات ضخمة، تعمل في مجالات التنقيب والتعدين، بما يسمح لها بتواجد قوي في منطقتي الساحل والصحراء الأفريقيتين، ويدعم نفوذها فيهما.

٣- الأداة العسكرية، والتعاون الأمني

تتعاون روسيا عسكرياً مع عدد من دول أفريقيا في مجال التسليح. وبرزت روسيا كأكبر مورد للأسلحة إلى أفريقيا، حيث تمثل صادراتها من الأسلحة نحو نصف واردات القارة، أي: أكثر من ضعف صادرات الصين والولايات المتحدة. ووفقًا لبيانات معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، خلال المدة بين عامي: ٢٠١٥م و٢٠١٩م، استوردت أفريقيا نحو ٤٩٪ من معداتها العسكرية من روسيا، وهو ما يقارب ضعف حجم ما تم شراؤه من الولايات المتحدة الأمريكية والصين مجتمعتين (بلغت نسبة صادرات الولايات المتحدة ١٤٪، ونسبة صادرات الصين ١٣٪)[٣].

وفي المدة من: ٢٢ إلى ٢٨ أغسطس عام ٢٠٢١م، انعقد المنتدى العسكري التقني الدولي الروسي للجيش، بهدف المساعدة في إعادة التجهيز التقني، وزيادة كفاءة أنشطة وزارة الدفاع الروسية، وتطوير التعاون العسكري التقني بين روسيا والدول الأجنبية. وشاركت في هذا المنتدى وفود عسكرية وخبراء من جميع أنحاء أفريقيا.

(3) Elbassoussy, "The Growing Russian Role in Sub-Saharan Africa: Interests, Opportunities and Limitations."

وجدير بالذكر، أنه تم تصميم المنتدى ليكون عرضًا كبيرًا للقوة، وتكريمًا للجيش الروسي. وأيضًا؛ ليكون عاملًا مساعدًا في نشر النفوذ الروسي؛ من خلال جذب الوفود الأجنبية، ولاسيما الأفريقية خصوصًا. ويمكن عدُّ المعرض العسكري الروسي لهذا العام، مؤشرًا على تراجع النفوذ الأمريكي والغربي في أفريقيا عمومًا، مقابل بزوغ نجم الدب الروسي في مجال السياسات الأمنية الأفريقية(٤).

وقد وقعت روسيا عددًا من اتفاقيات التعاون العسكري والأمني المشترك، مع عدد كبير من الدول الأفريقية ولا سيما دول غرب الصحراء الكبرى، مثل: بوركينا فاسو، ومالي، والنيجر. وتسمح هذه الاتفاقيات لروسيا، بتقديم برامج تدريب وتعليم وطبابة؛ لأغراض عسكرية(٥).

واستبدلت روسيا إنشاء قواعد عسكرية في أفريقيا بتوسيع دور بعض الشركات الأمنية الخاصة، التي تقوم بمهمات مختلفة، مثل: تقديم الدعم الفني، وتدريب الجيوش، وأجهزة الأمن القومي؛ لتكون مؤهلة لمواجهة التنظيمات الإرهابية المتطرفة.

لذا، تنشط عمليات الشركات العسكرية والأمنية الروسية الخاصة، ولا سيما أنشطة مجموعة «فاغنر» (Wagner)، في عدد من دول الساحل والصحراء. ورغم وضعها القانوني الخاص، فهي تعمل كوكيل لروسيا في هذه البلدان.

ومن المنظور الروسي، يعدُّ الاعتماد على تلك الشركات، مفيدًا لروسيا بشكل كبير، إذ يقدم لها عدة مميزات، أهمها: التنصل من المساءلة؛ لأن عناصرها ليسو أفرادًا عسكريين، بل موظفون في شركات خاصة، لذلك، يمكن لروسيا أن تنكر تورطها رسميًا في أي من الأحداث الأمنية في المنطقة.

وفي ظل الإستراتيجية الروسية لمواجهة التنظيمات الإرهابية في أفريقيا، فقد أدت دورًا فاعلًا في مساعدة الدول الأفريقية؛ لمواجهة تنظيم «بوكو حرام»، الذي تسبب في اتجاه السلطات النيجيرية نحو روسيا بشكل رئيس في عام ٢٠١٤م؛ لتوفير التدريب لقواتها، ولتزويدها بالمعدات العسكرية؛ لمواجهة التنظيم المسلح، وهو ما رحبت به روسيا، تزامنًا مع سعيها إلى توسيع نفوذها في المنطقة، وعودتها كقوة مؤثرة على الساحة الدولية. واتخذ الدعم الروسي لنيجيريا بعدًا رسميًا في أغسطس عام ٢٠١٧م، بعد أن وقع الجانبان اتفاقية تعاون، قدمت روسيا بموجبها، تدريبات على بعض المهمات العسكرية في مكافحة الإرهاب والقرصنة، ودربت الكوادر النيجيرية في بعثات حفظ السلام. وشهد أكتوبر عام ٢٠١٩م، توقيع اتفاقية أمنية بين روسيا ونيجيريا، تعهدت روسيا بموجبها، بتوفير الأسلحة والمعدات والتدريب لقوات الأمن النيجيرية؛ لمواجهة أنشطة «بوكو حرام» المستمرة داخل الأراضي النيجيرية.

---

(٤) حمدي عبد الرحمن، «عودة الدب الروسي: روسيا وأفريقيا واقترابات القوة البديلة.» (مرجع سابق).

(٥) حمدي بشير، «الدور الروسي في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الأفريقي: الفُرَص والتحديات»، مركز الإمارات للسياسات، (١٣، سبتمبر، ٢٠٢٠م)، https://epc.ae/ar/brief/russias-anti-terrorism-role-in-the-african-sahel-region-opportunities-and-challenges

وفي مالي، تزايدت الشواهد حول التورط الروسي في أحداثها منذ عام ٢٠١٨م، إلى ما بعد الانقلاب الثاني في مايو عام ٢٠٢١م، ففي الانقلاب الأول، الذي حدث في أغسطس عام ٢٠٢٠م، أُتهمت روسيا بدعم الانقلاب، الذي دبره ضباط في الجيش المالي، وكان هؤلاء الضباط قد عادوا من روسيا قبل أسبوع من الانقلاب، بعد أن قضوا شهرين من التدريب العسكري فيها، وكان هذا الأمر كافيًا للمحللين لربط «عاصمي غويتا» (زعيم المجلس العسكري الجديد بعد الانقلاب الثاني، الذي أعلنته المحكمة الدستورية في مالي رئيسًا للجمهورية في المرحلة الانتقالية)[٦] بالحكومة الروسية. وحتى لو لم يتم إثبات هذا الارتباط، فإن العلاقة المتنامية بين روسيا ودول الصحراء تهدد ميزان القوى في المنطقة[٧] . وخصوصًا، في ظل خطابات الرئيس بوتين، التى تؤكد –دائماً– أن روسيا عازمة على توسيع التعاون مع أفريقيا في مجال الأمن. وأن أفريقيا بحاجة إلى مشاركة روسيا؛ لأن «بعض دولها غير قادرة على التعامل مع المسلحين وتحتاج إلى دعم، وأن روسيا تعمل على تطوير التعاون العسكري التقني لمساعدة الدول الأفريقية في حماية استقلالها وسيادتها»[٨].

ثانيًا: تحديات التوسع الروسي في منطقتي الساحل الأفريقي والصحراء الكبرى

يواجه التوسع الروسي في أفريقيا عدداً من الصعوبات والتحديات، التى يمكن أن تعرقل تنامي نفوذها هناك، مثل:

١- **الافتقار إلى إستراتيجية بعيدة المدى؛ للتعاون مع الدول الأفريقية:** فالناظر للسياسة الخارجية للاتحاد الروسي، يجدها حددت المصالح الروسية في أفريقيا بطريقة مجردة تمامًا، ورغم محاولات التعاون الأمني والعسكري، إلا أننا نجد أن طلب الدول الأفريقية على الخدمات الروسية –بما فيها الخدمات العسكرية– يأخذ طبيعة ظرفية. فمثلًا: لا تستطيع القيادة الروسية صياغة أولويات طويلة الأجل في أفريقيا، ولا يمكن وصف اهتمام النخب الأفريقية بالكرملين على أنه ينطوي على اتجاه بعيد الأمد. وخير مثال على ذلك: الاتفاق المبرم بين موسكو والخرطوم على إنشاء قاعدة بحرية روسية في بورتسودان، وهو الذي تم التوصل إليه في عام ٢٠٢٠م. وبعد ذلك بعام، أعلنت السلطات السودانية الانتقالية، بعد رفع العقوبات، واستعادة العلاقات مع الدول الغربية، مراجعة الاتفاقية مع روسيا[٩].

---

(٦) «المحكمة الدستورية في مالي تعلن قائد الانقلاب العسكري رئيساً»، فرانس ٢٤، (٢٩، مايو، ٢٠٢١م)، https://www.france24.com/ar/الأخبار المستمرة/-20210529المحكمة-الدستورية-في-مالي-تعلن-قائد-الانقلاب-العسكري-رئيساً.

(7) Theo Locherer, "Russia's Strategy in Africa," *Global Risk Insights*, October 4, 2020, https://globalriskinsights.com/2020/10/russias-strategy-in-africa/.

(8) Sergey Sukhankin, "Terrorist Threat as a Pre-Text: Russia Strengthens Ties with G5 Sahel," *Terrorism Monitor*, 18: 6, 2020, https://jamestown.org/program/terrorist-threat-as-a-pre-text-russia-strengthens-ties-with-g5-sahel/.

(٩) حمدي عبد الرحمن، «عودة الدب الروسي: روسيا وأفريقيا واقترابات القوة البديلة» (مرجع سابق).

وإذا اعتبرنا أن النخب الأفريقية تنظر إلى روسيا باعتبارها ورقة مساومة، يمكن استخدامها في أثناء بناء حوار مع قوى دولية أخرى. فإنه لا يمكن لروسيا في المدى البعيد، الاعتماد إلا على كونها واحدة من الشركاء العديدين للدول الأفريقية، في ظل المنافسة الدولية على أفريقيا، ولاسيما منطقتي الساحل والصحراء.

٢- المنافسة الدولية على أفريقيا: تواجه روسيا منافسة شرسة مع قوى عالمية كبرى، لها تأثيرها في المشهد الأفريقي، مثل:

الصين: التي وسعت دورها في السنوات الأخيرة، بتقديمها قروضًا ميسرة للدول الأفريقية. وإقامة مشاريع للبنية التحتية، وتعزيز علاقاتها الثقافية والعلمية هناك؛ لجذب ولاء النخبة الوطنية الأفريقية، الأمر الذي انعكس في توفير آلاف المنح الدراسية للطلاب الأفارقة في الجامعات الصينية. وكذلك، اهتمت بالبعد العسكري، حيث أنشأت أول قاعدة عسكرية لها خارج حدودها في جيبوتي عام ٢٠١٧م، مما يجعلها في طليعة القوى المنافسة لروسيا في أفريقيا.

- **فرنسا:** التي تعدُّ القوة الأكثر نشاطًا في أفريقيا؛ بسبب تاريخها الاستعماري الطويل. وحتى بعد الاستقلال، ظلت فرنسا حاضرة بقوة، وخصوصًا على المستوى العسكري. وقد وقعت اتفاقيات دفاعية مع عدة دول، مثل: كوت ديفوار، وجيبوتي، والسنغال، والكاميرون، والجابون، وجزر القمر، ورغم أنه تمت مراجعة بعض هذه الاتفاقيات، وتم إلغاء بعضها الآخر، إلا أن فرنسا تسعى –دائمًا– إلى تعزيز وجودها العسكري في أفريقيا. وتنتشر قواعدها العسكرية في: الكاميرون، والجابون، وكوت ديفوار، وأفريقيا الوسطى، والسنغال، وتشاد[١٠].
- **الولايات المتحدة الأمريكية:** وهي التى تظل أحد أهم الشركاء التقليديين لأفريقيا، والمنافس التاريخي لروسيا. وقد أبدت مخاوفها من تطورات العلاقات الروسية الأفريقية؛ خشية استعادة دورها التنافسي معها، وهو ما اتضح من خلال خطاب ألقاه «جون بولتون» مستشار الأمن القومي الأمريكي في عام ٢٠١٨م، وأشار فيه، إلى نشاط روسيا التوسعي في أفريقيا وآثاره[١١].

ورغم أن الرئيس الروسي حدد أفريقيا كأولوية للسياسة الخارجية، إلا أن الواقع الفعلي، أثبت أنها ليست الأولى في القائمة، فما تزال روسيا تمارس التجارة مع أوربا وآسيا أكثر بكثير مما تفعله مع أفريقيا. وهو ما يعزوه بعضهم لاعتبارات التقارب الجغرافي الروسي الأوراسي.

(10) Elbassoussy, "The Growing Russian Role in Sub-Saharan Africa: Interests, Opportunities and Limitations."

(١١) حمدي عبد الرحمن، «عودة الدب الروسي: روسيا وأفريقيا واقترابات القوة البديلة» (مرجع سابق).

٣- انخفاض التبادل التجاري بين روسيا ومنطقتي الساحل والصحراء: ما تزال روسيا بعيدة – نسبيًا- من حيث قيمة التبادل التجاري مع الدول الأفريقية، إذا ما قورنت مع كل من: الاتحاد الأوربي والصين. ورغم قوة روسيا، إلا أنها لا تملك ما تقدمه لأفريقيا، سوى الأسلحة، والتدريب العسكري، وهو ما يراه عدد من المحللين والخبراء غير كافٍ، وخصوصًا، بعد تطورات المشهد الدولي في السنوات الأخيرة.

٤- المخاطر الجيوسياسية وتهديدات الجماعات الإرهابية: تشهد الساحة الأفريقية نموًا ملحوظًا لأنشطة الجماعات الإرهابية، وتزايداً للنزاعات المسلحة، وخصوصًا في منطقة الساحل، حيث اختلفت تلك النزاعات من حيث حدتها وأسبابها السياسية والدينية والعرقية. وأدى ذلك، إلى تراجع الاستثمار الأجنبي، وتعطيل عملية التنمية الأفريقية، وإلى الإطاحة ببعض الأنظمة الحليفة للروس، مثل: «عمر البشير» في السودان، و«ألفا كوندي» في غينيا، وهو الذي كانت روسيا تدعمه لتمديد حكمه إلى ولاية رئاسية ثالثة[١٢]؛ عندما خشيت أن تؤثر الإطاحة به على مصالح شركاتها هناك، ولا سيما أن غينيا تحتل المرتبة الأولى عالميًا من احتياطيات البوكسيت، والشركات الروسية هناك، تنشط في استخراج الذهب والألماس والحديد وغيرها من المعادن[١٣]. وبالطبع، فإن التهديدات الإرهابية في المنطقة، مع تزايد الانقلابات فيها، قد تؤثر في طبيعة التحالفات الروسية هناك، وتقليص النفوذ الروسي في منطقتي الساحل والصحراء.

ثالثًا: مستقبل العلاقات الروسية مع منطقتي الساحل والصحراء

على الرغم من التحديات التى تواجه روسيا في منطقتي الساحل والصحراء، إلا أنه من المتوقع، أن تتزايد مستويات التغلغل الروسي في أفريقيا. وذلك في ضوء السيناريوهات الآتية:

١- التغلغل الروسي في منطقتي الساحل والصحراء

يرجح بعضهم، أن تزداد أهمية منطقتي الساحل والصحراء، كمنطقتين يمكن لروسيا أن تبني فيهما وجودها العسكري والأمني. فقد أصبحت الصراعات السورية والليبية أقل جاذبية لموسكو من حيث «دبلوماسية الظل العسكرية» للكرملين. كما أن التقدم الذي تم إحرازه في تسوية الصراع الليبي؛ يقلل من فرص الشركات العسكرية الروسية الخاصة فيها.

---

(١٢) محمد زهور، «مادة «البوكسيت».. سر أطماع روسيا والصين في غينيا»، أخبار الآن، (٨، سبتمبر، ٢٠٢١م)، https://www.akhbaralaan.net/business/2021/09/08/مادة-البوكسيت-سر-أطماع-روسيا-والصين-في-غينيا.

(١٣) «لماذا تشعر روسيا بالقلق من الانقلاب في غينيا»، آر تي، (٧، سبتمبر، ٢٠٢١م)، https://www.arabic.rt.com/press/1270497-لماذا-تشعر-روسيا-بالقلق-من-الانقلاب-في-غينيا/.

وإذا تم إجراء الانتخابات الليبية -كما هو مقرر- في ديسمبر من هذا العام (٢٠٢١م)، ستواصل السلطات الجديدة -أيضًا- مسار إجلاء القوات الأجنبية من البلاد. وبالتالي، ستصبح منطقة الساحل الأفريقي منطقة جاذبة بشكل متزايد للدبلوماسية العسكرية الروسية. ومن ناحية أخرى، فالمنطقة مليئة بالصراعات، وكانت في حالة اضطراب سياسي دائم في السنوات الأخيرة. كما أن الدول الغربية بقيادة فرنسا والولايات المتحدة، أضحت أقل اهتمامًا بمنطقة الساحل، مقارنة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التي ترتبط ارتباطًا مباشرًا بمفهوم الأمن الأوربي. وكل ذلك، يخلق ظروفًا مواتية لتوغل روسي محتمل في منطقة الساحل(١٤).

ويمكن أن تبرز شواهد هذا السيناريو، في اتجاه روسيا لإرسال قوات إلى المنطقة، في إطار جهودها لمكافحة الإرهاب، ولاسيما في ظل التحديات التي تواجه فرنسا، وتصاعد دعوات الداخل الأفريقي لروسيا؛ للتدخل في مجال مكافحة الإرهاب.

وفي المقابل، قد تحاول فرنسا تجنُّب إظهار ردة فعل تجاه الدور الروسي في المنطقة، والعمل على تكثيف مشاركتها الاقتصادية والاجتماعية؛ لتقديم نموذج متميز للتعاون. ولكن في ظل هذا السيناريو، يمكن أن تواجه روسيا عدة تحديات تحد من تعزيز حضورها في المنطقة، ولاسيما في ظل انخراطها العسكري في سوريا وأوكرانيا وليبيا ودول أخرى، وخصوصًا، مع ضعف الوضع الاقتصادي الروسي، الذي نجم عن العقوبات الغربية بعد ضم شبه جزيرة القرم(١٥).

٢- تغذية الصراعات الأفريقية لتحقيق المصالح الروسية

تخدم روسيا مصالحها بإعادة انخراطها في الأمن الأفريقي، فقد ساعدت المشاركة الإستراتيجية لروسيا في الدول الهشة، مثل: ليبيا، وأفريقيا الوسطى، وموزمبيق -في تأمين الوصول إلى الموارد الطبيعية، ودعم الصادرات الروسية، وتعزيز مصالح السياسة الروسية الخارجية.

ولكن الانخراط الروسي في أفريقيا، قد ينجم عنه عواقب سيئة؛ بسبب الصراعات، ولا سيما في منطقة الساحل الغربي لأفريقيا وحوض تشاد، حيث يمكن أن يؤدي التدخل الروسي في المنطقة إلى زيادة الانقسامات والصراعات القائمة. فمثلاً: تعني حالة عدم الاستقرار في ليبيا، استمرار انتشار المقاتلين، والأسلحة الخفيفة، ومحفزات الصراع الأخرى في تلك المنطقة.

تؤدي هذه النتائج بوضوح إلى تصاعد العنف، الذي قد يدمر -بالفعل- دولًا، مثل: مالي، وبوركينا فاسو، والنيجر، ونيجيريا، وتشاد. ولعل ضعف الحكومة المركزية في تشاد؛ بسبب اغتيال الرئيس التشادي

(١٤) حمدي عبد الرحمن، «عودة الدب الروسي: روسيا وأفريقيا واقترابات القوة البديلة» (مرجع سابق).

(١٥) حمدي بشير، «الدور الروسي في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الأفريقي: الفُرَص والتحديات» (مرجع سابق).

إدريس ديبي، وكذلك، بسبب الأعمال العدائية طويلة الأمد، بين تشاد وبين الجماعات شبه الحكومية (التي تتهم قوات الأمن المرتبطة بموسكو بتدريبها) في البلدان المجاورة، مثل: ليبيا، وأفريقيا الوسطى -تعرض المؤسسات الديمقراطية الهشة في تشاد لمزيد من الضغط.

ومن جانب آخر، ما تزال الدول الأفريقية ساحات لحل الخلافات بين القوى العظمى بالوكالة، وتظل مصالح فرنسا محورية في التنافس مع المصالح الروسية والمصالح المحلية للدول الأفريقية. وتحسب روسيا أيضًا، أن علاقاتها الثنائية مع الدول الأفريقية، يمكن أن تعزز نفوذها في الجمعية العامة ومجلس الأمن التابعين للأمم المتحدة، إذ –في الأغلب- تحدد الأصوات الجماعية للدول الأفريقية نتائج القضايا الخلافية المطروحة للتصويت[١٦].

وهو ما يعني: أن تعمل روسيا على استغلال الأوضاع الأمنية المتردية في منطقة الساحل الأفريقي؛ من أجل تعزيز وجودها الأمني والعسكري هناك. وتتطلع كغيرها من القوى الدولية، إلى الحصول على نصيب وافر من الموارد والثروات التي تزخر بها المنطقة، وهذا يعني: أنها ستواجه تحديات الوجود الغربي، الذي لن يسمح لها إلا بدور محدود. وعليه، فمن المتوقع، أن تؤدي مساعيها لزيادة نفوذها إلى تنامي سياسات التنافس الدولي في المنطقة إجمالاً.

٣- تصاعُد التنافس الروسي/الفرنسي على النفوذ في المنطقة

قد تنجح روسيا في استثمار تنامي المشاعر المعادية للفرنسيين، وخصوصًا، بعد سقوط حلفاء باريس في مالي وتشاد، مما يُعزز فرصها للتحالف مع القادة الجدد، وبخاصة إذا ترشح العقيد «عاصمي غويتا» في الانتخابات الرئاسية في مالي عام ٢٠٢٢م، وهو الذي يعدُّ مُعارِضًا للسياسة الفرنسية في المنطقة، ولكن في المقابل، لا يمكن لروسيا أن تعول على هؤلاء القادة؛ لافتقادهم الدعم الشعبي، والإجماع داخل المؤسسة العسكرية، كما أن فرنسا ما تزال تحظى بنفوذ داخل النخب العسكرية والسياسية في المنطقة.

وفي ظل عدم توقع حدوث صفقة سياسية وتعاون بين فرنسا وروسيا، فمن الممكن أن تسعى روسيا إلى تعزيز التفاهم والتعاون مع الصين، وهو ما قد يقابله سعي فرنسي لتعزيز العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، لحماية مصالح الطرفين في المنطقة، وبخاصة في ظل اهتمام إدارة بايدن بتحجيم النفوذين الروسي والصيني في القارة الأفريقية[١٧].

(16) Elor Nkereuwem, "Russia's Play in African Security," *PeaceLap*, June 8, 2021, https://peacelab.blog/2021/06/russias-play-in-african-security.

(١٧) حمدي بشير، «الدور الروسي في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الأفريقي: الفُرَص والتحديات» (مرجع سابق).

خاتمة

يمكن القول: إن روسيا تحاول تنفيذ عدة إستراتيجيات؛ لتحقيق مزيد من التوسع في أفريقيا، ولاسيما منطقتي الساحل والصحراء، من خلال تكثيف وجودها السياسي والدبلوماسي، والوساطة بين الأطراف المتصارعة في المنطقة، والمساعدة في توفير الأسلحة والمعدات والتدريب العسكري اللازم؛ لمكافحة التنظيمات الإرهابية المتطرفة في تلك الدول. والسعي أيضًا، إلى الاستفادة من الفرص الاقتصادية في أفريقيا من خلال توسيع نطاق عملها في التعدين، واستكشاف الموارد المعدنية. وعلى الرغم من استفادتها من حالة عدم الاستقرار السياسي في منطقتي الساحل والصحراء، إلا أن اتساع النفوذ الروسي ما زال يواجه كثيرًا من التحديات، لعل أهمها: التنافس الدولي على المنطقة، مع توقع ظهور تحالف فرنسي أمريكي؛ لمواجهة الزحف الروسي المتزايد نحو الساحل والصحراء.

الصين وأفريقيا، نحو نهج جديد للتكامل في مجال الاستثمارات: جمهورية غينيا نموذجًا

د. محمد الأمين مغاسوبا، أكاديمي غيني مختص في قانون الاستثمار الدولي وتسوية نزاعاته، بروكسل.

الكلمات المفتاحية:

(سد كاليتا، جمهورية غينيا، دابولا، كاسوري فوفانا، الاستثمارات الصينية، الحكومة الغينية)

تسلّط هذه الورقة الضوء على شكل من أشكال التعاون الاقتصادي؛ في ظل العلاقات الصينية/ الأفريقية، مع تركيز خاص في الاستثمارات الصينية في غينيا. وتهدف الورقة إلى رصد مختلف الأساليب والإستيراتيجيات التي تقوم عليها هذه العلاقة، والأهداف التي يسعى إليها كلا الجانبين لتحقيق سياسته الاقتصادية.

وتنقسم الورقة مطلبين: سنتناول في المطلب الأول؛ الصين وأفريقيا نحو علاقات الاقتصادية متكافئة. بينما سنخصّص المطلب الثاني؛ لتحليل وتشخيص السياسات الاستثمارية الصينية مع الدول الأفريقية. وهي دراسة خاصة، تسعى إلى فهم أساليب المستثمرين الصينيين ومقاصدهم في إحدى الدول الأفريقية، تحت عنوان: الصين وغينيا، نحو نظام استثماري متميّز في صالح الكل.

المطلب الأول: الصين وأفريقيا، نحو علاقات اقتصادية متكافئة

منذ انفتاح الصين على العالم الخارجي، ابتداءً من عام ١٩٧٨م، اتّخذت عدة خطوات لتعزيز اقتصادها الوطني. وقد كان في قلب هذه السياسات الاقتصادية الجديدة، تنويع اقتصادها من خلال تنويع صادراتها، وضمان إمداداتها من المواد الأولية. ولتحقيق هذا الغرض، اتّجهت الصين إلى أفريقيا، وخصوصًا في بداية الألفية الثالثة، التي شهدت أول منتدى اقتصادي بين الصين وأفريقيا. ومنذ هذا التاريخ ما برحت أواصر التعاون الاقتصادي بين الجانبين تشهد وتيرة متسارعة، لدرجة أنها أصبحت أكثر نموًّا من العلاقات الاقتصادية الصينية مع بقية العالم[1].

(1) Sylviane Guillaumont Jeanneney et Ping Hua, "Régimes De Change Et Commerce Chine-Afrique," *Revue Économique*, 64:3, 2013, 469, https://www.cairn.info/revue-economique-2013-3-page-469.htm.

أهمية العلاقات الصينية الأفريقية: لقد أصبحت العلاقات الاقتصادية بين أفريقيا والصين تكتسي أهمية خاصة، جعلت الجانبين يراهنان كثيرًا على تعزيز أطر التواصل، وتعميق آفاق التعاون بينهما. وبفضل هذه الإستيراتيجية الثنائية، تتزايد الاستثمارات الصينية في أفريقيا يومًا بعد يوم، حتى تفوّقت على نظيراتها الأمريكية والأوربية، كما أصبحت الصين أكبر مستثمر أجنبي مباشر في أفريقيا[٢].

وفي صدد الحديث عن أهمية العلاقات الصينية الأفريقية، سنتحدّث أولًا عن أهمية هذه العلاقة من وجهة نظر الدول الأفريقية، ثم نتبعه –ثانيًا– بتناول أهميتها من وجهة نظر الجانب الصيني.

أهمية العلاقات الصينية الأفريقية من وجهة نظر الدول الأفريقية

تنبع أهمية الاستثمارات الصينية –من وجهة نظر الحكومات الأفريقية– في حجمها الكبير من جانب[٣]، وعدم تأثّرها بالظروف الاقتصادية والأزمات المالية الدولية من جانب آخر[٤]. كما يتّضح، من خلال تحليل السياسات التجارية والاستثمارية لكلا الجانبين، أن قوة الروابط الاقتصادية بين الطرفين؛ قائمة على تقاطع المصالح المتبادلة، والتقارب بين النظم السياسية والاجتماعية، الأمر الذي أدّى (ويؤدّي دومًا) إلى تحقيق سياسات التكامل الإقليمي، وتخفيف حدّة المفاوضات التجارية بين الجانبين، مقارنةً بالدول الغربية المنافسة القوية للصين في أفريقيا، كما سيظهر خلال مناقشة العوامل المُمَيّزة لتلك العلاقات الثنائية.

بعض العوامل المميّزة للعلاقات الصينية/الأفريقية

علاقة ندّية قائمة على الاحترام المتبادل: ينظر معظم الأفارقة إلى الصين، من وجهة نظر سياسية، نظرة إيجابية، وذلك انطلاقًا من أنّها (بخلاف الدول الإمبريالية الغربية) لم تستعمر دولًا في قارة أفريقيا،

(٢) لقد أصبحت الاستثمارات المباشرة الصينية ذات أهمية كبيرة بعد ٢٠٠٠م؛ إذ كانت لا تتجاوز ١،٢ مليار دولار أمريكي في السنوات العشر بين عامي: ١٩٩٠م و٢٠٠٠م، قبل أن تشهد قفزة نوعية وقيمية؛ إذ بلغت (٥،٥٦) مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٩م. انظر:
Théophile Dzaka-Kikouta, "L'investissement Chinois en Afrique Centrale," *Outre-Terre*, 30:4, 2011, 207-226, https://www.cairn.info/revue-outre-terre1-2011-4-page-207.htm.

(٣) تقدّر الاستثمارات الصينية المباشرة في العالم خلال المدة بين عامي: ٢٠١٦م و٢٠٢٠م، بنحو (٩٢٠) مليار دولار أمريكي. وخُصِّص منها لأفريقيا جنوب الصحراء (١١٪). أي: (وفقًا لتقديرنا) نحو (١٠٢) مليار دولار. انظر:
"Investissements, Dettes: Quelle Est La Réalité De La Présence Chinoise En Afrique?," *rfi*, May 18, 2021, https://www.rfi.fr/fr/afrique/20210518-investissements-dettes-quelle-est-la-r%C3%A9alit%C3%A9-de-la-pr%C3%A9sence-chinoise-en-afrique.

(٤) على سبيل المثال، لم تؤثر الأزمة الصحّية العالمية الناتجة عن جائحة كوفيد-١٩ بالاستثمارات الصينية الدولية
"Investissements, Dettes: Quelle Est La Réalité De La Présence Chinoise En Afrique?," *rfi*.
وكذلك لم تؤثّر الأزمةُ الماليةُ الدوليةُ عام ٢٠٠٨م في حجم الاستثمارات الصينية المباشرة في أفريقيا إلا بنسبة ضئيلة، مقارنة بنظيرتها الدولية والغربية؛ إذ كانت نسبة انخفاض حجم الاستثمارات الصينية في أفريقيا عام ٢٠٠٨م، تقدّر بنحو (٨٪)، في حين كان حجم هذا الانخفاض على المستوى الدولي بنسبة قدرها (٤٣٪).
Thierry Pairault, "L'investissement Direct Chinois En Afrique," *Outre-Terre*, 30:4, 2011, 93, https://www.cairn.info/revue-outre-terre1-2011-4-page-89.htm.
كذلك لم تؤثر الأزمة الصحّية العالمية الناتجة عن جائحة كوفيد-١٩ في الاستثمارات الصينية الدولية.

وبالتالي، فلا محلّ لمشاعر شعبية معادية، ولا مبرّر لوجود تحفّظات رسمية، تحول من دون تعزيز العلاقات الاقتصادية، بل على العكس، نلاحظ وجود نوع من الترحيب على المستويين الشعبي والرسمي؛ لتشجيع العلاقة التجارية بين الصين ودول القارة الأفريقية، لأنها علاقة ندية، يسودها الاحترام المتبادل بين الجانبين. وهذا هو أساس ديمومة العلاقات الصينية الأفريقية.

عدم مشروطية العلاقة: قلنا: إن الأفارقة لا ينظرون إلى الصين نظرة شك وريبة. وهذه النظرة، قائمة على أسس واقعية، وهي أن: الصين لا تتدخّل في الشؤون الداخلية للدول الأفريقية، كما لا تعلّق تقديم مساعداتها إلى الحكومات الأفريقية على شروط من جانب واحد، تمس سيادة الدول، أو تفرض عليها مفهومها الخاص لحقوق الإنسان، أو غيرها[٥]، مما تمارسه الدول الغربية، التي تعلّق معظم دعمها الفني، ومساعداتها المادية إلى دول العالم الثالث على بعض الشروط، وهو ما يُعدُّ مساسًا بسيادتها الوطنية، مثل: شرط إحراز تقدم في المسار السياسي، وفي ملف حقوق الإنسان؛ وفقًا لوجهة النظر الغربية المحضة[٦].

طبيعة النظم الاقتصادية: إذا كان العاملان المشار إليهما مهمّيْنِ جدّا في فهم جزء من الروابط الاقتصادية بين الجانبين، فإن تحليل العلاقات الاقتصادية، أو رصد نوعية الاستثمارات الصينية الموجّهة إلى أفريقيا، لا يقل أهميةً عما سلف ذكره. ذلك، أن العلاقة الاقتصادية بين أفريقيا والدول الغربية قامت (وما زالت تقوم) على استغلال المواد الأولية، والثروات المعدنية مجانًا، أو بثمن بخس، ثم إعادة تصديرها إلى أفريقيا مرة أخرى، لكن بأسعار باهظة، الأمر الذي جعل عملية التنمية في هذه البلاد صعبة للغاية، إن لم تكن مستحيلة. في حين أن العلاقة الاقتصادية بين الصين والدول الأفريقية بدأت أولى مراحلها[٧] في إطار المبادلات التجارية المتكافئة، التي لا تتطلّب استغلال المواد الأولية، والثروات الطبيعية، أو في المجالات غير التجارية، مثل: قطاع التشييد والبناء، والطاقة، والاتصالات، وعقود الشراكة. وتُعدُّ العلاقات

(٥) وهذا ما يمكن فهمه من موقف الصين مع الدول التي تشهد انتهاكات في ملف حقوق الإنسان. فمثلاً: على الرغم من الأحداث الدامية التي شهدتها غينيا بتاريخ ٢٨ سبتمبر عام ٢٠٠٨م، في ظل حكم الانقلابيين بقيادة «موسى داديس كمارا»، أعلنت الحكومة الصينية نيتها عن استثمار مبالغ طائلة، راوحت بين ٧ و٩ مليار دولار أمريكي، كما أبرمت الدولتان بروتكولًا يتعلق بالنفط.

Tanguy Berthemet, "La Chine Diverse Ses Milliards sur La Guinée," *Le Figaro*, October 15, 2009, https://www.lefigaro.fr/conjoncture/2009/10/15/04016-20091015ARTFIG00010-la-chine-deverse-ses-milliards-sur-la-guinee-.php.

(٦) قد تكون اتفاقية كوتونو (لومي) المبرمة بين الاتحاد الأوربي من جانب، وبين الدول الأفريقية والكاريبي والباسيفيك من جانب آخر؛ أكبر مثال على ذلك.

(٧) الحديث هنا، عن أولى مراحل العلاقة الاقتصادية الصينية الأفريقية، وليس عن جميع مراحلها. إذ مرّت بمراحل عديدة. ففي المرحلة الأولى، لم تكن قائمة على استغلال الموارد الطبيعية، ربما لعدم حاجة أطراف العلاقة إلى تلك الموارد، نظرًا لأنها لم تكن دولة صناعية، أو على الأقل، لم تكن الصناعات الثقيلة فيها قد تطوّرت بعد. أما في المرحلة الأخيرة، فلم يَعُد الأمر على هذا النحو، فقد تطوّرت السياسيات الاستثمارية الصينية في أفريقيا، وفقًا لتطوّر حاجاتها؛ لتشمل تلك الاستثمارات مجالات جديدة، مثل: المواد الأولية (٤٤٪)، والصناعة (٢٦٪)، والخدمات التجارية والتكنولوجية والاتصالات والمواصلات (٢٣٪).
Dzaka-Kikouta, "L'investissement Chinois en Afrique Centrale," *Outre-Terre*, 208.

الغينية الصينية خير مثال على ذلك[٨]. وتتميز هذه الأنشطة الاقتصادية، بأنها عوامل مهمّة في تعزيز أهداف التنمية الاقتصادية في الدول الفقيرة. لذلك، يمكن القول: إن اختلاف مجال الاستثمارات الغربية والصينية في أفريقيا، كان -في هذه المدة- أهمّ محرّك، ودافع قوي؛ جعل الدول الأفريقية تلجأ إلى الشراكات الاستثمارية الصينية؛ لتنفيذ المشاريع الاقتصادية والاجتماعية فيها.

تكلفة منخفضة: تمتاز المنتجات، والخدمات التجارية، والصناعية الصينية بتكلفة منخفضة، تناسب القدرة الشرائية للمواطن الأفريقي على اختلاف شرائحه الاجتماعية، وذلك، على عكس المنتجات الغربية، التي تتميّز بتكلفة باهظة، يصعب على الأغلبية العظمى من المستهلكين الأفارقة شراؤها، أو الاستفادة منها. وهذا يفسّر سبب الارتفاع المطرد سنويًّا للتجارة البينية بين معظم الدول الأفريقية من جانب، وبين الصين من جانب آخر؛ نظرًا لارتفاع نسبة البضائع المستوردة من الصين إلى أفريقيا، التي تتعلق معظمها بالسلع الأساسية[٩]. كما أن تكلفة عقود الإنشاءات التي تنفّذها الشركات الصينية لصالح الكيانات الأفريقية منخفضة نسبيًا[١٠]، مما جعل الحكومات الأفريقية تتّجه إلى توطيد علاقات التعاون الاقتصادية مع الصين؛ لتطوير بنيتها الأساسية.

المساعدات المالية والقروض: يثمّن بعض الخبراء الأفارقة (في إطار مقارنتهم بين الصين والدول الغربية، بشأن الوفاء بتنفيذ الوعود الخاصة بالمساعدات المالية) موقف الحكومة الصينية؛ لالتزامها بتنفيذ تعهّداتها المالية لصالح شركائها الأفارقة، كما أن شروط قروضها ميسّرة؛ من حيث الفائدة والآجال والحجم. والأهم من كل ذلك، هو أن معظم هذه القروض، موجّهة للمشروعات التنموية، وللبنية التحتية، مثل: قطاع التشييد والبناء، والطرق، والطاقة، والمياه، والاتصالات. ومن المعلوم، أن تطوير البنية التحتية، يعد شريان حياة التنمية الاقتصادية[١١].

---

(٨) كتب الكاتب «نانكوما كيتا» سردًا مفصّلاً للعلاقات الصينية الغينية، فأشار إلى بعض المشروعات والاتفاقيات الاقتصادية، التي أبرمتها الدلتان خلال ستين سنة. ويتّضح من خلال هذا السرد البياني ما قلناه في المتن، وهو غياب عقود استغلال الموارد الطبيعية من تلك الاتفاقيات المبرمة بين الطرفين، التي اقتصرت على عقود الإنشاءات، وبناء المصانع، والطاقة، والزراعة، والتجارة.
Nankouman Keita, "60 Années de Coopération Sino-Guinéennes. Quels Sont Les Acquis?," *Chine Magazine*, May 8, 2019, https://www.chine-magazine.com/60-annees-de-cooperation-sino-guineennes-quels-sont-les-acquis/.

(٩) الأمر مختلف جدًا بالنسبة للصادرات الأفريقية إلى الصين، مما يحدث خللاً واضحًا في الميزان التجاري لصالح الصين. وتتعلق تلك الصادرات بالمواد الأولية. فمثلًا: في العلاقة التجارية بين غينيا والصين في المدة بين عامي: ٢٠٠١م و٢٠٠٢م، كانت نسبة الواردات من الصين إلى غينيا تبلغ نحو (١٠٪)، بينما كانت نسبة الصادرات من غينيا إلى الصين لا تتعدى (٠،٠١٪).
Sékou Falil Doumbouya, Ibrahima Sambégou Gassama, "Les Relations Entre la Guinée et la Chine: Commerce, Investissement et Aide," *African Economic Research Consortium (AERC)*, 5, https://www.econstor.eu/bitstream/10419/93160/1/59946884X.pdf.

(١٠) مثلًا: هناك دراسة أكّدت أنه: يمكن لشركات المقاولات الصينية بناء سكك حديدية عالية السرعة؛ بثلثي تكلفة الشركات الأوربية.
Kevin Acker, "Chinese Lending to Africa Slowed in 2019, But Don't Rule Out a Revival," *The Global Development Policy (GDP) Center*, April 12, 2021, https://www.bu.edu/gdp/2021/04/12/chinese-lending-to-africa-slowed-in-2019-but-dont-rule-out-a- revival/?fbclid=IwAR2zgdpstAUca4RV5MrIXARpA0WwsJ1A0u5lmswxkHY-qGy1jz4XNmxmook.

(11) Acker, "Chinese Lending to Africa Slowed in 2019, But Don't Rule Out a Revival".

تسوية المنازعات الاستثمارية: إن تنفيذ عقود الاستثمار في بعض المشاريع الضخمة يأخذ مدة طويلة، وفي أثناء ذلك، من المحتمل نشوء خلافات تجارية أو استثمارية بين الطرفين. وفي حال لم يتمكّنا من إيجاد أرضية مشتركة لحل خلافاتهما، قد تتعثر عملية التنفيذ، فيتعطّل المشروع. وهو ما قد لا يكون في صالح الدولة المضيفة للاستثمار؛ نظرًا لأن تنفيذ مثل هذه المشروعات الاقتصادية يلبّي طموحات الشعب، كما أن عدم تنفيذها في الوقت المناسب، قد يُخلّ أحيانًا بالتوقّعات المشروعة للحكومة، وخصوصًا إذا كان المشروع يدخل في إطار الوعود الانتخابية، التي تراهن عليها الحكومة؛ للحصول على استحقاقات سياسية، ومدد انتخابية جديدة.

وتختلف الشركات الاستثمارية الصينية عن نظيراتها الغربية؛ حيث دأبت هذه الأخيرة، على اللجوء إلى طرائق احتيالية، واللدد في الخصومة، مع افتعال الدعاوى الكيدية، ومن ثم، اللجوء إلى التحكيم التجاري الدولي، على أساس أن معظم المحكّمين الدوليين غربيون، منحازون للشركات الغربية، على حساب حكومات الدول النامية(١٢).

وهذه التصرفات «الخبيثة»؛ جعلت الدول النامية -ومنها الدول الأفريقية- تتردد كثيرًا في إبرام بعض أنواع العقود مع الشركات الغربية، وعوضًا عنها، تفضل التعاقد مع شركات أخرى، مثل: الشركات الاستثمارية الصينية، التي تقوم عقيدتها على كسب رضا الشركاء الاقتصاديين. ولذلك، لا تلجأ هذه الشركات إلى افتعال المشكلات والخلافات الاستثمارية إلا نادرًا جدًا، وفي حال نشأت مشكلة، فإنها -في الأغلب- تقبل أنصاف الحلول، والتسويات الودية؛ في جو سلمي هادئ، في حين، تتميز الشركات الاستثمارية الغربية بنهج عدواني، وتضع في حسبانها الاعتبارات المالية على حساب الاعتبارات المهنية؛ كعامل استمرار العلاقات التجارية مستقبلًا.

لكل ما سلف ذكره، أصبحت الصين الشريك المثالي المفضل في أفريقيا.

أهمية العلاقات الصينية الأفريقية، من وجهة نظر الجانب الصيني: في بيان أهمية هذه العلاقة، أشارت الكاتبة الصينية «Shirley Ze Yu»(١٣)، إلى خمسة أسباب رئيسة، تدفع الشركات الصينية إلى الاستثمار في أفريقيا: أولها: أن الصين تعاني من ظاهرة الشيخوخة، في حين تعدّ أفريقيا القارة شابة.

وثانيها: أن اليد العاملة الصينية، لم تعُد منخفضة التكلفة، كما كان الأمر في السابق، إذ أدّى النمو الاقتصادي النسبي الذي حققته الدولة الصينية خلال العقود المنصرمة، إلى ارتفاع مماثل في مستوى

---

(١٢) محمد الأمين مغاسوبا، «التّحكيم والتّنمية الاقتصاديّة في الدّول النّامية: تجربة دول منظّمة أوهادا (OHADA) وجمهورية مصر العربية، دراسة مقارنة،» (رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، ٢٠٢٠م).

(13) Shirley Ze Yu, "Why substantial Chinese FDI is flowing into Africa," *LSE*, April 2, 2021, https://blogs.lse.ac.uk/africaatlse/2021/04/02/why-substantial-chinese-fdi-is-flowing-into-africa-foreign-direct-investment/.

الرواتب والأجور. وبارتفاع قيمة اليد العاملة نسبيًا، خسرت الصين أحد العوامل التي ساهمت في تفوقها الاقتصادي، وهو انخفاض قيمة منتجاتها، باعتبار ذلك، من أهمّ المزايا التنافسية التي تتمتع بها دولة الصين. ولا شك، أن مواجهة هاتين الظاهرتين من قبل الشركات الصينية، سيكون عن طريق اللجوء إلى الاستثمار في أفريقيا، أو في دول الاتحاد الاقتصادي لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا، حيث ما زالت اليد العاملة رخيصة.

ويرجع **السبب الثالث:** إلى تحوّل الصين من دولة كان اقتصادها يعتمد بشكل كبير على الزراعة، إلى أكبر مستورد للمنتجات الزراعية في العالم. فقد أدّى التحضر السريع في الصين إلى تآكل التربة الخصبة، وهاجر الفلاحون من المناطق الريفية إلى المدن الصناعية؛ لتحسين دخولهم. وهذا ما يفسر كون الصين –حاضرًا– تستورد مجموعة من المنتجات الزراعية الأفريقية، مثل: الحبوب، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، تسعى الشركات الصينية إلى الاستثمار في مجال التكنولوجيا الزراعية في إفريقيا؛ بهدف تحقيق أغراض تجارية وإستراتيجية على حد سواء.

أما **السبب الرابع:** فهو يرجع إلى تحوّل الصين من دولة يقوم اقتصادها على تصدير المنتجات الصناعية للعالم، إلى دولة استهلاكية، تعتمد على الاستيراد من الخارج. ومن هنا، تحاول الصين أن تكون جل استيراداتها من أفريقيا، حيث تتوافّر المواد الأولية الرخيصة، والحكمة تقتضي أن تستثمر الشركات الصينية في إنتاج تلك المواد من منبعها؛ لكون صادرات أفريقيا إلى الصين، لا يمكن أن ترتفع إلا من خلال هذا الاستثمار.

والسبب الخامس: أن أفريقيا تعد سوقًا استهلاكية سريعة النمو، وهو ما يجذب الشركات الصينية، التي تبحث عن أسواق لتصدير منتجاتها إليها.

المطلب الثاني: الصين وغينيا، نحو نظام استثماري متميّز لصالح الجميع

يمكن وصف العلاقات الصينية/الغينية، بأنها ممتازة، ليس على الجانب الاقتصادي فحسب، بل تشمل هذه العلاقة نواحي عديدة. إذ كانت جمهورية غينيا أول دولة أفريقية في جنوب الصحراء – قد أقامت علاقة دبلوماسية مع الصين، بتاريخ ٤ أكتوبر عام ١٩٥٩م. ومنذ ذلك التاريخ، تشهد العلاقات الصينية الغينية تطوّرًا ملحوظًا. وقد استطاعت الدولتان –بمرور الزمن– أن تثبتا أنهما تتمتعان بعلاقات سياسية جيدة. فإلى جانب هذه العلاقات الدبلوماسية الوطيدة، هناك تعاون بنّاء بين الدولتين في جميع المستويات: الاقتصاديّة، والتجاريّة، والثقافيّة، والصحّيّة، وفي المستوى الدولي[١٤].

(14) Doumbouya, Gassama, «Les Relations Entre la Guinée et la Chine: Commerce, Investissement et Aide,» 3.

مجالات الاستثمارات الصينية في غينيا: تُعدُّ غينيا من الدول الغنية بالعديد من الموارد الطبيعية، حيث تتوافر على احتياطات ضخمة من: البوكسيت، والحديد، والذهب، والألماس، يضاف إليها: البترول، واليورانيوم، والخشب[١٥]. بينما تعدّ الصين من أكثر البلدان احتياجًا إلى هذه الموارد الطبيعية. ورغم قدم العلاقة بين الجانبين، إلا أن الصين لم تبدي اهتمامًا كبيرًا بغينيا إلا في السنوات الأخيرة؛ من أجل سدّ احتياجاتها الاقتصادية من الموارد الطبيعية الغينية، كما تسعى غينيا إلى الاستفادة من التقدم الصيني؛ لتحقيق أهدافها التنموية. لذلك، تتعدّد مجالات الاستثمارات الصينية في غينيا، لتشمل قطاعات متنوعة؛ كقطاعات: التعدين، والطاقة، والتشييد والبناء، وتفصيل ذلك على النحو الآتي:

الاستثمارات الصينية في قطاع التعدين: يعدُّ قطاع التعدين في غينيا من أهم القطاعات التي تهم المستثمرين الأجانب عمومًا، والمستثمرين الصينيين خصوصًا. لذلك، أبرمت الحكومتان الغينية والصينة عددًا من الاتفاقيات المتعلّقة بهذا القطاع الحيوي. فمن بين المشاريع المخطط لها، وفقًا لهذه الاتفاقيات: إنشاء مصفاة «ألومينا»، التي تنفذها شركة China Power Invetment Corp الصينية، وتبلغ قيمتها نحو ٦ مليار دولار، وإنشاء منجمين للبوكسيت، تتعهدهما شركتا Chinalco وChina Henan International Coopération Group، كما أعلنت شركة Chinalco عن نيتها استثمار نحو ٥٠٠ مليون دولار في قطاع التعدين[١٦].

الاستثمارات الصينية في مجال الطاقة الكهرومائية: يطلق على غينيا وصف: «خزان المياه في غرب أفريقيا»؛ حيث تفيض بالموارد المائية؛ لكونها دولة المنبع لعدد من الأنهار الإقليمية المهمة في غرب أفريقيا؛ كنهر السنغال، والنيجر، وغامبيا، وغيرها. ووفقًا لتقدير بعض الخبراء، فإن الأنهار الموجودة في غينيا، قادرة على توليد طاقة كهرومائية لا تقل عن نحو ٦ ملايين كيلو واط[١٧].

لكن على الرغم من هذه الوفرة الكبيرة في الموارد المائية التي تحظى بها غينيا، إلا أن الدولة تعاني من مشكلات كبيرة في الطاقة الكهربائية، ومياه الشرب[١٨]. وقد أدركت الحكومات الغينية أخيًرا، أهمية الأنهار ومكانتها؛ في توليد طاقة كهربائية نظيفة، بأسعار معقولة. لذلك، تحاول غينيا –جاهدة– الاستفادة من هذه الموارد الإستيراتيجية بقدر الإمكان؛ لتحقيق معجزة تنموية في قطاع الطاقة على مستوى المنطقة؛ إذ

(15) Berthemet, "La Chine Diverse Ses Milliards sur La Guinée".

(16) Keita, "60 Années de Coopération Sino-Guinéennes. Quels Sont Les Acquis?".

(17) Keita, "60 Années de Coopération Sino-Guinéennes. Quels Sont Les Acquis?".

(١٨) كان ١٨٪ فقط من الشعب الغيني يحصل على الطاقة الكهربائية في عام ٢٠١٨م.
"Guinée: le Barrage Chinois de Souapiti, Une Catastrophe Humanitaire," *Citizen Post*, August 26, 2020, https://citizenpost.fr/guinee-le-barrage-chinois-de-souapiti-une-catastrophe-humanitaire./.

لا تقتصر السياسة المعلنة للحكومة الغينية على مجرد تنفيذ بناء سدود؛ لتوليد طاقة كهرومائية؛ لأغراض الاستهلاك المحلي فحسب، بل تسعى كذلك، إلى تصدير الفائض من الكهرباء إلى الدول المجاورة في السنوات المقبلة، بعد الوصول إلى الاكتفاء الذاتي.

وتتصدّر الشركات الصينية المشهد؛ لتنفيذ مشروعات الطاقة الكهرومائية في غينيا، من خلال استثمارات، جلها تأتي من المصارف الصينية. ويمكن القول: إن جميع مشروعات الطاقة الكهرومائية في غينيا خلال هذه السنوات، قد نفذتها كلها شركات صينية، وهو ما سنوضحه على النحو الآتي:

سد «**كاليتا» (Kaléta):** افتتح هذا السد في ٢٨ مايو عام ٢٠١٥م، وقد بلغت تكلفة إنشائه نحو ٤٤٠ مليون دولار أمريكي، وقد نُفذَّ هذا السد عبر شراكة صينية بين: China International Water & Electric Corporation، كما جرى تمويله على هذا النحو: ٧٥٪ من التمويل؛ كان من مصرف Chine Exim Bank الصيني، بينما تحملت الحكومة الغينية الـــ ٢٥٪ الباقية من التكلفة. وتبلغ سعة السد ٢٣ مليون متر مكعب، ويحتوي السد على ثلاث توربينات، تولّد ٢٤٠ ميغا واط.

سد «**سوابيتي» (Souapiti):** يقع في المنطقة نفسها التي يوجد بها سد «كاليتا»، وقد وضع رئيس الدولة «ألفا كوندي»، في ٢٢ ديسمبر عام ٢٠١٥م، حجر الأساس لبناء هذا السد. وهو أكبر من السد الأول (كاليتا)، إذ تصل طاقته ٥١٥ ميغا واط، بتكلفة قدرت بنحو ١,٥ مليار دولار (١,٢ مليار يورو)، ويجري تمويله وتنفيذه –تقريبًا– من قبل الشركات الصينية نفسها، التي شاركت في تمويل سد «كاليتا» وتنفيذه[١٩].

الصين والاستثمار في البنية الأساسية والمشروعات الإنشائية: تعدّ مشروعات البنية الأساسية، من القطاعات التي تشملها الاستثمارات الصينية في غينيا، نظرًا لما يحظى به هذا القطاع من أهمية كبيرة لدى الجانب الغيني، الذي تسعى إلى تطوير بينته التحية، وتحسين الخدمات، وبناء الطرق والجسور، وخصوصًا بعد تهالك معظمها، ووصولها إلى مستويات متدنية جدّا.

ويأتي الاهتمام الصيني بالاستثمار في هذين القطاعين (البنية التحتية، والطاقة)، انطلاقًا من أن هذه المشروعات، تعدّ هي «المقابل الاقتصادي»، الذي سيحصل عليه الشريك الغيني في علاقاتهما الثنائية، بينما تعدُّ الاستثمارات الصينية في الموارد الطبيعية هي «المقابل الاقتصادي»، الذي يحصل عليه الجانب الصيني. وهذا الشكل من التكامل الاقتصادي يعرف بمصطلح «الموارد الطبيعية مقابل مشروعات البنية الأساسية»، وهي الصيغة التي تستخدمها الصين للحصول على الموارد الطبيعية، بحسب ما أشار إليه وزير التعدين

(١٩) سيتم تمويل هذا المشروع من قبل المصرف الصيني (Chine Exim Bank)، كما يتم تنفيذه من الشركة الصينية (CIWE)، بوصفها المقاول الرئيس، والعمال هم عمال سد كاليتا أنفسهم. مع ملاحظة بسيطة، وهي: أنه في هذا المرة ستساهم جهات أخرى في تمويل المشروع؛ في شكل شراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP).

الغيني «عبد الله مغاسوبا»[٢٠]. هو ما يزيد من عمق العلاقة بين البلدين وتوطّدها، حيث يحقّق الطرفان أهدافهما التنموية، فتحصل الصين على الموارد الطبيعية التي تحتاج إليها، بينما يحصل الشريك الغيني على مشروعات تنموية ضرورية لانتشالها من حالة التخلف. لذلك، نجد في بعض الاتفاقيات المبرمة بين الحكومة الغينية والصينية في مجال التعدين، إشارة إلى أن يقوم الجانب الصيني بتمويل بعض مشروعات البنية الأساسية، وأن تقوم الشركات الصينية بتنفيذها، ونذكر من تلك الاتفاقيات الاستثمارية -على سبيل المثال لا الحصر-: الاتفاق الإطاري المبرم بين غينيا والصين، بتاريخ ٦ سبتمبر عام ٢٠١٧م، الذي ينصّ على أن: يقوم الجانب الصيني بتمويل بعض مشروعات البنية الأساسية في غينيا، وتنفيذها. وقد بلغت قيمتها نحو ٢٠ مليار دولار أمريكي. وقد أوضح -آنئذٍ- مستشار رئيس الجمهورية المكلف بملف الاستثمار والشراكة بين القطاع العام والخاص، السيد «إبراهيم كاسوري فوفانا»[٢١] أنه: «سوف تساهم الشركات الصينية، التي ستحصل على تراخيص التعدين وعقودها في غينيا، بسداد تلك المبالغ المشار إليها». ووفقًا لهذا الاتفاق، سيخصص هذا المبلغ، لتمويل إعادة بناء طريق رئيس من العاصمة الغينية إلى مدينة «دابولا»، وهي الطريق المعروفة بطريق: «كويا – مامو- دابولا»، بكلفة تقدر بـنحو ٢،١ مليار دولار أمريكي. وقد خُصِّص جزء من هذا المبلغ، تبلغ قيمته ٢٠٠ مليون دولار؛ لتحسين شبكة الطرق والصرف الصحي في العاصمة، كما خصص مبلغ آخر، يبلغ أكثر من نحو ٣٠٠ مليون دولار؛ لإعادة إعمار أربع جامعات وطنية، ومبلغ ٢٥٠ مليون دولار؛ لربط شبكة الكهرباء بـ«غينيا العليا»، كما خصصت مبالغ أخرى؛ لبناء مبنى جديد للبرلمان، مع توسيع مستشفى الصداقة الصينية/الغينية[٢٢].

والجدير بالذكر، أن أحد أهم الاعتبارات التي تشجع الحكومات الأفريقية على توطيد العلاقات الاقتصادية مع الصين، وتوسيع آفاق التعاون معها، يرجع إلى ترحيب الحكومة الصينية بتمويل المشروعات التنموية في أفريقيا، وتنفيذها، وذلك، على عكس الشركات الغربية، التي تهتم بالموارد الطبيعية فقط، من دون أن تساهم -فعليًا- في تنفيذ أو تمويل مشروعات «المقابل الاقتصادي»، الذي يهمّ الدولة المضيفة للاستثمار؛ لما يدره عليها من فائدة اقتصادية كبيرة. ففي الحالة الغينية -مثلًا- أكّد الرئيس «ألفا كوندي»، في أثناء

(20) "The minister [Mines Minister/ Abdoulaye Magassouba] said the money would be spent on badly needed infrastructure [….] a roads-for-minerals formula that China often uses to gain access to Africa's resources".
Saliou Samb, "China to loan Guinea $20 billion to secure aluminum ore," *Reuters*, September 6, 2017, https://www.reuters.com/article/us-guinea-mining-china/china-to-loan-guinea-20-billion-to-secure-aluminum-ore-idUSKCN1BH1YT.

(٢١) ذلك، قبل تعيينه -لاحقًا- في منصب رئيس الوزراء بتاريخ ٢١ مارس عام ٢٠١٨م. وهو المنصب الذي شغله حتى الانقلاب على الرئيس «ألفا كوندي» بتاريخ ٥ سبتمبر عام ٢٠٢١م.

(22) Charles Bouessl du Bourg, "Mines: La Chine et la Guinée Signent un Accord A 20 Milliards de Dollars," *Jeune Afrique*, Septembre 8, 2017, https://www.jeuneafrique.com/472655/economie/mines-la-chine-et-la-guinee-signent-un-accord-a-20-milliards-de-dollars/.

تصريح متلفز له في بداية حكمه: أنه طلب من بعض الشركات الفرنسية المساهمة بتنفيذ مشروع الطاقة الكهرومائية في غينيا، لكنها رفضت؛ معللة ذلك بأنها: لم تعد تنّفذ مثل هذه المشروعات في أفريقيا. يضاف إلى هذا، أن الشركات الصينية أقل تحايلًا ولددًا في تنفيذ المشاريع التنموية في أفريقيا، إذ تحرص على الالتزام بالمواعيد المتفق عليها بين الجانبين. ونذكر هنا، تخلّي الشركتين الغربيتين: Tinto Rio وBHP Billiton [٢٣] عن استثماراتهما في غينيا في مجال التعدين؛ لكون المقابل الاقتصادي، الذي طالبت به الحكومة الغينية مقابل التنفيذ، كان باهظًا، من وجهة نظرهما.

الخلاصة

شرحنا في هذه الورقة، بعض الدوافع والمبررات، التي تجعل العلاقات الاقتصادية بين الصين والدول لأفريقية متميّزة، كما سلطنا الضوء على السياسات الاستثمارية التي تنتهجها الشركات الصينية في أفريقيا عمومًا، وفي غينيا خصوصًا. وقد أوضحت المقالة، كيف أن الاستثمارات الصينية تساهم في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية للدول الأفريقية، من خلال تنفيذ بعض المشروعات الكبرى، باعتبارها المقابل الاقتصادي، الذي تحصل عليه هذه الدول في علاقاتها الاقتصادية مع الصين.

(٢٣) وهما من الشركات متعددة الجنسية التي تنشط في مجال التعدين، ولإحداهما مقر في لندن، والأخرى مقرها في ملبورن.

التأثير الإقليمي للتغيير السياسي في تشاد في دول الجوار: السودان وليبيا

د. **فاطمة عمر العاقب علي**، جامعة الزعيم أزهري، الخرطوم.

الكلمات المفتاحية:

(التبّو، محمد ديبي، دارفور، النظام الإقليمي، القلب الأفريقي، حسين حبري، التداخل القبلي)

تشكل تشاد مع دول جوارها نظاماً إقليمياً متكاملاً، يمثل منطقة القلب الأفريقي، وذلك بحسبان توافر «عناصر النظام الإقليمي»[١]، من تقارب جغرافي، وعناصر تماسك، وشبكة تفاعلات، وكون الوحدات السياسية تملك ديناميكية وقواعد للحركة، ووجود تماثل بين الخصائص البنيوية لهذا النظام، والتشابه السياسي والاجتماعي والاقتصادي، والتماثل بين دول الإقليم. وبالنظر إلى تشاد، فمحيطها الإقليمي يتأثر بما يجرى فيها من أحداث سياسية أو أمنية أو غيرها، حيث إن النظام الإقليمي في هذه المنطقة متشابك ومعقد، وتؤثر كل دولة فيه وتتأثر بالأحداث السياسية المحيطة، وبالضرورة، أثر مقتل الرئيس التشادي ديبي وتعيين ابنه محمد ديبي خلفًا له[٢] في دول الجوار. وسنأخذ بعض التأثيرات الإقليمية لتلك الأحداث السياسية في دول الجوار، وتحديدًا في السودان وليبيا على سبيل المثال.

أولاً: السودان

من الطبيعي أن يتأثر السودان بما يجري في النظام الإقليمي في منطقة القلب الأفريقي، عبر بوابته الغربية؛ كنتاج للتداخل الشامل في المنطقة، وسنفصل ذلك على النحو الآتي:

١- التأثر الاجتماعي

تُعدُّ ولايات دارفور هي المداخل الرئيسة للعناصر القادمة من غرب أفريقيا ووسطها، وتمثل أهم معبر لأغلب

(١) جميل مطر، علي الدين هلال، النظام الاقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١م).

(٢) «تشاد: المجلس العسكري يعلن تعيين رئيس الحكومة السابق باداك رئيسا للوزراء،» فرانس٢٤، (٢٦، أبريل، ٢٠٢١م)، https://www.france24.com/ar/أفريقيا/20210426-تشاد-المجلس-العسكري-يعلن-تعيين-رئيس-الحكومة-السابق-باداك-رئيسا-للوزراء.

الوافدين إلى العمق السوداني من تلك الجهات[٣]، كما أن التداخل القبلي الحدودي يسهل تدفق اللاجئين إلى السودان من دول الجوار عمومًا، ومن تلك الجهة خصوصًا[٤]، فضلاً عن دخول الأسلحة وغيرها من الممنوعات، وفي ظل عدم رغبة الوافدين والنازحين في العودة إلى بلدهم تشاد؛ لتمتعهم بأمن نسبي في دارفور، وبخاصة بعد توقيع اتفاق جوبا[٥]، فقد يتضاعف الضغط -عبر النزوح والهجرة- على الخدمات؛ كالصحة، والتعليم، والسكن، والمواصلات، الأمر الذي يخلق أوضاعاً غير مستقرة داخل البلاد.

٢- تأثير العامل الديموغرافي

تُعدُّ القبائل في تشاد بمثابة المكون الرئيس للمجتمع، وتُعدُّ قبائل: الزغاوة، والتبّو (القرعان)، والسارا، والواداي، من القبائل المؤثرة في المشهد السياسي التشادي، وبخاصة تلك القبائل التي لها وجود مهم داخل المؤسسة العسكرية، التي تُعدُّ أقوى النخب الفاعلة والمؤثرة في المشهد السياسي التشادي. وتتمركز قبيلة الزغاوة في شمال شرقي تشاد، وصولًا إلى شمال دارفور، واستمدت قوتها من كون رئيس الدولة إدريس ديبي ينحدر منها، فضلاً عن بعض قيادات الجيش في عهد الرئيس السابق حسين حبري. وتتواجد إثنية التبّو (قبائل القرعان ذات الأصول العربية) في شمال تشاد، وصولًا إلى حدود ليبيا وجنوبها، وغرباً حتى حدود النيجر، فضلاً عن وسط تشاد وشرقيّه، واستمدت نفوذها من كون الرئيسين السابقين: قوقوني واداي (كوكوني عويدي) (١٩٧٩م-١٩٨٢م)، وحسين حبري (١٩٨٢م- ١٩٩٠م) من أبنائها. وتتمركز قبائل الواداي (التي أبرزها: التونجور، والميما، والتأما، وغيرها) في شرقي البلاد، وتستمد نفوذها من كثرة عدد أبنائها المنخرطين في الجيش التشادي. وتعدُّ قبيلة السارا الأكبر عدداً بين القبائل التشادية، وتتمركز في جنوب البلاد حتى حدود أفريقيا الوسطى، وغرباً حتى الكاميرون، ويتمثل نفوذها في أن أول ثلاثة رؤساء للبلاد كانوا من أبنائها، وهم: أنغارتا تامبولباي، ونويل أودينغار، وفليكس مالوم[٦]. ويمتد تواجد كل القبائل السالف ذكرها إلى خارج حدود تشاد، وهذا يوضح حجم التداخل القبلي مع جميع دول الجوار لتشاد، وبالتالي، تصبح عوامل عدم الاستقرار السياسي الداخلي بتشاد محفزًا للاتجاه نحو الجوار، وبخاصة في ظل تداخل قبلي غير ملتزم بحدود سياسية، مع وجود جنسيات مزدوجة، كما هي الحال مع السودان عبر قبيلة الزغاوة، أو ليبيا والنيجر عبر قبيلة القرعان، وهذه القبائل العابرة للحدود في ظل الوضع الأمني الهش

(٣) بلة عباس الزين، التداخل القبلي بين دول الجوار : أساس الاستقرار السياسي في السودان، (الخرطوم: شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، ٢٠٠٩م)، ٢٣٥.

(٤) أحداث تشاد... هل تؤثر على استقرار السودان؟،» سبوتنيك عربي، (٢١، أبريل، ٢٠٢١م)، https://www.arabic.sputniknews.com/world/202104211048762998-أحداث-تشاد-هل-تؤثر-على-استقرار-السودان؟/.

(٥) «أحداث تشاد...هل تؤثر في استقرار السودان؟،» سبوتنيك عربي. (مرجع سابق)

(٦) إسماعيل محمد علي، «ما تأثير غياب ديبي على دول الجوار؟،» اندبندنت عربية، (٢١, أبريل، ٢٠٢١م)، https://www.independentarabia.com/node/214806/سياسة/تقارير/ما-تأثير-غياب-ديبي-على-دول-الجوار؟.

في السودان، قد تؤدي إلى زعزعة الاستقرار والأمن الإقليميين، وبخاصة في إقليم دارفور، مع عدم وجود رقابة أمنية حدودية، ومع تستر القبائل على كثير من المجرمين الوافدين ممن ينتمون إليها قبليًا، ومساعدتهم للإفلات من العدالة، وللحصول على أوراق ثبوتية[٧].

بيد أنه في ظل اتفاق جوبا[٨]، يمكن القول: إن إقليم دارفور قد يشهد استقراراً كبيراً نتيجة للانتماء القبلي لحاكم إقليم دارفور، في ظل أن الحركات المسلحة تتبع لقبيلة الزغاوة، التي ينتمي لها -من جهة أخرى- الرئيس التشادي محمد ديبي، مما يعني أن أسباب المعارضة والدعم الخارجي قد انتهت إلى حد كبير، مقابل التعاون الإقليمي بين حاكم إقليم دارفور والرئيس التشادي محمد ديبي. لكن في ظل علو الأصوات التي تنادي بضرورة انفصال الإقليم، مقرونة بتنامي خطاب الكراهية، الذي انتشر مؤخراً في المجتمع السوداني، فإن الوافدين جراء التغيير السياسي في تشاد، قد يكونون عرضة للاستقطاب السياسي؛ بغية كسبهم لجهة قبيلة ما، أو ضد النظام في تشاد، أو ربما يتم استخدامهم ضد قبائل أخرى، كما أنهم مهيؤون للانضمام إلى صفوف القوات النظامية[٩].

وبما أن النظام السياسي التشادي قائم على ثنائية القبيلة والسلطة، وهذا ما تأكد خلال عام ٢٠١٣م، حين قام ديبي الأب برعاية مؤتمر في منطقة «أم جرس» التشادية المحاذية للحدود السودانية، وضم زعماء قبيلة «الزغاوة» الممتدة على جانبي الحدود، وهي إحدى أكبر القبائل في دارفور وتشاد، وينحدر منها ديبي نفسه، وهدف المؤتمر إلى أن تؤدي القبيلة دورًا في تعزيز أمن الإقليم، حيث يهيمن أبناؤها على قيادة أكبر حركتين من أصل ثلاث حركات تحارب الحكومة، وهي: «العدل والمساواة» بقيادة جبريل إبراهيم، وحركة «تحرير السودان» بقيادة أركو مناوي، فيما ينتمي عبد الواحد محمد نور وحركته إلى قبيلة «الفور»[١٠].

وتأثير الحكومة التشادية في الخريطة السياسية بدارفور، اتضح في مدة رئاسة ديبي (الأب)، التي تميزت بعلاقات مع معظم حركات دارفور، وإذا استمر المجلس العسكري في تشاد برئاسة محمد إدريس ديبي، سيستمر تحالف «أنجمينا» (عاصمة تشاد) مع الحركات المسلحة[١١]، وهذا قد يفضي لمزيد من الاستقرار النسبي لحكومة إقليم دارفور عبر الدعم التشادي.

---

(٧) بلة عباس الزين، التداخل القبلي بين دول الجوار: أساس الاستقرار السياسي في السودان (مرجع سابق)، ٢٣٨.

(٨) فتحية الدخاخني، «تشاد: نيران الصراع الداخلي تهدد ليبيا والسودان،» صحيفة الشرق الأوسط، (٨، مايو، ٢٠٢١م)، https://www.aawsat.com/home/article/2961116/تشاد-نيران-الصراع-الداخلي-تهدد-ليبيا-والسودان.

(٩) بلة عباس الزين، التداخل القبلي بين دول الجوار: أساس الاستقرار السياسي في السودان (مرجع سابق)، ٢٣٦.

(١٠) «عقب مقتل ديبي تخوفات سودانية من فوضى على حدودها الغربية،» وكالة الأناضول التركية، (٢١، أبريل، ٢٠٢١م)، https://www.aa.com.tr/ar/2216160/أخبار-تحليلية/عقب-مقتل-ديبي-تخوفات-سودانية-من-فوضى-على-حدودها-الغربية-تحليل.

(١١) «عقب مقتل ديبي تخوفات سودانية من فوضى على حدودها الغربية،» وكالة الأناضول التركية (المرجع نفسه).

ويتضح مما سبق، أنه لا توجد حدود إثنية بين تشاد والدول التي تشكل النظام الإقليمي لمنطقة القلب الأفريقي، حيث تتجاوز القبيلة حدود الدولة الوطنية، وتتحكم في شكل التحالفات السياسية، سواء أكانت حاكمة، أم معارضة.

٣- المعارضة السياسية المسلحة

التداخل القبلي والجوار الجغرافي المباشر مع حدود مفتوحة، يلقي بظلاله على طبيعة عمل المعارضة السياسية المسلحة في كلا البلدين، حيث عمدت السودان وتشاد على مر العقود الثلاثة المنصرمة إلى استقطاب الحركات المعارضة ودعمها وتمويلها.

وكمثال من التاريخ القريب على ذلك، شكل قيام حركة تحرير السودان، وحركة العدل والمساواة عوامل ضغط على نظام الرئيس السوداني السابق عمر البشير، حيث ضمتا إثنيات «الفور»، و«الزغاوة» التي لها سند إستراتيجي في تشاد، وفي إثر ذلك، شكل البشير قوى موازية من القبائل العربية، والتزم ديبي الحياد في بادئ الأمر، لكنه لاحقاً، أعلن دعم حركة العدل والمساواة؛ مما جعل البشير يرد عليه باحتضان الحركات المسلحة التشادية، التي يتكون معظمها من قبائل تقطن الشمال، وقام البشير بتزويدها بالسلاح والتسهيلات اللوجستية[١٢]، ويعدُّ عماد قوة المعارضة من قبيلة القرعان المستوطنة جنوب تشاد، وترتبط بتحالفات مع بعض القبائل العربية في شكل جبهة عريضة، حيث يتوقع أن يكون التكتل القبلي المعارض كبيراً؛ نظراً لما خلقه طول أمد حكم ديبي من عداء مع بقية القبائل، وبالتالي، فإن معركة السيطرة على السلطة في أنجمينا لن تكون خاطفة أو محدودة، بل ستكون أقرب للحرب الشاملة.

وكانت عملية «الذراع الطويلة» التي نفذتها حركة العدل والمساواة، وكادت أن تسيطر من خلالها على العاصمة الخرطوم، قد تمت بدعم مباشر من إدريس ديبي؛ ردًا على مساعدة القوات السودانية للمعارضة التشادية، بقيادة محمد نور في هجومها على قصر الرئاسة في وسط العاصمة التشادية أنجمينا، وكادت تسيطر على السلطة لولا التدخل الفرنسي في عام ٢٠٠٥م[١٣].

وهكذا ظلت الأحداث في البلدين تتداعى بشكل ملحوظ[١٤].

---

(١٢) «الجنجويد وتوازن القوى في تشاد والسودان،» منظمة: أوبن ديموكراسي ، (يوليو، ٢٠١٩م)، https://www.opendemocracy.net/ar/الجنجويد-وتوازن-القوى-في-تشاد-والسودان/.

(١٣) «عملية الذراع الطويلة .. تفاصيل أحداث تكسرت عند جسر أم درمان،» سودارس، (١٠، مايو، ٢٠١٧م)، https://www.sudaress.com/almeghar/46747.

(١٤) «استنفار إقليمي.. تداعيات الأزمة التشادية على دول الجوار،» سكاي نيوز عربية، (٢٦، أبريل، ٢٠٢١م)، https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1432816-استنفار-إقليمي-تداعيات-الأزمة-التشادية-دول-الجوار.

ويمكن النظر لتاريخ دعم معارضة الطرف الآخر من قبل الحكومات في كلا البلدين، مقروناً باتفاق جوبا الهش، ومن جهة أخرى، ارتفاع الأصوات المطالبة بانفصال إقليم دارفور، في ظل تنامي خطاب الكراهية الذي انتشر مؤخراً؛ مما يجعل من الممكن أن نفترض أنه حال تعثر الاتفاق، فقد يجد حاكم إقليم دارفور في ديبي (الابن) سنداً مستقبلياً للإعتراض أو للانفصال، وبخاصة أن بعضهم يرى أن ديبي (الأب) قام بصناعة المعارضة السودانية؛ بهدف خلق دولة داخل دولة أخرى، وأن أزمة دارفور ستنتهي بمجرد انتهاء نظام إدريس ديبي[١٥].

٤ - التأثير الأمني

من بين أهم الآثار الأمنية، دخول الوافدين من غير أوراق ثبوتية؛ وهذا نتيجة طبيعية لطول الحدود المشتركة وضعف قدرات المراقبة. مما يسمح أيضًا بتهريب الأسلحة والبضائع والمخدرات. وتتفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر، مما يزيد فرص التحالفات مع الكيانات السياسية أو العسكرية المعارضة لدولة المقر (السودان) لحساب دولة الأصل (تشاد).

ثانيًا: ليبيا

١- أثر العامل الديموغرافي

هناك تداخل ديموغرافي كبير بين تشاد وليبيا، فأغلب القبائل الليبية الكبرى لها امتدادات داخل تشاد[١٦]، وتتماهى القبيلة مع المعارضة السياسية المسلحة؛ وهذا نتيجة طبيعية لمتلازمة السلطة والقبيلة، حيث إن أي انقلاب على السلطة المسيطرة، كان يتم عبر الشراكة بين القبيلة والجيش، ثم تنطلق المعارضة لتتشكل بذات الثنائية. والصراع الفعلي في الجنوب الليبي خلال السنوات المنصرمة ذو خلفية عرقية قبلية، وكان هناك من العرب والطوارق، من اتهموا قبائل التبّو(القرعان) الليبية بالعمل على تشكيل كيان انفصالي؛ لتأسيس دولة التبو في المنطقة؛ ولجمع شتات الإثنية الموزعة بين أربع دول، هي: ليبيا، وتشاد، وجمهورية النيجر، والسودان. ورغم أن نسبة حضور التبّو (القرعان) في المجتمع التشادي لا تتجاوز ٧٪، إلا أنه كان لهم دائما دور مهم في السياسة والحياة العسكرية، ولاسيما بعد سيطرة الشماليين على الحكم منذ أواسط سبعينيات القرن المنصرم، عندما تم إقصاء الجنوبيين المسيحيين، وبعد الإطاحة بنظام القذافي في العام ٢٠١١م، دخلوا في تحالفات مع قوى قبلية ضد قوى قبلية أخرى،

(١٥) «محمد نوري...المعارضة التشادية،» الجزيرة نت، (٧ يناير،٢٠٠٧م)، https://www.aljazeera.net/programs/today-interview/2007/1/8/محمد-نوري-المعارضة-التشادية.

(١٦) انظر: المحور الثاني، عن طبيعة التوزيع القبلي بين دول الجوار.

وخاضوا معارك في: سبها، وأوباري، ومرزق، والكفرة، وفي عام ٢٠١٢م أعلن عيسى عبدالمجيد منصور زعيم قبيلة التبو في ليبيا، إعادة تنشيط «جبهة التبو لإنقاذ ليبيا»، وهي جماعة مقاومة كانت نشطة بالفعل قبل ذلك[١٧].

٢- المعارضة السياسية القبلية المسلحة

تتواجد المعارضة التشادية في الجنوب الليبي، وتسيطر على بعض المناطق، وتمتلك الأسلحة والأموال، وقد تجعل من الجنوب الليبي ساحة خلفية لصراعها مع النظام والجيش في تشاد، وتكمن مخاطر سيطرة المعارضة التشادية على الجنوب الليبي الرئيسة؛ في أنها قد تصل إلى تقسيمه، أو السيطرة عليه بشكل علني، فيصبح مسرحًا مملوكًا للمعارضة المسلحة والجماعات المتطرفة في تشاد، كما أن انهيار منظومة الدولة؛ ستزيد من تغول العصابات المسلحة العابرة للحدود مع تشاد، التي عانى منها الجنوب الليبي بشقيه الغربي والشرقي، فالمعارضة التشادية متستقرة فعليًا على الأراضي الليبية، وتمتلك إمكانات هائلة، وهذ ما يجعلهم يمثلون خطورة كبيرة على المناطق الحدودية لعدة دول متاخمة، بما فيها السودان والجزائر، علاوة على تشاد ...[١٨]. ويعدُّ الذين قادوا المعارضة السياسية المسلحة من إثنية التبّو (قبيلة القرعان) منخرطين في مشاكل سياسية قبلية تاريخية[١٩]، فالصراع كان قبليًا بين قبائل القرعان والفلاتة وبعض القبائل العربية التي كانت مهمشة في عهد الرئيس السابق ديبي من جهة، كما أن الرغبة في التخلص من حكم ديبي كانت كبيرة جداً من جهة أخرى، باعتبار أنه ينطلق من أساس قبلي للحكم، وكون قبيلة الزغاوة التي ينتمي إليها الرئيس ديبي تمثل نسبة قليلة من سكان تشاد، ورغم ذلك حكمت البلاد ثلاثة عقود، وأقصت بقية القبائل الكبرى عن السلطة، لذلك، نجد -الآن وبوضوح- أن المعارضة التشادية تتكون من القبائل ذات الأصول العربية، وتحديداً قبيلة القرعان، ومجموعة قبائل أخرى، وبالتالي، فإن هذا الصراع القبلي قد يستمر طويلاً ما بين القبائل العربية وقبيلة الزغاوة، وبخاصة أن أسرة ديبي ما زالت تحكم البلاد الآن؛ من خلال المجلس العسكري الانتقالي»[٢٠].

---

(١٧) «كيف يؤثر رحيل ديبي في الأوضاع في ليبيا؟،» صحيفة العرب، (٢٦، أبريل، ٢٠٢١م)، https://alarab.co.uk/كيف-يؤثر-رحيل-ديبي-على-الأوضاع-في-ليبيا؟.

(١٨) «مقتل الرئيس التشادي ينذر بأزمة كبيرة في الجنوب الليبي... ما تفاصيلها؟،» سبوتنك عربية، (٢٠، أبريل، ٢٠٢١م)، https://arabic.sputniknews.com/arab_world/202104201048750098-/مقتل-الرئيس-التشادي-ينذر-بأزمة-كبيرة-في-الجنوب-الليبي-ما-تفاصيلها؟.

(١٩) إذ تتهم الرئيس التشادي الراحل بالوقوف وراء مقتل عدد من أبنائها؛ عندما نجح في الإطاحة بنظام الرئيس حسين حبري (الذي ينتمي لقبيلة التبّو) في ديسمبر ١٩٩٠م، منطلقًا من السودان، حيث كان لاجئًا، وبدعم ليبي مباشر، على خلفية الحروب التي قامت بين البلدين، عندما كان حبري مدعومًا من فرنسا والولايات المتحدة.

(٢٠) «ما تأثير غياب ديبي على دول الجوار؟،» إندبندنت عربية، (٢١، أبريل، ٢٠٢١م)، https://www.independentarabia.com/node/214806/سياسة/تقارير/ما-تأثير-غياب-ديبي-على-دول-الجوار؟.

٣- التأثيرات الأمنية على الاستقرار الليبي والإقليمي

لا شك أن الفوضى في المنطقة، ستسهل مجال الحركة للإرهابيين لتحقيق أهدافهم، لذلك، ظهر البيان المشترك بين ليبيا والنيجر والسودان؛ لتأكيد وحدة مصير الدول الثلاث في وجه أيّ تحديات بعد رحيل ديبي، وفي حال سقوط تشاد في أتون الاحتراب الداخلي؛ فإن ذلك سيتيح المجال لجماعات متطرفة، مثل: بوكو حرام، وداعش، وغيرها؛ للتموضع في المشهد الجديد، وتأسيس إمارات إرهابية، سواء في شمالي تشاد أو في غربيّها، لذلك، فأي اضطراب سياسي وأمني في تشاد من شأنه أن يهدد كامل محيطها الجغرافي، الممتد من ليبيا شمالًا إلى جمهورية أفريقيا الوسطى جنوبًا، ومن السودان شرقًا إلى موريتانيا غربًا، وقد يدفع بدخول لاعبين دوليين جدد إلى المشهد التشادي؛ لمزاحمة النفوذ الفرنسي المتجذر[٢١].

مع ملاحظة، أن الإرهاب بمختلف أنواعه؛ من مجموعات مسلحة، وجهاديين، وعصابات للتهريب، ستشكل -في الوقت نفسه- ملاذًا للمتمردين التشاديين، الذين قد يستغلون هذه اللحظة لاستئناف تحركهم. وقد أعلن بعضهم دعمهم لأرتال المتمردين في غربي تشاد[٢٢]، ونكوصهم إلى الشمال التشادي، قد يدفعهم إلى الجنوب الليبي، فيقومون بممارسات قطع الطرق، أو تهديد حقول النفط، فعودة المتمردين التشاديين –مجددًا- إلى المشهد الليبي؛ من شأنه تهديد أمن البلاد، إذ من الممكن أن يتم تجنيدهم كمرتزقة لصالح خليفة حفتر، أو أن يتخذهم الأخير ذريعة لتعزيز سلطته في إقليم فزان (جنوب غربي ليبيا)، كما فعل في عام ٢٠١٩م، وكل ذلك، قد يدفع إلى دخول لاعبين دوليين جدد إلى المشهد التشادي؛ لمزاحمة النفوذ الفرنسي المتجذر، كما أسلفنا، أو دخول قوى وجماعات أخرى مهددة للأمن[٢٣].

وختامًا، يمكن القول: إن السودان وليبيا وتشاد يمثلون؛ عبر المكون الديموغرافي المشترك دولاً قابلة للترابط أو التفكك، وبحسب ما اتضح –تاريخيًا- من استخدامهم المعارضة أوراقًا للضغط على الدول المجاورة، فإن المكونات القبلية المشتركة كانت عاملًا سلبيًا أكثر منه إيجابيًا، على صعيد التعاون وتعزيز العلاقات بين الدول. وبالنظر للامتداد العابرة للحدود السياسية، يتضح أن القبائل العربية استطاعت أن تمهد لحزام عربي يحيط بالحزام الأفريقي، من خلال العلاقات الراهنة بين قبائل: رزيقات السودان، والقرعان في تشاد وليبيا والنيجر، كما أن تعيين حاكم إقليم دارفور من قبيلة الزغاوة، سيلقي بظلاله على الإرث التاريخي القديم، الذي لم يكن جيداً بما يكفي لبناء الثقة، وعليه، فالأنظمة الانتقالية في تشاد والسودان تواجه تمايزًا

---

(٢١) «مقتل رئيس تشاد يهدد بتغيير معادلة الأمن في المنطقة،» وكالة الأناضول التركية، (٢٥، أبريل، ٢٠٢١م)، https://www.aa.com.tr/ar/2219981/أخبار-تحليلية/مقتل-رئيس-تشاد-يهدد-بتغيير-معادلة-الأمن-في-المنطقة-تحليل.

(٢٢) «عواقب رحيل ديبي في المنطقة غير واضحة لكنها تثير قلقاً،» سويس إنفو، (٢٢، أبريل، ٢٠٢١م)، https://www.swissinfo.ch/ara/46557206/عواقب-رحيل-ديبي-في-المنطقة-غير-واضحة-لكنها-تثير-قلقا.

(٢٣) «مقتل رئيس تشاد يهدد بتغيير معادلة الأمن في المنطقة،» وكالة الأناضول التركية (مرجع سابق).

وتوازيًا في المستويات القبلية كافة؛ مما يهدد بالفوضى الشاملة عند انهيار التسويات السياسية التي تمت في البلدين، ويقود إلى انهيار النظام والأمن الإقليميين.

ثالثًا: الحوار التشادي السوداني، والتشادي الليبي

١- زيارة الرئيس التشادي للخرطوم، وزيارة نائب المجلس الانتقالي الليبي لتشاد

كان وصول الرئيس محمد ديبي إلى الخرطوم في ٢٩ أغسطس عام ٢٠٢١م[٢٤]، في زيارته الأولى عقب تقلده منصب رئاسة المجلس العسكري حدثًا مهمًا، وكذلك، زيارة نائب المجلس الانتقالي الليبي موسى الكوني لتشاد. وتأتي هاتان الزيارتان في إطار محاولات تشاد لتعزيز الأمن بينها وبين البلدين؛ كنتاج للدوافع السياسية والأمنية، وبخاصة في ظل الأوضاع السياسية والأمنية الهشة في المنطقة.

ويأتي هذا، في وقت تزايدت فيه وتيرة التحركات الأمنية والدبلوماسية بين تشاد وليبيا والنيجر والسودان؛ لإعادة إحياء الاتفاق الأمني الرباعي، وتفعيل القوة العسكرية المشتركة بين الدول الأربع، بما يحول من دون توغل تنظيمات إرهابية وجماعات متمردة، وتقود تشاد حملة ترمي إلى الحد من الارتدادات الإقليمية للتغيرات السياسية في الداخل التشادي. وجاءت التحركات، من خلال جملة من اللقاءات والمشاورات الأمنية والدبلوماسية، التي عقدتها مع دول الجوار؛ شريكتها في الحدود والجغرافيا، وشريكتها في الاتفاق الأمني لمكافحة الإرهاب منذ مطلع عام ٢٠١٨م، فقامت -في هذا السياق- بجملة من الاتصالات والزيارات المتبادلة مع دول الجوار، ولا سيما مع السودان وليبيا.

٢- دوافع وأهداف زيارة الرئيس التشادي ديبي (الابن) للسودان

يتميز النظامان في تشاد والسودان بكونهما نظامان سياسيان فوقيان، أي: لهما قاعدة اجتماعية محدودة، ومعارضة سياسية قوية في كلا البلدين، وخصوصًا تشاد، إذ كانت المعارضة المسلحة سببًا مباشرًا في مقتل ديبي (الأب)، بينما تحولت معارضة السودان المسلحة إلى شريك في الحكم بإقليم دارفور، الجار الحدودي المباشر لتشاد.

وتهدف تشاد من خلال زيارة الرئيس ديبي (الابن) إلى السودان لتحقيق عدة أهداف، أهمها: الاستفادة من التجربة السودانية فيما يخص انتقال السلطة. والسعي لتوطيد أركان نظام محمد ديبي كرئيس قادم لتشاد عقب انتهاء فترته الانتقالية. والتأكد من استمرارية الدعم السوداني كما كان في عهد ديبي (الأب)،

(٢٤) «رئيس المجلس العسكري الانتقالي التشادي يصل الخرطوم،» موقع البوابة الإخباري، (٢٩، أغسطس، ٢٠٢١م)، https://www.albawabhnews.com/4421761.

إذ ساهم دعم السودان في توطيد سلطته. ومحاولة تشاد تأدية دور إقليمي جديد؛ يعزز الأمن الإقليمي، ومن ثم، يعزز أمن الوحدات السياسية المكونة للنظام الإقليمي في منطقة القلب الأفريقي. وإحياء القوة المشتركة لحماية الحدود بين ليبيا السودان تشاد النيجر، ومن ثم، تقويض المعارضة التشادية، وقطع الطريق أمامها للحصول على أي دعم من هذه الدول. وتعزيز الأمن الذاتي لإقليم دارفور، وهنا تبدو جلياً، ثنائية السلطة والقبيلة واضحة، من خلال انتماء الرئيس ديبي وحاكم إقليم دارفور السوداني لذات القبيلة (الزغاوة).

٣- دوافع وأهداف زيارة نائب رئيس المجلس الانتقالي الليبي موسى الكوني لتشاد

مع انتشار التنظيمات الإرهابية في الغرب الليبي، تستهدف ليبيا وتشاد: فرض حصار أمني يمنع مرورها عبر الصحراء الشاسعة إلى أراضيهما، ويقطع سبل الدعم بينها وعناصر متمردة في كل من تشاد والسودان[٢٥]. وقامت تشاد في إطار ذلك، باستثمار زيارة نائب رئيس المجلس الانتقالي الليبي موسى الكوني للاتفاق حول عدة قضايا، مثل: تأمين الحدود المشتركة. وحل إشكاليات الهجرة والعمليات الإجرامية والمتاجرة بالبشر. وإطلاق مشاريع الشراكة فيما يخص التنمية والتعاون الثنائي. وتفعيل الاتفاقيات الثنائية المشتركة. والتعاون لإخراج الفصائل المسلحة التشادية من الأراضي الليبية؛ لأن استمرار وجود هؤلاء في الجنوب الليبي يشكل تهديدًا وخطرًا على أمن واستقرار ليبيا، كما هو تهديد لأمن واستقرار تشاد. وضرورة تفعيل الاتفاق الأمني الرباعي الذي جرى توقيعه بين دول: تشاد وليبيا النيجر والسودان، وإمكانية التوقيع على اتفاقات ثنائية جديدة في إطار هذه الاتفاقية الرباعية؛ بما يسمح بمعالجة الأوضاع العاجلة أو ذات الطبيعة الخاصة بالبلدين[٢٦].

الخاتمة

تعدُّ منطقة القلب الأفريقي ذات طبيعة قبلية شائكة، قد تعزز الأمن السياسي، أو قد تكون أحد أكبر مهدداته، ولذلك، استشعرت تشاد الآثار الإقليمية للتغيير السياسي في مشهدها السياسي الداخلي، وكانت في التعامل معها أسرع؛ لأنها -كما دول جوارها- تتأثر بها بشكل مباشر، وتؤثر في الاستقرار الداخلي فيها. والعوامل الإقليمية المتحكمة، لا تبرح: تشابك القبيلة والأمن والمشاكل المرتبطة بالحدود، ولأن القبائل

(٢٥) «الجنرال محمد ديبي في الخرطوم.. أسرار وكواليس الزيارة،» النورس نيوز، (٢٨، أغسطس، ٢٠٢١م)، https://alnwrs.com/2021/08/88008/.

(٢٦) «تشاد تقترح تشكيل قوة مشتركة على الحدود مع ليبيا،» سويس إنفو، (٢٥، أغسطس، ٢٠٢١م)، https://www.swissinfo.ch/ara/46896214/تشاد-تقترح-تشكيل-قوة-مشتركة-على-الحدود-مع-ليبيا.

المشتركة قد تكون ولاءاتها عابرة للحدود، فدوماً يكون التخوف الإقليمي من مدى قدرة دول الجوار على استقطاب هذه القبائل، ودعمها وتمويلها، بالدرجة التي تصبح فيها مهددًا لأمن دولة الإقامة.

وتبدو تحركات تشاد سباقة في استدراك هذا الأمر، والعمل على تقويضه؛ عبر تفعيل الاتفاقيات مع دول الجوار، بل وخلق اتفاقيات ثنائية داخل الاتفاق الرباعي، وذلك، في إطار دعم الأمن الإقليمي وتعزيزه، وهدفها في ذلك، دعم السلطة الحاكمة واستقرارها، وضمان استمراريتها من دون وجود مهدد مجاور، ويبدو أن هذا الأمر الإستراتيجي تقف وراءه خطة لا تبدو إقليمية بحتة كما قد يذهب بعضهم.

وعمومًا، فإن منطقة القلب الأفريقي التي تشمل دول الاتفاق الرباعي، هي وحدها القادرة على دعم الأمن القومي والإقليمي، في حال امتلاكها الإرادة السياسية لذلك، فالأمن القومي مطلب للتنمية والاستقرار السياسي، وتظل العقبة هي: كيف تكسر هذه الدول إطار التحالفات التليدة بين القبيلة والسلطة؛ بوصفها التحدي الأكبر الذي يواجه الساسة والقادة قبل المجتمعات؟

الاقتصاد الكلي التونسي: بين الأزمة المزمنة، وضعف الأداء المؤسسي

د. علي الشابي، أستاذ الاقتصاد بجامعة تونس الأولى، تونس.

الكلمات المفتاحية:

(الاقتصاد الكلي، الاقتصاد التونسي، الأداء المؤسسي، المؤشرات الاقتصادية، الأزمة الاقتصادية)

مرّ الاقتصاد التونسي بتدهور تاريخي –باستمرار– في جل مؤشراته منذ الاستقلال، ولا سيما في الوقت الراهن. ورغم أنّ البلاد قد شهدت تقلّبات وصدمات اقتصادية عميقة بصفة دورية –تقريبًا– خلال الستين عامًا المنصرمة (وتحديدًا في الأعوام: ١٩٦٢م، و١٩٦٩م[١]، و١٩٨٤م[٢]، و٢٠١١م[٣])، إلا أن نطاق كل منها وعمقه لم يتجاوز نطاق الأزمة الراهنة وعمقها. فنسبة البطالة الهيكلية، راوحت بين: ١٦و١٧٪ (وكانت النسبة أكثر من ٣٠٪ في فئة خرّيجي الجامعات) طيلة ٥ سنوات متعاقبة، وعجز عام ودين غير مستدامَيْن طيلة ٨ سنوات متعاقبة، وانزلاق متواصل للدينار في الأجل البعيد مقارنة بالدولار، وانخفاض متواصل للاستثمار الخاص بالأسعار الجارية منذ عام ٢٠١١م[٤]، وتغيُّر للسياسات المالية خلال العام المالي طيلة العشر سنوات المنصرمة[٥]، ... كل هذه الملامح «الثابتة» لم تشهدها تونس منذ الاستقلال.

ولم يكن تدهور الأداء الاقتصاد التونسي بمنأىً عن تداعيات أزمة جائحة الفيروس التاجي المستجد، التي فرضت الإغلاق العام لكل منافذ الاقتصاد، بحيث زاد التدهور عمقًا، وتفاقمت

(١) حسين ديماسي، «تراكم رأس المال وتوزيع الدخل: إعادة إنتاج التكوين الاجتماعي التونسي ما بعد الاستعمار: نهاية الخمسينيات–نهاية السبعينيات،» (أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية والاقتصادية، ١٩٨٦م).

(٢) الهادي التيمومي، تونس ١٩٥٦م–١٩٨٧م، (تونس، دار محمد علي للنشر، ٢٠٠٦م).

(3) The World Bank, *The Unfinished Revolution: Bringing Opportunity, Good Jobs and Greater Wealth to all Tunisians* (Washington, D.C.: World Bank Group,2014), https://www.worldbank.org/en/country/tunisia/publication/unfinished-revolution.

(4) Par Ali Chebbi, "L'insoutenabilité de la Dette Tunisienne Est Due au Mode de Gestion des Finances Durant Les Dernières Années," *Espace Manage*, Novembre 22, 2016, https://www.espacemanager.com/linsoutenabilite-de-la-dette-tunisienne-est-due-au-mode-de-gestion-des-finances-durant-les-dernieres.

(٥) انظر: قوانين المالية التكميلية، خلال العشر سنوات المنصرمة، في موقع وزارة المالية التونسية، http://www.finances.gov.tn/ar.

الأزمة الاقتصادية إلى حدّ تخفيض الترقيم السيادي من قِبل الوكالات العالمية المتخصّصة في ذلك، ممّا أدّى إلى تراكم الحواجز المانعة لوصول التمويل الخارجي من الأسواق المالية.
ويمكن تصوير الواقع الاقتصادي الكلي الراهن بحلقة مفرغة؛ تُرسم كالآتي:

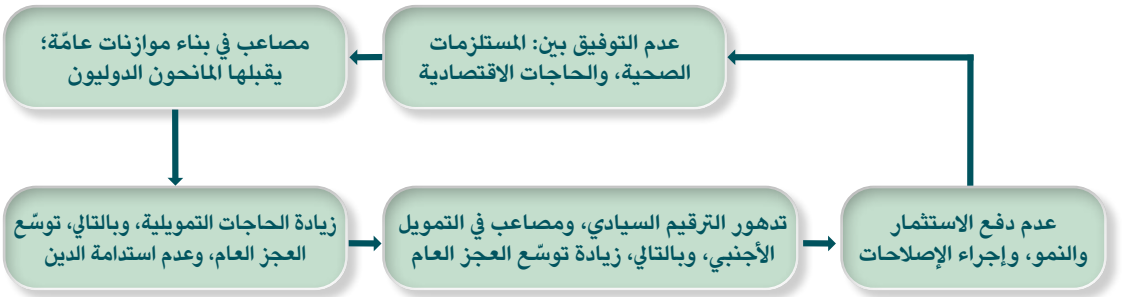

• رسم توضيحي لواقع الاقتصاد التونسي الراهن

وفي ظل المصاعب المتراكمة؛ لتغطية المصاريف التشغيلية لعام ٢٠٢١م، وعدم تكثيف التنسيق بين السياسات المالية (الحكومة)، والسياسات النقدية (البنك المركزي)، والاستنفاد النسبي لمصادر التمويل، انتقل وفد تونسي في شهر مايو من العام نفسه، بقيادة وزير الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار إلى واشنطن، حاملًا برنامجًا «للإنعاش الاقتصادي»[٦]، يتضمّن «خطة طوارئ» (تم الإعلان عنها في مارس ٢٠٢٠م، بقيمة ٢,٦ مليار دينار تونسي، أي: ٢.٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي)؛ بغية تقديمه لمسؤولي صندوق النقد الدولي؛ للحصول على دعم مالي، إلاّ انّ الزيارة بدت من دون نتائج؛ وذلك، لعدم دقّة البرنامج، ولغياب الجوانب العملياتية في بعض أجزائه، علاوة على دعوة الصندوق إلى العمل الفني بين الخبراء قبل الاتصال بوفد عالي التمثيلية.

وفي المدة الأخيرة، زادت المؤشرات الاقتصادية تدهورًا؛ في ظل غياب الحكومة، وتجمِيد البرلمان من قبل رئيس الجمهورية؛ في سياق أزمة دستورية. فتعطّلت مساعي التمويل الأجنبي للاقتصاد، وتأجّلت القرارات والإصلاحات. فما المآلات الممكنة للاقتصاد التونسي؟ وما الخيارات المطروحة؟ وما سبل الخروج من الأزمة، ولو في المدى القصير؟

وفي سياق هذه التساؤلات، فسنخصص الفقرة الأولى لأهمّ ملامح الاقتصاد التونسي الكلي. أما الفقرة الثانية، فمُخصَّصة للتقديرات الممكنة لنهاية العام ٢٠٢١م، وبناء السيناريوهات المحتملة.

(٦) قانون رقم ١٠٤ لعام ٢٠٢٠م، بشأن إنعاش الاقتصاد وتسوية جرائم العملة، الذي أقره مجلس نواب الشعب في ١٢، يوليو، ٢٠٢١م.

أولًا: ملامح الاقتصاد الكلي التونسي، صلابته ومواطن هشاشته

١- قراءة سريعة في أهم التحدّيات الحاضرة

كان نموُّ الناتج المحلي الإجمالي -في المتوسط- نحو ٤.٣٪ سنويًا في بداية عام ٢٠٠٠م، ونحو ٦.٧٪ في عام ٢٠٠٧م؛ بدافع ارتفاع أسعار الفوسفات العالمية المتزامن مع ارتفاع إنتاجه، وكذلك، المواد الأولية والزراعية التي كانت تونس تصدّرها. ثمّ تباطأ النموّ إلى نحو ٤.٢٪ في عام ٢٠٠٨م؛ بدافع رجوع الأنشطة إلى منحاها الأصلي، وتعطّل الإنتاج في بعض القطاعات في ذلك العام، ثم إلى نحو ٣.٣٪ سنويًا، في المدة بين: ٢٠٠٩م، و٢٠١٠م؛ بسبب الركود العالمي، وبخاصة في أوربا(٧).

وكان لهشاشة المؤسّسة الرسمية، وعدم استقرارها، وغياب برامج التنمية الاقتصادية المتوسطة والطويلة المدى اعتبارًا من عام ٢٠١١م تأثير سلبي للغاية في النمو الاقتصادي، فقد تقلص الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة إلى نسبة نمو سلبية، بلغت -١.٩٪ في عام ٢٠١١م قبل أن يتعافى لينمو بمتوسط نسبته نحو ٣.٢٪ سنويًا بين عامي: ٢٠١٢م، و٢٠١٤م. وقد شهد الاقتصاد التونسي مزيدًا من التدهور جراء الحوادث الإرهابية الخطيرة في عامي: ٢٠١٥م و٢٠١٦م، إذ انخفض الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة إلى أدنى مستوى له منذ عام ٢٠١١م متأثرًا -سلبًا- بالهجمات على قطاع السياحة، وهي التي أثرت كذلك في تدفقات الاستثمارات الأجنبية، فضلًا عن الاضطرابات في إنتاج الفوسفات، وفي النقل، وفي قطاعات أخرى في بيئة اقتصادية واجتماعية صعبة. ثم انتعش النمو بشكل طفيف إلى نحو ١.٨٪ في عام ٢٠١٧م، مدفوعًا بنمو الاستهلاك العام والخاص، في حين ظل الاستثمار والصادرات بطيئين. ثم واصل النمو عدم استقراره في مستويات منخفضة، إذ ارتفع إلى نحو ٢.٥٪ في عام ٢٠١٨م، وانخفض إلى نحو ١.٥٪ في عام ٢٠١٩م.

وفي المحصّلة، كان لغياب رؤية صناعية إستراتيجية متعددة الأبعاد، تنأى بالاقتصاد الوطني عن مخاطر محدودية منوال التنمية المُسجّل منذ عام ٢٠٠٠م، الذى كان يفرز نحو ٩٨٪ من النمو المُحتمل (أو الكامن، Potential GDP Growth)، مع تزايد نسب البطالة، وعدم مواكبة أغلب الصناعات لشروط التنافسية التكنولوجية الحديثة في القطاعات المصدّرة؛ كالزراعة، والصناعات الاستخراجية والتحويلية، بدأ النمو المحتمل في منحىً تنازلي منذ عام ٢٠٠٣م، إذ كان نحو ٤.٣٪، ووصل ذلك المنحى في يومنا هذا إلى ما لا يتجاوز ١.٢٪، وهي نسبة لا تمكّن من مسايرة الوافدين الجدد إلى سوق العمل، سواءً من المتخرّجين في الجامعات والمعاهد العليا، أو المتسرّبين من التعليم من مختلف الأعمار ممن يشكلون القوى العاملة.

---

(٧) البيانات الإحصائية في هذه الفقرة، مأخوذة من موقع المعهد الوطني للإحصاء، (والتحليل للكاتب)، http://www.ins.tn/.

وعلاوة على ذلك، تُلقي هذه النسبة المتدنّية من نمو الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة) بضلالها على تقليص الحيّز الجبائي؛ بشح موارد الدولة الضريبية، وبضغوط منظومة الدعم والتمويل لعجز الشركات المملوكة للدولة، ممّا وسّع نطاق العجز العام، وضاعف المديونية من نحو ٤٢٪ في عام ٢٠١٢م إلى أكثر من نحو ٩٠٪ حاضرًا؛ من الناتج المحلي الإجمالي، وجعلهما غير مستدامين، كما هي الحال الان، وعمّق – بالتالي- الهشاشة الاقتصادية، وعقّد مباحث الحلول المستدامة.

ولكن من جهة أخرى، فللاقتصاد التونسي نقاط قوة ومرونة، تبدو غير مستغلّة الاستغلال الأمثل، ولعلّ أبرزها (باختزال شديد): (١) درجة عالية من التنوع الاقتصادي، مقارنة بدول المنطقة، بحيث لا يتجاوز أوسع قطاع نسبة ١٠٪ من إجمالي حجم الاقتصاد التونسي، إلى أن نصل إلى القطاع السياحي الذي يساهم في الناتج المحلي الإجمالي بقيمة مُضافة، تبلغ نسبتها نحو ٤٪. (٢) درجة عالية من «التعقيد الاقتصادي»، الذي يُقاس بنسبة معرفة الصادرات، وتنوع اتجاهاتها الجغرافية في العالم. فقد احتلت تونس المركز ٤٦ عالميًا، في مؤشر التعقيد الاقتصادي ضمن ١٣٣ دولة عام ٢٠١٨م، والمركز الثالث عربيًا.

هذا، وتمكن نقطتا قوة الاقتصاد التونسي –أعلاه- من امتصاص الصّدمات العشوائية، التي يتلقاها الاقتصاد، وكذلك، من إمكانيات التغوّل في سلاسل القيم الصناعية العالمية، ولكن في غياب سياسات صناعية موجّهة نحو التجارة الخارجية، وفي ظل عدم تحفيز تنويع الشراكات الخارجية، تبقى نقطتا القوة هاتان من دون استغلال أمثل.

٢- تراكم التحدّيات المالية في العام المالي ٢٠٢٠م-٢٠٢١م

تميّز عام ٢٠٢٠م بعدد من عوامل عدم الاستقرار المؤسّسي، التي أثرت –مباشرة- في الأداء الاقتصادي للدولة. والواقع، أننا شهدنا تعيين ثلاثة رؤساء حكومة، بما ترتّب على ذلك من إحلال وتعيين في الإدارات الاقتصادية المتعاقبة، الأمر الذي أدى إلى عدم الاستقرار الإداري، وإلى انخفاض أداء تسيير الدولة. فأوّل الرؤساء المُعيّنين، لم يحظ بثقة البرلمان، والثاني، لم يستمر أكثر من ستة أشهر، والثالث، كان أداؤه أقل من المتوقع، باعتبار سياق أزمة الفيروس التاجي المستجد، وموجاتها الثلاث المتعاقبة، التي حصدت عددًا كبيرًا من الأرواح في أفريقيا، وشلت عددًا من الأنشطة الإنتاجية (بسبب الإغلاق)، أفضت إلى تراجع النمو الاقتصادي إلى نحو -٨.٢ ٪ في عام ٢٠٢٠م، وارتفاع نسبة العجز إلى نحو ١٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الدين العام إلى نحو ٩٠٪، مع ضغوطات تضخّمية.

هذا، وقد أدّى الوباء إلى تفاقم نقاط الضعف التي تعاني منها تونس منذ مدة طويلة، ونتجت عن استمرار الاختلالات المالية وزيادة الديون، والالتزامات الطارئة للشركات غير الفعالة المملوكة للدولة، ذلك، أن الازمة

أدّت إلى أكبر انكماش في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي منذ الاستقلال، ولا سيما مع ردة فعل السلطات التحوطية الصحية، إلى جانب ارتفاع نفقات التحويلات المباشرة، وتأثر الأجور؛ مما زاد العجز المالي. فكانت أربع موجات متتابعة[٨]. ويعزى هذا التذبذب في مواجهة الجائحة -بحسب تقديرنا- إلى ثلاثة أسباب أساسية، وهي: (١) طبيعة انتشار الفيروس وتوالده؛ مما يُحدِث موجات متوالية تنتشر عالميًا. (٢) قدرات النظام الصحي ومؤهلاته في مجابهة الأزمات. (٣) عدم قدرة السلطات التي تدير الأزمات على الوفيق بين هدف حماية صحة الناس من ناحية (من دون إزاحة المخاطر كليًا)، وضمان حدّ أدنى من النشاط الاقتصادي اللازم للحياة من ناحية أخرى. وهذا ما أقرّته الأدبيات الاقتصادية التي نُشرت -في سياق الأزمة- بين عامي: ٢٠٢٠م و٢٠٢١م[٩]. وقد توقع الخبراء، أن ينتعش نمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل متواضع في عام ٢٠٢١م، ولكن قد يستغرق الأمر سنوات قبل أن يعود النشاط إلى مستويات ما قبل الأزمة، وبخاصة إذا لم تتم معالجة الاختلالات الكبيرة، وتأخرت الإصلاحات الرئيسية.

وفي النهاية، استمر الاقتصاد يدور في حلقة مفرغة بين «مشروطيّة» دفع الاستثمار والنمو بمصادر التمويل، وبمناخ استثمار موات من ناحية، و«مشروطيّة» التمويل بضمانات متعلّقة بالإصلاحات وبدفع الاستثمار والنمو، وبيئة استثمار مواتية من ناحية أخرى. وكل ذلك، كان في سياق أزمة صحّية ومؤسسية، غيّبت نظيرًا رسميًا للمؤسسات المالية العالمية، وكذلك، للتكتلات الاقتصادية الجهوية.

---

(٨) أعادت السلطات فتح النشاط الاقتصادي في يوليو عام ٢٠٢٠م، بعد أن تجاوزت مرحلة الإصابات، ولكن مع تضرر عدد من القطاعات الاقتصادية. وفي أغسطس عام٢٠٢٠م، قررت الحكومة جعل ارتداء الأقنعة إلزاميًا بعد إعادة فتح الحدود؛ مما أدى إلى زيادة أخرى في عدد الحالات الجديدة، ودخول البلاد في موجة ثانية من الوباء، مع زيادة كبيرة في الحالات الجديدة، فضلاً عن الوفيات. وبناءً على ذلك، أعلنت الحكومة الجديدة عن سلسلة من الإجراءات، بما في ذلك: (١) حظر تجمع الأفراد في الأماكن العامة والخاصة. (٢) الإلزام بارتداء القناع في الأماكن العامة. (٣) ترتيب العمل الجماعي بساعات مخفضة لموظفي الحكومة. (٤) الحجر الوقائي أو حظر التجول. (٥) زيادة عدد أسرة العلاج إلى ١٢٠٠ سرير بنهاية أكتوبر.ثم أعلنت وزارة الصحة في يناير عام ٢٠٢١م عن حملة تطعيم وطنية ضد الفيروس؛ تهدف إلى تحصين ٥٠٪ من التونسيين فوق ١٨ سنة (أي: نحو ٦ ملايين شخص)، بتكلفة تبلغ نحو ١١١ مليون دولار بين عامي: ٢٠٢١م و٢٠٢٢م، ولكن لم يتمّ إنجاز شيء بسبب تأخّر وصول جرعات اللقاح. وفي مارس عام ٢٠٢١م، أطلقت تونس، بتأخير مدته شهر، حملتها التطعيمية التي تبدأ بـالمهنيين الصحيين في خط المواجهة ضد الوباء وكبار السن. كما تلقت السلطات التونسية نحو ١.٨ مليون جرعة حتى ٣٠ يونيو من العام نفسه. ومع توافر نحو ٣٠٠٠٠ لقاح يوميًا، تم تطعيم ٥٨٩٠٠٠ شخص فقط بشكل كامل اعتبارًا من ٣٠ يونيو ٢٠٢١. ثم كانت الموجة الثالثة التي شهدت زيادة حادة في عدد حالات الإصابة والوفيات ووصول متغير دلتا، فكانت موجة رابعة منذ بداية يونيو عام ٢٠٢١م، وأصبحت البنية التحتية الصحية مثقلة بالأعباء في المناطق كلها تقريبًا. وإضافة إلى ذلك، فشلت الحكومة في تسريع حملة التطعيم، بسبب نقص اللقاحات والتأخير في تلقيها. ووفقًا لذلك، تم إغلاق العديد من المناطق -فعليًا- مدة أسبوعين، مع حظر السفر بين المدن. وفي بداية شهر يوليو عام ٢٠٢١م، استفادت تونس من الدعم الخارجي من تطعيمات ومعدات طبية، وتمكّنت إلى غاية يوم ٧ سبتمبر عام ٢٠٢١م من تلقيح نحو ٤٤٠٠٠٠٠ شخص، بجرعة واحدة على الأقل، أي: نحو ٣٧٪ من السكان، و٢٥٥٠٠٠٠ شخص بجرعتين، أي: نحو ٢٧٪ من السكان.

انظر: في موقع صندوق النقد الدولي: https://www.imf.org/en/Countries/TUN#countrydata

(9) Richard Baldwin and Beatrice Weder di Mauro, *Economics in the Time of COVID-19* (London: CEPR Press, 2019), https://cepr.org/sites/default/files/news/COVID-19.pdf.

ثانيًا: التوقعات المحتملة لنهاية العام المالي ٢٠٢١م

١- آخر المستجدات الاقتصادية في الربع الثاني من عام ٢٠٢١ [١٠]

وفقًا للمعهد الوطني للإحصاء، قفز الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ١٦.٢٪ على أساس سنوي في الربع الثاني من عام ٢٠٢١م، بعد أن انكمش بنسبة -١.٧٪، على أساس سنوي في الربع السابق[١١]. وقد لا يعكس هذا النمو السنوي المرتفع المسجل في الربع الثاني من عام ٢٠٢١م تعافي الاقتصاد، بالنظر إلى الإجراءات التي اتخذتها الحكومة؛ لمجابهة تداعيات الجائحة، مثل: الإغلاق والحظر، التي تم العمل بها خلال تلك المدة، وهذا ما يعدُّه أهل الإحصائيات انتعاشًا إحصائيًا (Statistical rebound). فعلى أساس ربع سنوي، انكمش الاقتصاد في الربع الثاني من عام ٢٠٢١م، بنسبة -٢٪، مما يرسم صورة أوضح عن حال الاقتصاد.

وترسم البيانات الفصلية (بحسب مركز دراسات أوكسفورد إيكونوميكس) صورة أكثر دقة عن كيفية تأثير الأحداث الأخيرة في النشاط الاقتصادي والنمو. فقد انكمش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة -٢٪ على أساس ربع سنوي، بعد أن توسع بنسبة ٠.٢٪، على أساس ربع سنوي في الربع الأول من هذا العام. وكان الانكماش في الربع الثاني مدفوعًا بالانخفاضات الحادة في قطاع المطاعم (-٣٥.٢٪) على أساس ربع سنوي، حيث كانت القيود المفروضة على الحركة والتجمعات هي النظام اليومي في معظم الربع الثاني. كما أدت هذه القيود إلى التراجع الفصلي الحاد في قطاع النقل (-٢٠.٩٪). ومن ناحية أخرى، ارتفع إنتاج التعدين بما يناهز ٣٣,٦٪ بشكل ملحوظ، بعد الانكماش في الربعين السابقين. ومن القطاعات الأخرى التي أظهرت نموًا واعدًا، تكرير النفط، الذي نما بنسبة ٢٩.٤٪. وقد أدى الانكماش الفصلي الإجمالي في الربع الثاني إلى محو المكاسب التي تحققت في الانتعاش الاقتصادي في الربعين المنصرمين، وهو مؤشر واضح على مدى خطورة تأثيرات متحور دلتا في تونس.

ومن ناحية أخرى، أدت القيود المتزايدة على الحركة إلى تراجع الطلب والنشاط التجاري، مما أدى إلى ارتفاع معدل البطالة إلى ١٧.٩٪ في الربع الثاني من عام ٢٠٢١م. وتظهر أرقام المعهد الوطني للإحصاء، أن عدد السكان العاملين في تونس انخفض بمقدار ١٨٣٠٠ شخص، على أساس ربع سنوي في الربع الثاني، وأن معدل المشاركة يبلغ الآن ٤٧.٠٪، وهو أقل بمقدار ٠.٥ نقطة مئوية عن الربع السابق.

ومن المتوقع أن يتفاقم عجز الحساب الجاري؛ بسبب استمرار انخفاض صادرات الخدمات، واستمرار الاعتماد الكبير على الواردات. وعلى الرغم من التعافي النسبي للميزان التجاري في السلع إلى حد ما في النصف

(١٠) كل البيانات الإحصائية في هذه الفقرة مأخوذة من موقع «المعهد الوطني للإحصاء» التابع لوزارة الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار التونسية، http://www.ins.tn/.

(١١) مع الإشارة إلى انّ معهد الإحصاء قد غيّر «سنة الأساس» في احتساب نسب النمو؛ ممّا يؤثر إحصائيًا في البيانات المنشورة.

الأول من هذا العام؛ بسبب عدم ارتفاع الإيرادات، فإن قطاع الخدمات السوقية في تونس، وبخاصة السياحة، كان غير قادر على الرجوع إلى سالف نشاطه، ومن المتوقع أن يظهر ميزان الخدمات عجزًا هذا العام، ولكن يبدو من تعافي الميزان التجاري السلعي إلى حد ما، إلا أن تجارة الخدمات في تونس، وبخاصة السياحة، غير قادرة على القراءة. في حين أن التعقب السريع الأخير لحملة التطعيم سيعزز الانتعاش في السياحة. ونتوقع، أن يبقى رصيد من هذا العام، ومع استمرار الطلب العالمي تظل مخاطر السياسة مرتفعة.

ومن المتوقع أن يظل العجز العام (الذي يرتبط بالعجز التجاري الموضح سابقًا) عند ٤.١ مليار دولار هذا العام (٢٠٢١م)، وهي القيمة التي تحتاجها تونس لكسر «الحلقة المفرغة» (السالف ورودها). وفي الوضع الراهن، لا يمكن لتونس أن تواصل مفاوضاتها مع صندوق النقد الدولي، باعتبار حاجتها إلى نظير رسمي تلتزم معه ببرنامج إصلاحي في الاجل المتوسط، وتقدّم له المساعدات المالية والفنية، بعد أن تتمّ المفاوضات معه، بشأن قرض قيمته ٤ مليارات دولار في الأجل القصير. علاوة على ذلك، ستظل الإيرادات الحكومية تتعرض لضغوط بسبب النمو الاقتصادي الضعيف. ومن المفهوم، أن صندوق النقد الدولي نصح بضرورة تنفيذ الإصلاحات؛ بهدف تقليص فجوة المالية العامة، كما عرض مساعدته الفنية؛ لبناء ميزانية مقبولة مصاحبة بقرض مالي، إذ أكّد في تقرير صادر في شهر يوليو أن الدين العام سيصبح غير مستدام في القريب العاجل؛ إذا لم يتم تنفيذ الإصلاحات بسرعة وفعالية.

وأما عن التضخم، فقد ارتفع إلى ٦.٥٪، على أساس سنوي في يوليو، من ٥.٧٪ في العام المنصرم؛ مدفوعًا ليس فقط بالضغوط التضخمية العالمية (وهو توجّه عالمي بعد بوادر انفراج الجائحة) وإنما كذلك، بالارتفاع في أسعار المواد الغذائية، والمشروبات غير الكحولية، وأسعار التبغ، الأمر الذي دفع إلى دعوة رئيس الجمهورية لتجار التجزئة وتجار الجملة لخفض أسعارهم.

ومن جهة أخرى، زادت الحكومة الإنفاق المالي؛ لتخفيف الضائقة الاقتصادية الناجمة عن الوباء، ومع ذلك، ستكون هناك حاجة إلى مزيد من الإنفاق؛ لمعالجة تصاعد العبء الاقتصادي، الذي يتحمله التونسيون في الأسابيع الأخيرة، ومن المتوقع، أن يظل العجز المالي واسعًا عند نسبة ٩,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢١م.

٢- عن التوقعات قريبة الأجل، هل يصح القول: إن المخاطر أفضل من التحديات؟

إلى وقت كتابة هذه المقالة، ليس هناك معلومات رسمية تتضمن الإجراءات الاقتصادية والمالية، التي ستتخذها السلطة فيما تبقى من العام المالي ٢٠٢١م. ولذلك، نرى من المهم الاحتفاظ ببعض الافتراضات لبناء مآلات معقولة، ولكن من المهم، أن نطرح المخاطر الحقيقية التي يمر بها الاقتصاد الكلي التونسي، وأن نوضّح أن أغلبها مقدور على إدارته.

أ- أهم المخاطر التي تحوم حول الاقتصاد التونسي في عام ٢٠٢١م

يمكن اختزال المخاطر في ثلاثة عناصر، وهي على النحو الآتي:

- **مخاطر الطلب في السوق،** التي ترتفع كلّما انخفضت القدرة الشرائية؛ بمفعول التضخّم، وتقلّص المنتوج، وتعطّل حركية رجال الاعمال، كما تشمل هذا المخاطر التهديدات الإقليمية. ويزداد خطر الطلب في السوق بمحدودية الوصول إلى التمويل، وارتفاع معدلات البطالة (كما هي الحال الآن، وكما حللنا أعلاه). وقد يزداد «خطر الطلب في السوق» بزيادة الديون، وتراجع الاحتياطيات الأجنبية، جنبًا إلى جنب، مع عودة ظهور حالات الإصابات بالفيروس التاجي المستجد، مع حالة عدم اليقين التي يمكن أن تتواصل في الأشهر القليلة المقبلة. كما أن الجانب الخارجي، يمكن أن يزيد في هذا النوع من الخاطر؛ إذا تعطّلت سلاسل القيمة بسبب موجة أخرى من «الدلتا»، أو لاضطرابات أو لضعف النمو في المنطقة الأوربية.
- **مخاطر سعر الصرف،** التي تكمن في اضطراب سعر الصرف أو انزلاقه، بحيث تتضخّم المدفوعات بالدينار التونسي، سواء لتسديد الديون أو للاستيراد، حيث إن أغلب الدين الخارجي العام لتونس هو باليورو، وأنّ أكثر من ٨٠٪ من معاملات التجارة الخارجية تتم مع أوربا. فقد جرى تداول الدينار بمتوسط ٢.٨١ دينار/دولار في يوليو من هذا العام (٢٠٢١م)، وهو أعلى بنسبة ٢.٣٪ مما كان عليه في يوليو عام ٢٠١٩م. ويتوقع «أوكسفورد إيكونوميكس»[١٢]، أن يصل سعر الصرف إلى متوسط ٢.٨ دينار/دولار هذا العام، مع انخفاض طفيف يصل إلى ٢.٩ دينار/ دولار في عام ٢٠٢٢م، وعلاوة على ذلك، قد يجد البنك المركزي مصاعب في احتواء الضغوطات التضخمية المستوردة، مما يقلص المخزون من العملة الأجنبية؛ جراء سياسة التعديل في سوق الصرف.
- **مخاطر انزلاق العجز العام،** وتأكيد عدم استدامته، ذلك، أنّ مسار نمو الناتج المحلي الإجمالي ليس من المنتظر منه أن يسجّل ارتفاعًا كافيًا، مثلما ورد في الميزانية العامة، أي: ٤،٥٪. بل المنتظر ألاّ يتجاوز ٢٪، وهي نسبة ضئيلة لا تمكّن من تعافي الاقتصاد، ولا توظيف الشباب العاطل عن العمل، وفي الوقت نفسه، ستتقلّص موارد الضريبة؛ مما سيوسع العجز العام، ويرفع نسبة المديونية. وسيتداعى بسبب ذلك، تدهور في الترقيم السيادي، ودعوة تونس إلى نادي باريس؛ لإعادة جدولة الديون الخارجية، بما قد يترتّب عليها من ارتهان المؤسسات الدولية لإرادة الدّائنين، إذا أُخذ في الاعتبار أحد السيناريوهات المؤسسية التي سنذكرها في السطور اللاحقة.

(12) "Global Economic Databank." *Macroeconomic Database*, https://www.oxfordeconomics.com/microsites/databank.

ب- أهم السيناريوهات المؤسّسية

نؤكّد الطابع المؤسّسي للسيناريوهات، لأنّ الجانب الفني واضح. إذ الأمرُ مقتصر على تمويل أجنبي حتى تُكسر «الحلقةُ المفرغة» أعلاه في الأجل القصير، أو اعتماد إصلاحات «موجعة»، أي: قائمة على التقشف، وهو ليس ممكنا في واقع عدم الاستقرار المؤسّسي الراهن. وأبرز السيناريوهات:

- سيناريو عدم إرساء مؤسّسات رسمية دائمة (حكومة، برلمان) في أقرب الأوقات؛ ممّا سيتطلّب كثيرًا من الوقت، وسيدفع المستثمرين المحليين والأجانب إلى التزام الانتظار والحيطة. وهذا سيجعل الاقتصاد في انكماش، حتى ولو تحصّلت تونس على دعم مالي خارجي.
- سيناريو عدم الإعلان عن إصلاحيات هيكلية؛ بسبب ضعف القدرات التفاوضية مع المؤسسات المالية المانحة، مع الحاجة إلى الإنفاق؛ تلبية لرغبات المواطنين. وهذا قد يدفع المؤسسات الدولية إلى قبض المساعدات التي يمكن أن تقدّمها لتونس.
- سيناريو إبرام شراكات ثنائية جديدة مع دولة أو مع عدة دول، أي: مع تكتلات إقليمية، وعدم الالتجاء إلى المؤسّسات المالية المانحة؛ باعتبار صعوبة الشروط المفروضة، أو عدم كفاية الدعم المنتظر. وقد يتطلّب هذا السيناريو، تحمّل مسؤوليات تُجاه الشراكات القديمة، مثل: تلك مع الاتحاد الأوربي؛ لأنّ هذه الأخيرة ليست تجارية فقط.
- سيناريو الإسراع في إنجاز مؤسسات رسمية، وإنجاز ميزانية عامّة مقبولة، أي: (١) محدودة الحجم؛ حتى لا يتوسّع العجز. (٢) تتضمّن تعبئة موارد متنوّعة، منها: الضريبية وغير الضريبية، بتعزيز آليات جمع الضرائب. (٣) تتفق مع المتطلبات الفنية للمؤسّسات المالية المانحة. (٤) تتضمّن ضمانًا من بعض الدول الشريكة؛ للخروج للأسواق المالية العالمية. (٥) فيها إستراتيجية لإدارة الديون، وتحسين المالية العامة في نطاق زمني متوسط الأجل. (٦) تبعث رسائل مطمئنة، تضمن جودة حوْكمة رأس المال الوطني والأجنبي.

الوجود التركي في غربي أفريقيا: جمهورية النيجر نموذجًا

مريم عبد السلام أحمد موسى، مدرس مساعد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

الكلمات المفتاحية:

(اليورانيوم، شركة أورانو، غربي أفريقيا، الساحل الأفريقي، الصحراء الكبرى، تشاوش أوغلو)

تسعى تركيا إلى تطوير علاقاتها بالدول الأفريقية، وبخاصة مع دول غرب القارة ومنطقة الساحل الغربي، وذلك بهدف بناء عدد من الشراكات؛ التي تمكنها من تحقيق أهدافها الإستراتيجية، وتتمحور حول إيجاد موطئ قدم لها في هذا الجزء الإستراتيجي من القارة، فضلاً عن المشاركة في بلورة المعادلة الإقليمية في الساحل الأفريقي، وخصوصاً في ظل تشابك بعض القضايا المحددة لعلاقة أنقرة بالعالم العربي وبأوروبا وبأفريقيا، مثل: تنامي ظاهرة الإرهاب. وفي هذا السياق، يحاول الجانب التركي، بواسطة دعمه الكامل لدول الساحل والغرب الأفريقي، سواء أكان سياسيًا، أم اقتصاديًا، أم عسكريًا -منافسة بعض القوى الغربية في الساحل والصحراء، مثل: فرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى تطويق المصالح الإستراتيجية للقوى الإقليمية والدولية المناوئة للوجود التركي هناك[1].

وفي هذا السياق، يحاول هذا التقرير الموجز، إلقاء الضوء على أسباب التغلغل التركي في غرب أفريقيا، فضلاً عن أدوات هذا الوجود، والتحديات التي تواجهه، مع التركيز في الدور التركي في النيجر، سواء اقتصاديًا أو عسكريًا، إضافة إلى إلقاء الضوء على مستقبل العلاقات الأفريقية التركية في ظل جائحة كورونا.

أولاً: أسباب التغلغل التركي في غربي أفريقيا

تتعدد الأسباب التي تقف خلف السعي التركي للمضي قدمًا؛ لبسط نفوذها في غربي أفريقيا ومنطقة

(1) Ahmed Askar, "Turkey's Expansion in the Sahel, the Sahara and West Africa: Motivations and Ramifications," *Emirates Policy Center*, August 24, 2020, https://epc.ae/topic/turkeys-expansion-in-the-sahel-the-sahara-and-west-africa-motivations-and-ramifications.

الساحل الأفريقي، وذلك بواسطة تطويق المصالح الإستراتيجية للقوى الإقليمية والدولية المنافسة لها في هذه المنطقة، وبخاصة في ظل التطورات المتسارعة في الأقاليم المتاخمة؛ كشرق المتوسط، والشرق الأوسط. وفي هذا السياق، تحاول تركيا بواسطة هذا الوجود، مواجهة عدد من التحالفات المعقودة ضدها، بتكوين تحالفات مضادة؛ حتى تتمكن من موازنة القوى والنفوذ، إضافة إلى مزاحمة القوى الأوربية والغربية ذات الوجود الراسخ، ومنافستها في المنطقة والتأثير فيها؛ كالولايات المتحدة الامريكية، وفرنسا؛ لتحقيق المصالح والأهداف التركية[٢].

وفي سياق متصل، تقوم تركيا بالاعتماد على إستراتيجية «الاستثمار في الأزمات»، حيث تستغل سوء الأوضاع الداخلية للدول الأفريقية، الناتجة عن انتشار الجماعات الارهابية المنتمية لداعش والقاعدة، وبخاصةً في دول منطقة الصحراء الكبرى وغربيها (مثل: النيجر، وتشاد، ومالي، وبوركينا فاسو، وموريتانيا)، وبالتالي، فقد دخلت إلى النيجر؛ لتقديم مساعدات التدريب والخبرة العسكرية، ومن قبلها، افتتحت السفارة رقم ٤٣ لها في أفريقيا بغينيا الاستوائية، وفي هذا السياق، يمكن رصد المخطط التركي بواسطة مجموعة من الأهداف، على النحو الآتي[٣]:

أولًا: تحاول أنقرة محاصرة النفوذ الفرنسي في أفريقيا، وخصوصًا في مناطق السواحل الأفريقية، وذلك بالانتشار في الصومال والقرن الأفريقي وشرق القارة، حيث إن فرنسا هي الدولة الأوربية الوحيدة التي استطاعت نشر ٥٢٠٠ جندي لمكافحة الإرهاب، بواسطة عملية «برخان»، التي تحولت في الآونة الاخيرة إلى قوة «تاكوبا»[٤].

ثانيًا: حماية القواعد التركية في ليبيا، وبخاصة بعد الهجوم على قاعدة الوطية، وتحطيم منظومات الدفاع الجوي التركية هناك[٥].

ثالثًا: تعزيز وجودها في الغرب الأفريقي، حيث جاءت الجولة الأفريقية التي قام بها الرئيس التركي «أردوغان» أواخر يناير عام ٢٠٢٠م، التي شملت عدة دول، وهي: الجزائر، والسنغال، وجامبيا، بدلالات مهمة، فيما يتعلق باستراتيجية التغلغل التركي، فقد اتضح في تلك الجولة وجود محاولات تشكيل ميزان القوى الدولي، وخصوصًا فيما يتعلق بمنافسة تركيا لفرنسا في الساحل الأفريقي الغربي، في محاولة منها

(2) Samuel Ramani, "Turkey's Sahel Strategy," *Middle East Journal*, September 23, 2020, https://www.mei.edu/publications/turkeys-sahel-strategy.

(3) Hannah Armstrong, "Turkey in the Sahel," *International Crisis Group*, July 27, 2021, https://www.crisisgroup.org/africa/sahel/turkey-sahel.

(4) Alexis Habiyaremye and Tarık Ogulzuğuzlu, "Engagement with Africa: Making Sense of Turkey's Approach in the Context of Growing East-West Rivalry," *Uluslararası İlişkiler Konseyi İktisadi İşletmesi*, 11: 41, 2014, 10, http://www.jstor.org/stable/43926533.

(5) "Turkey's Intervention in Libya: Determinants and Challenges," *Emirates Policy Center*, August 4, 2020, https://epc.ae/topic/turkeys-intervention-in-libya-determinants-and-challenges.

لاختراق جدار الفرانكفونية المنيع، عبر أكبر حصونها في السنغال، فمنذ عام ٢٠١٠م، كانت العلاقات بين أنقرة وداكار في تطور مستمر، فقد أسهمت الشركات التركية في بناء مشروعات البنية الأساسية، ومن هنا، يتضح أن الرئيس التركي يقتفي آثار أسلافه الأتراك العثمانيين الذين سبقوه، في تأسيس علاقات قوية مع مختلف الأمراء والممالك والمجتمعات في جميع أنحاء القارة الأفريقية؛ خلال العهد العثماني(٦).

رابعًا: في سياق متصل، تستهدف تركيا من تحركاتها كافة في القارة الأفريقية -الاستئثار بالنفوذ السياسي والاقتصادي والأمني الكامل هناك، حتى تتمكن من تحجيم النفوذ الثقافي والاقتصادي العربي(٧).

خامسًا: يمكن إضافةً إلى ما سبق، الإشارة إلى الاهتمام التركي بتأمين المصالح الاقتصادية والتجارية، فضلًا عن إقامة علاقات اقتصادية راسخة مع دول المنطقة، إضافة إلى البحث عن فرص للشراكات في المنطقة، وذلك؛ لتعزيز مكانتها كقوة اقتصادية إقليمية فاعلة، حيث تتمثل المصالح الاقتصادية في سعي أنقرة إلى البحث عن أسواق، تستقبل السلع والبضائع والصناعات التركية، وعن موارد ومواد أولية؛ لتنمية الصناعات التركية، إذ تعاني تركيا نقصًا في هذه المواد، وبالتالي، أصبحت مضطرة لاستكمال هذا النقص من خارج حدودها؛ للحفاظ على صناعاتها الوطنية، واقتصادها بالتالي(٨).

ومن ناحية أخرى، فقد شكلت المصالح الاقتصادية التركية في الساحل الأفريقي أهمية كبرى، ذلك أنها تؤمن لها احتياجاتها المتعددة والمتنوعة، فإلى جانب الثروة النفطية التي تزخر بها المنطقة، نجد الثروة المعدنية أيضًا، مثل: اليورانيوم، والذهب، والفوسفات. ولعل أهم المصالح التركية في المنطقة، هي مسألة الوصول إلى اليورانيوم، إذ يعتمد الجانب التركي في تلبية نحو ٧٥٪ من احتياجاته من الكهرباء على الطاقة النووية، كما يعد إقليم الساحل الأفريقي مهمًا جدًا بالنسبة للمشاريع الأوربية المتعلقة بالطاقة الشمسية، كما تمثل هذه المنطقة، منطقة عبور إستراتيجية لمشروع خط أنابيب الغاز العابر للصحراء، الهادف إلى جلب الغاز النيجيري إلى أوربا(٩).

وفي السياق نفسه، تعمل تركيا أيضًا، على تعزيز طموحتها العسكرية، بحماية القواعد العسكرية التركية المزمع تدشينها في ليبيا والنيجر، وفتح سوق للترويج للصناعات التسليحية التركية في الغرب الأفريقي، الذي يشهد انتشارًا للتنظيمات الإرهابية، والصراعات المختلفة، كما أشرنا سابقًا(١٠).

---

(٦) حمدي عبد الرحمن، «التغلغل في أفريقيا..دوافع أردوغان لإحياء «العثمانية الجديدة»،» مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، (١١، فبراير، ٢٠٢٠م)، https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/5268.

(7) Dorian Jones, "Turkey and France Ease Tensions, but Africa Rivalries Remain," *VOA*, June 28, 2021, https://www.voanews.com/a/europe_turkey-and-france-ease-tensions-africa-rivalries-remain/6207563.html

(٨) «كيف تحاول تركيا تعزيز وجودها في غرب أفريقيا؟،» مركز الإنذار المبكر، (١١، يوليو، ٢٠٢١م)، http://www.ewc-center.com/2021/07/11/كيف-تحاول-تركيا-تعزيز-وجودها-في-غرب-أفريقيا؟/.

(9) Luis Simon,et al.,"Etude: Une Strategie Coherente de L'UE Pour le Sahel," *Parlement Européen*, May 11,2012, 9.

(١٠) «كيف تحاول تركيا تعزيز وجودها في غرب أفريقيا؟» (مرجع سابق).

ثانيًا: أدوات الوجود التركي في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل الأفريقي

شهدت منطقة الساحل الأفريقي عمومًا في الآونة الأخيرة، تناميًا ملحوظًا للوجود التركي، وكذلك الأمر في غربي القارة، وفي النيجر خصوصًا، فقد تجلى هذا بوضوح في الزيارات المتبادلة بين الجانبين، فضلًا عن القيام بتوقيع اتفاقيات تعاون في عدد من المجالات، وتمكنت أنقرة بالتالي، من توظيف جملة من الأدوات الدينية والاقتصادية والدبلوماسية، وأخرى رياضية وثقافية، في محاولة منها لفرض وجودها في هذه المنطقة المهمة للأمن الدولي وللقارة الأفريقية، وبالرغم من نجاحات تركيا في خلق موطئ قدم لها، وتوطيد نفوذها في القارة الأفريقية عمومًا وفي غربيها خصوصًا، إلا أن جائحة كورونا قد مثلت تحديًا واختبارًا حقيقيًا لقدرتها على تعزيز نفوذها، في ظل الأزمات المتلاحقة التي تحاصر الاقتصاد التركي، ومؤخرًا، قامت تركيا بالاعتماد على جملة متنوعة من الأدوات في مساعيها من أجل بسط نفوذها وفرضه على المنطقة، التي أثبتت قابليتها لبناء قواعد للنفوذ التركي هناك، ويمكن رصد تلك الأدوات، وهي على النحو الآتي[١١]:

١- الأدوات السياسية والدبلوماسية

تتمثل في القمم والزيارات الرسمية، التي تعد من أنجح الوسائل؛ من أجل تحقيق التقارب التركي الأفريقي، فقد بلغ إجمالي عدد الزيارات الرسمية بين أنقرة ومختلف البلدان الأفريقية نحو ٥٠٠ زيارة منذ عام ٢٠١٥م إلى عام ٢٠١٩م، بيد أن زيارة وزير الخارجية التركي «مولود تشاوش أوغلو» للساحل الأفريقي في ١٠ سبتمبر عام ٢٠٢٠م، مثلت نقطة ارتكاز رئيسة للوجود التركي في المنطقة؛ حيث تضمنت زيارته دول: مالي، وغينيا بيساو، والسنغال[١٢].

٢- الأداة المتعلقة بالقوة الناعمة

اعتمد الجانب التركي -في كثير من الأحيان- على العامل الديني، والمكون الإسلامي؛ لتعزيز نفوذه في المنطقة، وخير دليل على ذلك، قيام حكومة أنقرة بتمويل جمعية دينية تركية؛ لبناء أكبر مسجد في غربي أفريقيا، في جمهورية غانا عام ٢٠١٨م، إضافة إلى ذلك، فقد اعتمدت أيضًا، على توظيف الرياضة؛ لتحقيق تقارب أكبر مع الأفارقة، حيث تقوم شركة «بينيغن» بالإشراف على بناء استاد «جابوما» الرياضي في الكاميرون، الذي من المقرر أن يحتضن النسخة المقبلة من نهائيات كأس الأمم الافريقية[١٣].

---

(١١) «كيف تحاول تركيا تعزيز وجودها في غرب أفريقيا؟» (مرجع سابق).

(12) Askar, "Turkey's Expansion in the Sahel, the Sahara and West Africa: Motivations and Ramifications."

(13) Askar, "Turkey's Expansion in the Sahel, the Sahara and West Africa: Motivations and Ramifications."

وفي سياق متصل، قامت تركيا أيضًا، بالمساهمة في تنفيذ عدد من المشروعات المتعلقة بالبنية التحتية في الدول الأفريقية، كي يمكنها ذلك من خلق رابطة بينها وبين تلك البلدان والمواطنين الأفارقة، وبالتالي، فقد شملت مشاريع الشركات التركية عددًا من مجالات البنى التحتية، مثل: إنشاء الموانئ، وتعبيد الطرق، وبناء السدود، وغيرها. وفي هذا السياق، تعدُّ دولة السنغال نموذجًا واضحًا لمدى تغلغل الاستثمارات التركية في الغرب الأفريقي وتصاعدها خلال المدة الأخيرة، فقد قامت أنقرة بالعديد من المشروعات تخطت قيمتها ٧٠٠ مليون دولار؛ كـمشروع مطار «بليز دياغني الدولي»، ومركز المؤتمرات الدولي، وإنشاء خطوط السكك الحديدية، ومشروع المدينة الجديدة قرب العاصمة السنغالية داكار، كما بدأت شركة «توسيالي» التركية للحديد والصلب بالاستثمار في السنغال منذ عام ٢٠١٧م، بعد أن كانت قد دخلت القارة الأفريقية منذ أن بدأت بالاستثمار في الجزائر في العام ٢٠١٣م(١٤).

ومن ناحية أخرى، تواصل تركيا أيضًا، تعميق تغلغلها في قطاع الموانئ البحرية، حتى تستطيع السيطرة على مزيد منها، ولا سيما في الساحل الغربي للقارة الأفريقية، فقد تمكنت مجموعة «البيرق» التركية من السيطرة على إدارة ميناء كوناكري المستقل بعقد مدته ٢٥ عامًا؛ كاستثمار تجاوزت قيمته ٧٠٠ مليون دولار، فضلاً عن قيامها بضخ نحو ٢٥٠ مليون دولار في مشروعات البنية التحتية بالنيجر؛ حيث استطاعت مجموعة من الشركات التركية الفوز بعقود ضخمة، أهمها: بناء مطار نيامي الجديد، بتكلفة تخطت ١٥٤ مليون يورو، وفي السياق نفسه، تسعى للسيطرة أيضًا، على مشروعات متعلقة بإدارة الموارد والثروات وطرق المواصلات الأفريقية، فعلى سبيل المثال: قامت بإنشاء مشروع «متروباص» في العاصمة باماكو(١٥).

٣- الأداة الأمنية

ينطلق النموذج الأردوغاني من طموحات قوية، وذلك بواسطة تأسيس إمبراطورية تاريخية، حيث يقوم بالاستناد في مشروعه التوسعي إلى الاعتماد على القوة العسكرية، جنبًا إلى جنب، مع الأدوات الاقتصادية والدبلوماسية، وفي سياق متصل، فقد ساعده على ذلك حالة الضعف والهشاشة التي تُعاني منها الدول الأفريقية، مثل: ليبيا، والصومال، مما شكل وضعًا مثاليًا للاستغلال من قبل عدد من القوى الطموحة وفي مقدمتها تركيا، وهو ما يبرر حالة التدافع الأولى على أفريقيا؛ من قبل القوى الأوربية خلال الحقبة الإمبريالية(١٦).

---

(١٤) خالد بشير، «التنافس الفرنسي التركي المتصاعد في أفريقيا... صراع النفوذ العسكري والاقتصاد والقوة الناعمة،» حفريات، (١٧، مايو، ٢٠٢١م)، http://www.hafryat.com/ar/blog/التنافس-الفرنسي-التركي-المتصاعد-في-أفريقيا-صراع-النفوذ-العسكري-والاقتصاد-والقوة-الناعمة

(١٥) «كيف تحاول تركيا تعزيز وجودها في غرب أفريقيا؟» (مرجع سابق).

(١٦) حمدي عبد الرحمن، «التغلغل في أفريقيا.. دوافع أردوغان لإحياء «العثمانية الجديدة».» (مرجع سابق).

وقامت تركيا بتعميق التعاون الأمني مع دول الساحل الأفريقي الغربي، حيث تعهدت أنقرة في عام ٢٠١٨م بتقديم نحو ٥ ملايين دولار، وذلك كمساعدة مالية ضمن جهودها في مكافحة الإرهاب في غربي أفريقيا، كذلك فقد استطاعت توقيع عدد من الاتفاقيات الأمنية مع عدد من الدول في المنطقة، مثل: غامبيا، وكوت ديفوار، والنيجر. ويوجد عدد من التقارير التي أشارت إلى السعي التركي لإنشاء قاعدة عسكرية في غربي أفريقيا، وبخاصة في النيجر؛ قريبًا من الحدود الليبية تحديدًا، ومن ثم، فإن هذا يمنحها موطئ قدم عسكري علني في دولة أفريقية ثالثة بعد الصومال وليبيا، في سياق متصل، قد وافق البرلمان التركي في وقت سابق من عام ٢٠١٤م، على المشاركة في عمليات حفظ السلام الدولية في كل من: مالي، وأفريقيا الوسطى، كما قامت أيضًا، الشركة التركية «صادات» بإجراء برامج تدريبية عسكرية لعدد من القوات والجيوش الأفريقية، كخطوات أولى في سبيل تعميق علاقاتها العسكرية بالدول الأفريقية[١٧].

٤- الأداة الاقتصادية

اتبعت تركيا سياسات للتغلغل الاستثماري في القطاعات المختلفة في التجارة والاستثمارات، كما قامت بتأسيس مجالس أعمال متنوعة، بلغت نحو ٤٣ مجلس تعاون، تحت إشراف لجنة العلاقات الاقتصادية الخارجية التركية؛ بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري داخل القارة الأفريقية[١٨].

٥- المساعدات الإنسانية

قامت وكالة التعاون والتنسيق التركية بتقديم مساعدات إلى جامبيا؛ لمساعدتها كي تتغلب على مشكلة نقص الغذاء في البلاد، إضافة إلى مجموعة كبيرة من المعدات الطبية إلى النيجر وتشاد، تحتوي على ٥٠٠٠٠ قناع طبي، و٣٠,٠٠٠ قناع N٩٥، و٢٠٠٠ نظارة واقية؛ للمساعدة في مكافحة جائحة فيروس كورونا، وفي السياق نفسه، قدمت الدعم للمؤسسات الخيرية المتواجدة في إقليم غرب أفريقيا، ومثال على ذلك: قيامها بتقديم دعم مالي يقدر بنحو ٣ ملايين دولار سنويًا لمنظمة «الفاروق»، فضلاً عن المدارس والمعاهد والجامعات التابعة لمؤسسة «وقف المعارف»، وذلك كله يأتي ضمن الإستراتيجيات (الإنسانية) الناعمة للتغلغل في إقليم غرب أفريقيا[١٩].

(17) Hamdi Bashir, "The Role of Turkish Security Companies in Africa: Incentives and Risks of Expansion," *Emirates Policy Center*, August 24, 2020, https://epc.ae/brief/the-role-of-turkish-security-companies-in-africa-incentives-and-risks-of-expansion.

(18) Ramani, "Turkey's Sahel strategy."

(19) Askar, "Turkey's Expansion in the Sahel, the Sahara and West Africa: Motivations and Ramifications."

ثالثًا: التحديات التي تواجه تركيا في غربي أفريقيا

توجد مجموعة من التحديات تواجه تركيا في الآونة الأخيرة، وتعيق تحقيق الطموح التركي في غربي أفريقيا ومنطقة الساحل الأفريقي الغربي، وخصوصًا في ظل استمرار جائحة كورونا، وما نتج عنها من تأثيرات عكسية عليها وعلى الدول الأفريقية. وفي سياق متصل، يأتي التحدي الاقتصادي بوصفه أحد أهم التحديات التي تواجه الوجود التركي في المنطقة، حيث إن التدهور الذي أصاب اقتصاد أنقرة، وأدى إلى تراجع سعر صرف العملة التركية، قد انعكس بالسلب على ما يمكنها تقديمه من معونات وامتيازات للدول الفقيرة، إذ لا يمكن -بأي حال من الأحوال- مقارنة ما تملكه تركيا بمنافسيها على النفوذ في غربي القارة، ولاسيما القوى الكبرى، مثل: الولايات المتحدة الأمريكية، والصين، ودول الاتحاد الأوربي؛ وبخاصة فرنسا صاحبة النفوذ الأقدم في المنطقة، وبالتالي، فمن الصعب على تركيا خلق مساحات للتحرك في ضوء هذه المعطيات[٢٠].

وفي هذا السياق، فإن مشروعات البنية التحتية التي سعت تركيا لتنفيذها عبر شراكات ضخمة، فيبدو أنها مهددة بالانهيار؛ وخصوصًا في ظل الظروف الصعبة التي يعاني منها الجانبان بسبب جائحة كورونا، حيث إنه من المحتمل أن تضطر الدول الأفريقية إلى تقليل الاقتراض، وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق؛ للتعامل مع تداعيات هذه الجائحة، إضافة إلى تقليص العمل في هذه المشروعات العملاقة، مما سيؤثر بالسلب على الاستثمارات التركية المتاحة هناك، وبالتالي، تشير معظم الدلائل إلى عدم استطاعة الجانب التركي الوفاء بالدعم الاقتصادي للبلدان الأفريقية في ظل هذه الظروف[٢١].

رابعًا: الوجود التركي في النيجر

تحاول تركيا تعزيز العلاقات مع بعض دول المنطقة، ولاسيما النيجر، بتعميق العلاقات، والتحرك على المستويات كافة، سواء الاقتصادية أو العسكرية، وذلك باستخدام عدد من الأدوات الفاعلة اللازمة لذلك، فضلًا عن قيامها بتوقيع المزيد من اتفاقيات التعاون في مختلف المجالات، وبالتحديد الأمنية التي تسمح لأنقرة بالوجود، وفتح أسواق جديدة للصناعات التسليحية التركية؛ لمنافسة فرنسا التي تستحوذ على معظم موارد المنطقة، وهذا يمثل تهديدًا للمصالح الإستراتيجية التركية في المنطقة، إضافة إلى التأثير في المعادلة الأمنية هناك، وخصوصًا فيما يتعلق بالأزمة الليبية؛ نظرًا للتشابكات الجيوبوليتيكية بين الشمال الأفريقي والساحل والصحراء وغرب أفريقيا[٢٢].

(20) Dryad Global, "The Pros and Cons of Turkey's Presence in West Africa and The Sahel," *Dryad Global*, February 3, 2021, https://channel16.dryadglobal.com/pros-and-cons-of-turkeys-presence-in-west-africa-and-the-sahel.

(21) Global, "The Pros and Cons of Turkey's Presence in West Africa and The Sahel."

(22) Askar, "Turkey's Expansion in the Sahel, the Sahara and West Africa: Motivations and Ramifications."

١- الوجود الاقتصادي

استغلت أنقرة انشغال باريس عن النيجر ببعض مشاكلها الداخلية، واستطاعت المجموعة التركية «سوما» الفوز بعقود ضخمة هناك، وأبرزها بناء مطار العاصمة نيامي الجديد بتكلفة تخطت ١٥٤ مليون يورو، كما أنهت أشغال بناء فندق «راديسون بلو» بالمدينة نفسها، وهو مشروع قد تناهزت قيمته ٤٥ مليون يورو، كما تمكنت «سوما» من الفوز بمناقصة البناء الخاصة بوزارة الاقتصاد والمالية المستقبلية في النيجر، بقيمة تجاوزت ٣١ مليون يورو، فضلاً عن تجديد قصر المؤتمرات في نيامي مقابل ٦ ملايين يورو[٢٣].

وبالطبع، لم تكن التنمية هي الهدف جراء التغلغل التركي في النيجر، كما كان يزعم أردوغان، بل سعت تركيا إلى السيطرة على الدولة الغنية باليورانيوم، بواسطة وجود المجموعة التركية «سوما»، وذلك من طريق استغلال مطار «ديوري حماني» الدولي في نيامي بعقد مدته ٣٠ عامًا، وفي هذا السياق، سيتعين على المسافرين المغادرين من نيامي دفع ضريبة المطار الجديدة، المقدر قيمتها بـ ٥٢ يورو، كما ستحتفظ أنقرة بسيطرتها على صفقة التحكم المربحة في المطار، من دون أن تستفيد النيجر إلا من قيمة الضرائب البسيطة، وعلاوة على ذلك، تسعى تركيا أيضًا للسيطرة على منجم «إيمورارين» لليورانيوم، الذي يقوم بانتاج ٥ آلاف طن في السنة، مستغلة إغلاق شركة «أورانو» (أريفا سابقًا) وفرعها شركة «أكوتا» للتعدين (كوميناك)، وهي أحد فروعها العاملة في غربي القارة الأفريقية (بما فيها النيجر)، بعد انهيار سعر اليورانيوم في السوق العالمية[٢٤].

٢- الوجود العسكري

لم يتوقف التمدد التركي في منطقة الساحل والغرب الأفريقي عمومًا، وفي النيجر خصوصًا، على مستوى الحضور الاقتصادي، وإنما برز –كذلك– على الصعيد العسكري، وفي هذا السياق، بدأ هذا التغلغل يتصاعد بشكل ملفت في عام ٢٠٢٠م، وبخاصة مع زيارة وزير الخارجية التركي «مولود تشاويش أوغلو» إلى النيجر، في يوليو عام ٢٠٢٠م، والإعلان الذي تم عقب الزيارة، بتوقيع اتفاق عسكري بين كل من: تركيا والنيجر، وهو الاتفاق الذي من شأنه أن يسمح لأنقرة بإنشاء قاعدة عسكرية في دولة أفريقية جديدة في الغرب الأفريقي، وفي سياق متصل، جاء هذا التعاون تحت عنوان: مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل والصحراء الأفريقية، بيد أن من الواضح أنه يرمي لأهداف غير معلنة، قد تتجاوز تلك النطاقات، ولا سيما فيما يتعلق بدعم التوجهات والتحركات التركية في ليبيا[٢٥].

(23) Ramani, "Turkey's Sahel Strategy."

(٢٤) خالد بشير، «التنافس الفرنسي التركي المتصاعد في أفريقيا...صراع النفوذ العسكري والاقتصاد والقوة الناعمة» (مرجع سابق).

(٢٥) خالد بشير، «التنافس الفرنسي التركي المتصاعد في أفريقيا...صراع النفوذ العسكري والاقتصاد والقوة الناعمة» (مرجع سابق).

مستقبل الوجود التركي في غرب أفريقيا

رغم الجهود التي يقوم ببذلها الجانب التركي؛ للتقارب عسكرياً مع دول منطقة الغرب الأفريقي عمومًا والنيجر خصوصًا، إلا أنه يبدو من الصعوبة أن تحل تركيا محل أي قوة كبرى أخرى، حيث إن المؤسسات العسكرية الأفريقية لها عدد من المصالح المتشابكة والعميقة مع الدول الكبرى، مثل: فرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم، لا يمكنها التحلل منها، أو التخلي عنها بسهولة، ولاسيما أن جميع أشكال التعاون والمساعدات العسكرية التركية للدول الأفريقية محدودة؛ إذا ما تم ماقورنت بالدول الكبرى التي تسيطر على المنطقة بأكملها.

وفي هذا السياق، وتأسيساً على ما سبق، يمكن القول: إن تركيا استطاعت تحقيق نجاحات قياسية؛ كتعميق للعلاقات، وتعزيز للنفوذ في منطقة الساحل الأفريقي وغربي أفريقيا، مما ساعدها في إنعاش الاقتصاد التركي وازدهاره مع مرور الوقت، بيد أنه في ظل استمرار جائحة كورونا العالمية، وما لها من تأثيرات سلبية في أنقرة وفي الدول الأفريقية، فضلاً عن العزلة الإقليمية التي تتعرض لها أنقرة؛ نتيجة سياستها العدائية، فإن مهمة تحقيق الطموحات الأردوغانية، التي تتعلق ببسط النفوذ، والسيطرة على القارة الافريقية باتت مستحيلة، وبخاصةَ في ظل وضعها الراهن، إضافة إلى المعطيات الإقليمية والدولية[٢٦].

(26) "Turkey, West Africa Strengthen Co-Operation," *West Africa Brief*, March 2, 2018, http://www.west-africa-brief.org/content/en/turkey-west-africa-strengthen-co-operation.